جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

الوقف والابتداء عند الطّاهر بن عاشور وأثرهما في اختلاف معاني الآيات في تفسيره

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية – تخصص: التفسير وعلوم القرآن

الطالب:
العربي قدور

المشرف:
أ. محمّد الصّالح غريسي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
كمال قدة	أستاذ دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسا
محمّد الصّالح غريسي	أستاذ مساعد أ	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
مختار قديري	دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 1445–1446هـ/2023–2024م

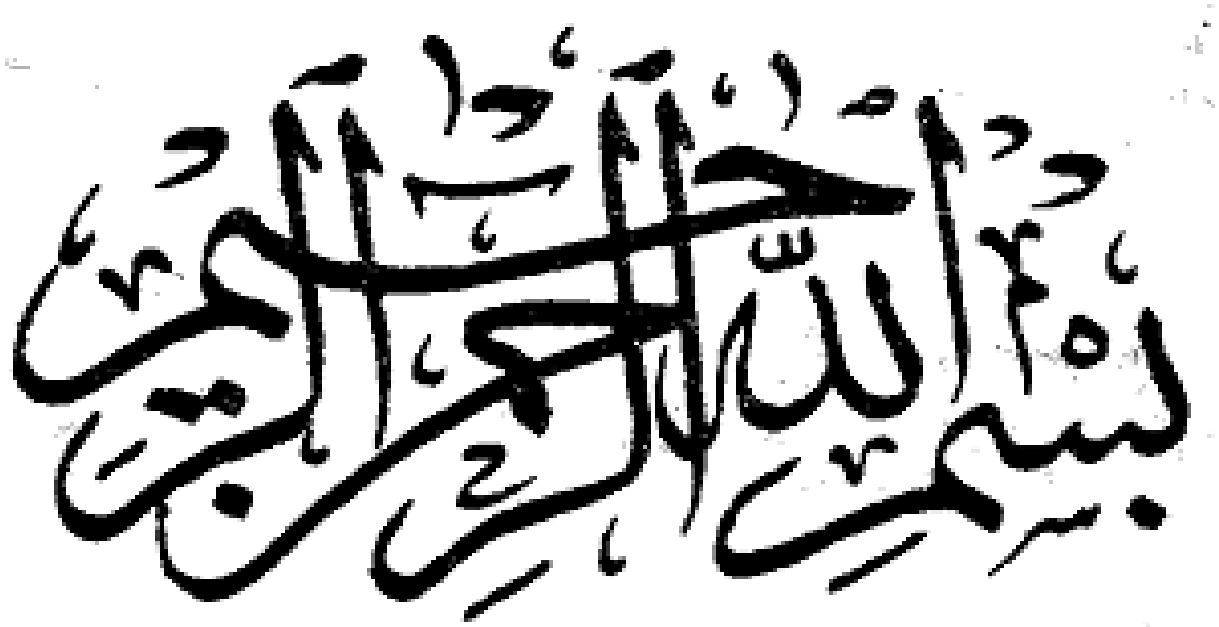
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أشكر الله على توفيقه وامتنانه، على إكمال هذا البحث، وعونه على إخراجه في أَحْسَنِ حُلَّةٍ، كما أشكر إدارة جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، على إتاحتها لنا الفرصة لإكمال مرحلة الماستر، وأخص بالشكر إدارة معهد العلوم الإسلامية، كما أشكر أساتذة المعهد الذين درّسوني في هذه المرحلة، واستفدت من كثير منهم، وانتفعت بالعديد من المقاييس التي درّسونا إيّاها، وأخصّ بالشّكر أستاذي والمشرف على هذه الرسالة الدكتور غريسي مُحَمَّد الصالح الذي كان مُنبهِرًا بشخصية الطاهر بن عاشور وأبهرنا بها، وشَاءَ اللهُ إِلّا أَن تَكُونَ رسالة التخرج ضمن عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ الطاهر بن عاشور، فكان الأنسب للإشراف على هاته الرسالة الأستاذ الفاضل غريسي مُحَمَّد الصالح؛ وذلك لولُوعِهِ بتفسير "التحرير والتنوير" وإعجابه بشخصية الطاهر ابن عاشور، فكان نِعْمَ المشرف ونِعْمَ الموجّه، إضافة إلى ملاحظاته الهامّة والقيّمة حول البحث.

كما لا أنسى أَنْ أَشْكُرَ زمَلَائِي زُمَلَاءَ الدَّرَاسَةِ الَّذين كثيرًا ما استأنسْتُ بهم، وَكَانُوا سببا لرفع الهمّة في البحث العلمي، وزيادة الحرص على إكمال هذه الرّسالة.

كما أشكر كلّ من ساعدني أثناء إعداد هذا البحث، وأخصّ بالذكر الأخ الفاضل عياشي عمر حمزة، الذي كثير ما استفدتُ منه، خاصّة في جانب منهجية البحث، ونسبة كُلّ قولٍ لصاحبه والعناية بالأمانة العلميّة.

وصلّى الله على نبيّنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين؛

الوالد شفاه الله ورزقه الصحة والعافية، والوالدة عليها رحمة الله ورزقها جنات النعيم.

إلى الزوجة الكريمة حفظها الله تعالى.

إلى أبنائي الأعزاء رزقني الله برهم.

إلى طلاب العلم الشرعي.

إلى محبي علوم القرآن وتفسيره.

إلى كلّ مولع بالطاهر بن عاشور وتفسيره التحرير والتنوير

إلى إخوتي وأخواتي أدام الله محبتهم.

إلى كل الأقارب والأحباء.

ملخّص البحث

عنوان الرسالة "الوقف والابتداء عند الطّاهر بن عاشور وأثرهما في اختلاف معاني الآيات في تفسيره"، وقد جاءت الرسالة لتجيب عن السؤال الآتي:

ما حقيقة الوقف والابتداء عند الطاهر بن عاشور؟ وهل وافق ابن عاشور فيما ذهب إليه أهل الاختصاص أم لا؟ وكيف تناول الآيات المختلف في الوقف عليها أثناء تفسيره؟

وقد تناول البحث موضوع الوقف والابتداء عند الطاهر بن عاشور، وأثرهما في اختلاف معاني الآيات؛ حيث تناولنا فيه حقيقة الوقف والابتداء عند الطاهر بن عاشور، ومقارنتها بما كتبه أهل الاختصاص ممن كتب في علم الوقف والابتداء، وكان هذا الجانب بمثابة الجانب النظري للبحث، ثم تطرقنا إلى الوقف والابتداء عند الطاهر بن عاشور من خلال تفسيره للآيات، مهتمين بالوقوف المختلف فيها، وإبراز أثر اختلاف الوقف في الآية الواحدة على تعدد واختلاف معانيها.

وقد قُدّمت مادة هذا البحث في خطة ذات ثلاث مباحث؛ مبحث تمهيدي للحديث عن الطاهر بن عاشور وكتابه التحرير والتنوير، ومبحث أول تناولنا فيه الوقف والابتداء بين أهل الاختصاص والطاهر بن عاشور، ومبحث ثان تم فيه ذكر لنماذج من الآيات المختلف في الوقف عليها، وكيف تناولها ابن عاشور؟

وخلص البحث إلى ما يلي:

-أن الطاهر ابن عاشور في عامة الوقوف المختلف فيها يعتبر المعنيين معا للآية؛ لأن حمل الآية على معانيها المتعددة، أولى من حملها على بعض المعاني دون بعض، وهذا ما كان يقرره كثيرا في مقدماته لتفسيره.

ولعل من أهم التوصيات لطلاب العلم والباحثين، ومن له اهتمام بهذا الشّأن ما يلي:

-العناية بالوقف والابتداء في بقيّة كتب التفسير الأخرى، ومعرفة آراء مؤلفيها في الوقف والابتداء.

الكلمات المفتاحية:

ابن عاشور – التحرير والتنوير – الوقف والابتداء – أثر الوقف والابتداء.

Research Summary

The title of the thesis is "The Stop and the Beginning according to Al-Tahir bin Ashour and their impact on the different meanings of the verses in his interpretation." The thesis came to answer the following question: What is the truth about stopping and starting according to Al-Taher bin Ashour? Did Ibn Ashour agree with what the experts said or not? How did he deal with the verses that had different meanings during his interpretation? The research dealt with the topic of stopping and starting according to Al-Tahir bin Ashour, and their impact on the different meanings of verses. In it, we discussed the reality of stopping and starting according to Al-Tahir bin Ashour, and comparing it to what was written by specialists who wrote about the science of stopping and starting, and this aspect was the theoretical side of the research. Then we touched on stopping and starting according to Al-Tahir bin Ashour through his interpretation of the verses, interested in the different stopping points in it. And highlighting the effect of the difference in stopping in one verse on the multiple and different meanings. The material of this research was presented in a plan with three sections: An introductory section to talk about Al-Tahir bin Ashour and his book Al-Tahrir and Al-Tanweer. A first section in which we

discussed the endowment and initiation between specialists and Al-Tahir bin Ashour. A second section in which examples of the verses in which the endowment was disputed were mentioned, and how did Ibn Ashour deal with them? The research concluded the following: -Al-Tahir bin Ashour contributed to the attention to the endowment and the beginning of its interpretation. In several verses, he took care to highlight the difference in stopping and its effect on the different meanings of the verses. -Al-Tahir Ibn Ashour agreed with the specialists in the disputed standing that he went to. -Al-Tahir Ibn Ashour emphasized the necessity of stopping at the heads of the verses; He considered the endowment to be one of the miraculous aspects of the Qur'an in its structure and arrangement. - Al-Tahir Ibn Ashour, in the general standing in which there is disagreement, considers both meanings of the verse together. Because it is better to attribute the verse to its multiple meanings than to attribute it to some meanings rather than others, and this is what he often stated in his introductions to his interpretation.

مقدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين: أما بعد:

أشرف كتابا على وجه الأرض القرآن الكريم، ولما كان شرف العلم من شرف المعلوم، كانت من أشرف العلوم التي تتعلق بكتاب الله عز وجل؛ كعلم التفسير وعلم القراءات وعلم الرسم والضبط وعامة علوم القرآن، ولا زال علماء التفسير منذ نزول الوحي إلى يومنا هذا، كلٌّ يجود بما يسّره الله له للكتابة فيه، ومِن أشهر مَن كتب في التفسير من العلماء المعاصرين الشيخ مُحَمَّد الطاهر بن عاشور التونسي المالكي في كتابه "التحرير والتنوير"، وقد حوى هذا الكتاب علوما قيّمة تتعلق بالتفسير، وقد كان للشيخ الطاهر بن عاشور نظرته الخاصة وطريقة المستقلة في تناول تفسير كتاب الله عز وجل، وكان جلّ اهتمامه في الجوانب البلاغية والقرائن اللغوية، ولمّا كان الكلام العربي والقرآن الكريم، تتأثر معانيه بحسب اختيارات قارئه لمواطن الوقوف والابتداء، فقد كان لابن عاشور اهتماما بهذا الجانب في تفسيره؛ من هنا ارتأينا أن يكون عنوان البحث حول الوقف والابتداء في تفسير ابن عاشور، وما ينجر عنه من اختلاف في معاني آيات القرآن الكريم.

1 – التعريف بالبحث أهميته:

عنوان بحثنا الوقف والابتداء عند الطاهر بن عاشور وأثرهما على اختلاف معاني الآيات في تفسيره "التحرير والتنوير".

وقد اهتممنا في هذا البحث بالوقف والابتداء عند الطاهر بن عاشور من الجانب النظري والجانب التطبيقي؛ من الجانب النظري باستقراء ما كتبه ابن عاشور حول الوقف والابتداء في المقدمات العشر لتفسيره، سيّما المقدمة الثامنة والتاسعة والعاشرة، والجانب التطبيقي بتتبّع الوقوف التي أثّر اختلافها على اختلاف معاني الآيات في تفسير "التحرير والتنوير".

أما أهمية هذا الموضوع فتكمن في معرفة منهج ابن عاشور في تناوله لموضوع الوقف والابتداء وكيف أثّر ذلك على تفسيره لآيات القرآن الكريم، ومن أهميّة الموضوع:

- التعامل مع موضوع الوقف والابتداء في كتب التفسير مباشرة.
- أهميّة كتاب التحرير والتنوير، وما يحمله من فوائد متنوعة في علوم شتى.

– الربط بين عِلْمَين هامّين من علوم القرآن وتأثير كل واحد منهما على الآخر؛ وهما علم القراءات وعلم التفسير.

2– إشكالية البحث:

إذا علمنا أن موضوع البحث يتناول الوقف والابتداء عن الطاهر بن عاشور في تفسيره.

– فما هي حقيقة الوقف والابتداء عند ابن عاشور؟ وهل للوقف والابتداء أثر على تفسير آيات القرآن عند ابن عاشور؟ وهل أبرز ابن عاشور اختلاف معاني الآيات الذي سببه اختلاف الوقوف؟

3– دوافع وأسباب اختيار الموضوع:

لاختيار هذا الموضوع العديد من الدوافع؛ منها دوافع موضوعية وأخرى ذاتية:

أما الموضوعية: فتكمن في:

– أهمية كتاب التحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور، وما فيه من الدّرر والفوائد التي بحاجة إلى من يبرزها.

– أهمية موضوع الوقف والابتداء، خاصة من الجانب التطبيقي؛ إذ إنّ الكثير من معاني الآيات وتفسير سور القرآن مرتهن به.

– أهمية موضوع الوقف والابتداء، وعلاقته بالتفسير، وأهمّيته في معرفة محل النزاع ومرجع الخلاف في اختلاف تفسير الآيات.

أما الأسباب الذاتية: فتكمن في:

– رغبة الباحث في تناول الشّخصيات المغاربية، والشيخ الطاهر بن عاشور من أشهر علماء المغرب الإسلامي.

– رغبة الباحث في تناول مواضيع متداخلة بين فنّين أو أكثر، وتأثير أحدهما على الآخر، ورغم أن موضوع الوقف والابتداء من مواضيع علم القراءات وعلم الرسم والضبط، إلا أنّ له أثرًا في علم التفسير، وعلم التفسير رغم أنّ علاقته وطيدة بمأثورات الصحابة والتابعين، إلا أنّ علاقته وتأثّره بالوقف والابتداء بارز وبيّن.

4– الدراسات السّابقة حول الموضوع:

مرت معنا العديد من الدراسات حول تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور، ومن أشهرها "قواعد الترجيح المتعلقة بالنّص عند ابن عاشور في تفسيره" لعبير بنت عبد الله النعيم.

ومرّت معنا العديد من الدراسات حول وقوف القرآن، ومن أحسنها –حسب اطّلاعي– بعد كتب المتقدمين "وقوف القرآن وأثرها في التفسير" لمساعد بن سليمان بن ناصر الطيّار.

أمّا الدراسات المتعلّقة بالوقف والابتداء وأثرهما على اختلاف معاني الآيات عند ابن عاشور فلا أعلم – حسب علمي – مَن كتب في هذا الموضوع، وهذا ممّا زاد في الرغبة في تناول هذا الموضوع والبحث فيه.

5– منهج البحث:

أما منهج البحث الذي اتبعته، فهو المنهج الاستقرائي الإلكتروني الوصفي التحليلي المقارن؛ أما الاستقرائي: فقد استقرأنا أشهر عناصر الوقف والابتداء عند أهل الاختصاص، وعند الطاهر بن عاشور، معتمدين على البحث الإلكتروني، موضّحين المقصود من كلامهم، ومقارنين بين ما كتبه ابن عاشور وأهل الاختصاص، وكذا يظهر الاستقراء في استقراء كلام ابن عاشور حول النماذج المختارة من الآيات التي كان في اختلاف الوقوف عليها أثر على اختلاف معانيها، وكيف تناولها ابن عاشور، مع إبراز رأي أهل الاختصاص فيها.

ومن خصائص عملنا في هذا البحث:

1 – أن لا نتناول إلّا الآيات التي اختلف في الوقف عليها، وذكر ابن عاشور موضعي الوقف وأثرهما على اختلاف معاني الآيات، من هنا فالآيات التي لم يختلف أهل القراءات في الوقف عليها، غير مقصودة في البحث، وكذا الآيات التي اختلف أهل القراءات في الوقف عليها إلا أنّ ابن عاشور لم يتناول أثر الاختلاف في وجهي الوقف، فهي كذلك لا تعنينا في البحث، وإنما اقتصرنا على الآيات التي اختلف في الوقف عليها، وتناول ابن عاشور الوقفيْن معا ومعانيهما.

2 – أنّ الأمثلة المذكورة في المبحث التطبيقي مرتبة على ترتيب المصحف؛ فما كان منها في سورة البقرة قُدّمت على ما كان في سورة آل عمران وهكذا.

3 – قبل ذكر كلام ابن عاشور نذكر أقوال أهل الاختصاص حول الآية، وقد اقتصرنا على أشهر كتب المتقدمين فقط؛ كالمكتفى للدّاني، والقطع والائتناف للنّحاس، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري، ... ثم نعقّب كلام أهل الاختصاص بكلام ابن عاشور حول وقوف الآية، مقتصرين في كلامه على موضع الشّاهد فقط، حريصين على نقل كلامه حرفيّا دون تصرّف.

4 – بعد ذكر كلام أهل الاختصاص وكلام ابن عاشور حول موضعيْ وقف الآيةِ المختلَفِ فيه، نبيّن أثر هذا الاختلاف على اختلاف معاني هاته الآية.

5 – التزمنا بتهميش آيات القرآن الكريم في متن البحث.

6 – كان استقراؤنا للآيات المختلف في الوقف عليها، استنادا على البحث الإلكتروني؛ حيث استقرأنا مواضع مادة ((وَقَفَ – وَقْف – الْوَقْف – وُقُوف – الْوُقُوف – لِيَقِفَ – فَالْوَقْف – فَالْوُقُوف))، واخترنا منها نماذج فقط من الآيات على سبيل التمثيل لا الحصر؛ لتكون موضوع دراسة في المبحث الثاني من هذا البحث.

6–حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الوقوف القرآنية المختلف فيها، وتناولت تفسير التحرير والتنوير فقط، مع بيان أثر اختلاف الوقوف على معاني الآيات.

7– صعوبات البحث:

رغم وضوح إشكالية البحث، ووضوح الهدف المرجوِّ منه، إلاّ أنّه اعترتنا عدّة صعوبات أثناء البحث، منها:

– صعوبة لغة الطاهر بن عاشور، وتداخل الفوائد العلمية من عدّة فنون في آن واحد.

– مكانة الطاهر ابن عاشور، واضطلاعه وبراعته وقوّته في اللغة وفنونها؛ حيث تحتاج القراءة في تفسيره إلى قوّة في الفنون اللغوية تضاهي ما عليه ابن عاشور أو تقاربها.

– صعوبة استقصاء مواطن الآيات المختلف في الوقف عليها؛ لولا طريقة البحث الإلكتروني لَاستحال علينا قراءة كتاب التحرير والتنوير، من أوّله إلى آخره، نظرا لضيق الوقت.

ورغم كلّ هذه الصعوبات، فقد بذلنا جهدنا من أجل الوصول وتحقيق أهداف البحث، وقد توصلنا إلى إبراز حقيقة الوقف والابتداء عند الطاهر بن عاشور، وأثرهما على اختلاف معاني الآيات في تفسيره إلى حد كبير -ولله الحمد-.

8 – خطة البحث:

وقد تناولنا هذا البحث في خطة مقسّمة إلى مقدمة ومبحث تمهيدي ومبحثين اثنين في صلب الموضوع وخاتمة، وهي كالآتي:

المقدمة:

المبحث التمهيدي: التعريف بالطاهر ابن عاشور وكتابه "التحرير والتنوير".

المطلب الأول: التعريف بالطاهر ابن عاشور.

المطلب الثاني: التعريف بتفسير "التحرير والتنوير".

المطلب الثالث: منهج ابن عاشور في تفسيره "التحرير والتنوير".

المبحث الأول: الوقف والابتداء بين أهل الاختصاص والطاهر ابن عاشور.

المطلب الأول: الوقف والابتداء عند أهل الاختصاص.

المطلب الثاني: الوقف والابتداء عند الطاهر ابن عاشور.

المبحث الثاني: نماذج من اختيارات ابن عاشور في الوقف والابتداء وأثرهما في التفسير.

المطلب الأول: أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ ﴾ [البقرة: 2]

المطلب الثاني: أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾ [آل عمران: 7]

المطلب الثّالث: أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ [آل عمران: 146]

المطلب الرّابع: أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ ۛ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ... ﴾ [المائدة: 32]

المطلب الخامس: أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾ ﴾ [الأنعام: 109]

المطلب السّادس: أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾ [يوسف: 24]

المطلب السّابع: أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا ۝٢٧ ﴾ [النازعات: 27]

الخاتمة.

وصلى الله على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم

المبحث التمهيدي

التعريف بالطاهر بن عاشور وكتابه التحرير والتنوير ومنهجه فيه

ويحتوي على ثلاثة مطالب وهي:

المطلب الأول:

التعريف بالطاهر بن عاشور.

المطلب الثاني:

التعريف بكتاب "التحرير والتنوير".

المطلب الثالث:

منهج الطاهر بن عاشور في تفسيره "التحرير والتنوير".

المبحث التمهيدي: التعريف بالطاهر بن عاشور وتفسيره "التحرير والتنوير"

المطلب الأول: التعريف بالطاهر ابن عاشور.

وفيه فرعان؛ الفرع الأوّل: نشأته وبيئته العلمية، والفرع الثاني: مذهبه الفقهي والعقدي ومؤلفاته.

الفرع الأول: نشأته وبيئته العلمية:

01/ اسمه ونسبه:

هو العلامة الإمام الشيخ مُحَمَّد الطاهر الثاني بن الشيخ مُحَمَّد بن مُحَمَّد الطاهر الأول بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الشاذلي بن عبد القادر بن مُحَمَّد بن عاشور الشريف الأندلسي ثم التونسي[1].

02/ مولده:

ولد الشيخ مُحَمَّد الطاهر ابن عاشور بقصر جده لأمه الوزير الشيخ مُحَمَّد العزيز بوعتور، بالمرسى؛ ضاحية من ضواحي العاصمة التونسية في جمادى الأولى سنة (1296 هـ) الموافق لشهر سبتمبر (1879 م)[2].

03/ نشأته:

نشأ الشيخ في بيئة علمية؛ فجده لأبيه عالم وهو قاضي قضاة الحاضرة التونسية، وجده لأمه الشيخ مُحَمَّد العزيز بوعتور عالم أيضاً، تولى الوزارة، والأسرة من أفضل أسر العاصمة، ومن ذوي اليسار لها مكتبات علمية كالمكتبة العاشورية وغيرها تشتمل على مخطوطات نادرة في الأدب والدين والقانون، في هذا الوسط العلمي والسياسي والإصلاحي شبّ الشيخ الطاهر ابن عاشور؛

1 – مُحَمَّد الطاهر بن عاشور علامة الفقه وأصوله والتفسير وعلومه، إياد خالد الطبّاع، دار القلم، دمشق، ط1، 1426هـ-2005م، ص22.

2 – من أعلام الزيتونة: شيخ الجامع الأعظم مُحَمَّد الطاهر ابن عاشور، حياته وآثاره، بلقاسم الغالي، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط1: 1417هـ، 1996م، ص37.

فحفظ القرآن الكريم حفظًا متقنًا منذ صغر سنه، وحفظ المتون العلمية كسائر أبناء عصره من التلاميذ، ثم تعلم ما تيسر له من اللغة الفرنسية[1].

04/ مسيرته العلمية والعملية:

التحق الشيخ مُحَمَّد الطاهر ابن عاشور بجامع الزيتونة في سنة 1310هـ – 1892م، إلى أن أحرز شهادة التطويع سنة 1317هـ – 1896م، وشارك في مناظرة التدريس من الرتبة الثانية، واجتازها بنجاح سنة 1320هـ – 1899م، ثم شارك في مناظرة التدريس من الرتبة الأولى فنجح فيها سنة 1324هـ – 1903م، وفي سنة 1321هـ – 1900م أضيف إليه التدريس بالمدرسة الصادقية. زيادة على تدريسه بجامع الزيتونة، وفي سنة 1329هـ – 1908م سمي عضوا في لجنة تنقيح برامج التعليم، وفي سنة 1331هـ – 1913م سمّي قاضيا مالكيا للجماعة، وفي سنة 1341هـ – 1923م عاد إلى التدريس بجامع الزيتونة والمدرسة الصادقية، وفي جمادى الأولى سنة 1351هـ – 1932م سمّي شيخ الإسلام المالكي، وفي ربيع الأول 1364هـ نوفمبر 1944م سمّي شيخا لجامع الزيتونة وفروعه، واعتزل هذا المنصب خلال سنة 1951م، ولما جاء الاستقلال سمّي عميدا للجامعة الزيتونة في أفريل 1956م[2].

وفي المرتين اللتين تولى فيهما مشيخة جامع الزيتونة أدخل إصلاحات مهمة على نظام التعليم[3].

قام الشيخ الطاهر ابن عاشور برحلات إلى المشرق لأداء فريضة الحج وإلى أوروبا واستانبول؛ حيث شارك في مؤتمر المستشرقين سنة 1951م، وكان من أعضاء المجمعين في دمشق والقاهرة. وكان ابن عاشور أوّل من أحرز على الجائزة التقديرية للرئيس الحبيب بورقيبة سنة 1968م[4].

---

[1] – من أعلام الزيتونة، بلقاسم الغالي، مرجع سابق، ص37-40.

[2] – ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين، مُحَمَّد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، 1994م، ج3، ص304-305.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ج3، ص305.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، ج3، ص306.

وقال مُحَمَّد محفوظ في فضائله ومكانته العلمية: "وكان جمّ النشاط غزير الإنتاج تزينه أخلاق رضية وتواضع فلم يكن على سعة اطلاعه وغزارة معارفه مغرورا كشأن بعض الأدعياء ممن لم يبلغ مستواه. وألقى المحاضرات القيمة التي كان البعض منها مرجعا للباحثين في الجمعية الخلدونية وجمعية قدماء الصادقية"[1].

وقال مُحَمَّد محفوظ –أيضا– عن الطاهر بن عاشور: "وقال زميله وصديقه العلامة المرحوم الشيخ مُحَمَّد الخضر حسين «وللأستاذ فصاحة منطق وبراعة بيان ويضيف إلى غزارة العلم وقوة النظر صفاء الذوق وسعة الاطلاع في آداب اللغة» إلى أن قال وبالإجمال ليس إعجابي بوضاءة أخلاقه وسماحة آدابه بأقل من إعجابي بعبقريته في العلم»"[2].

واشتهر بالصبر وقوة الاحتمال وعلو الهمة والاعتزاز بالنفس والصمود أمام الكوارث والترفع عن الدنايا[3].

05/ شيوخه وعلماء عصره:

اكتسب الشيخ مُحَمَّد الطاهر ابن عاشور ثقافة واسعة شملت التفسير والحديث والقراءات، ومصطلح الحديث، والبيان، واللغة، والتاريخ، والمنطق، والفقه وأصول الفقه والمقاصد الشريعة...

فقد تخرج على أيدي ثلّة من علماء عصره امتازوا بثقافة موسوعية في علوم الدين وقواعد اللغة العربية وبلاغتها وبيانها وبديعها، إلى جانب قدرة على التبليغ، ومعرفة بطرق التدريس، وتركيز على تربية الملكات في العلوم، ومن أشهر شيوخه:

1 – مصطفى بن علي رضوان السّوسي، الفقيه الأديب الرياضي، توفي (1322هـ – 1914م)، وكان نابغة العلوم الرياضية في عصره بجامع الزيتونة[4].

---

[1] – ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين، مُحَمَّد محفوظ، مرجع سابق، ج3، ص306.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ج3، ص306.

3 – ينظر: المرجع نفسه، ج3، ص307.

4 – ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص265-267.

2 – أحمد جمال الدين، الفقيه (مات بعد 1323هـ – 1915م)، تلقى العلم بجامع الزيتونة، وتولى التدريس به[1].

3 – مُحَمَّد العزيز بن مُحَمَّد الحبيب بن مُحَمَّد الطيب ابن الوزير مُحَمَّد بن مُحَمَّد بوعتور، توفي (1325هـ – 1907م)، درّس متطوّعا بجامع الزيتونة، وتقلّد وظائف عالية؛ فكان وزيرا ومن كبار رجال الدولة، وشارك في تنظيم التعليم بجامع الزيتونة، وفي تأسيس المدرسة الصادقية ولم تمنعه الوظيفة عن الأشغال العلمية والتحريرات والمطالعات[2].

4 – عمر بن أحمد بن علي بن حسن بن علي بن قاسم المعروف بابن الشيخ، توفي (1329هـ – 1911م): الفقيه، المتكلم، العارف بالفلسفة، الجامع بين المنقول والمعقول، درّس بجامع الزيتونة، واستمر على التدريس نحوا من ستين عاما، وتخرجت عليه طبقات لا تحصى، وممن قرأ عليه: مُحَمَّد مخلوف المنستيري صاحب «شجرة النور الزكية»، ومُحَمَّد الطاهر بن عاشور، ومُحَمَّد الخضر حسين، وغيرهم كثيرون[3].

5 – مُحَمَّد بن عثمان بن مُحَمَّد النجار، توفي (1331هـ– 1913م)، وكان يجمع بين الفتوى والتدريس بجامع الزيتونة[4].

6 – سالم بن عمر بو حاجب، توفي (1342هـ– 1924م)، درس بجامع الزيتونة، فكانت مدة تدريسه أكثر من ستين سنة فأخذت عنه أجيال متعاقبة، من مشاهيرهم: الإمام المعمر فخر علماء تونس مُحَمَّد الطاهر بن عاشور، ومُحَمَّد مخلوف مؤلف «شجرة النور الزكية»، وغيرهم كثيرون مما يطول تعداده ويضيق عنه الحصر[5].

---

[1] – ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين، مُحَمَّد محفوظ، مرجع سابق، ج2، ص50.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ج3، ص255-257.

3 – ينظر: المرجع نفسه، ج3، ص213-217.

4 – ينظر: المرجع نفسه: ج5، ص16-17.

5 – ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص77-80.

7 – مُحَمَّد النخلي القيرواني، توفي (1342هـ – 1924م)، انتصب للتدريس بجامع الزيتونة، وتخرّج عليه كثيرون، منهم المصلح الجزائري الشيخ عبد الحميد بن باديس، وكان له عليه تأثير، وكان يقول الشعر ويجيده، له ألفيّة في الجغرافيا[1].

8 – إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارِغْني، توفي (1349هـ – 1931م)، درّس بجامع الزيتونة، ومن تلامذته الإمام مُحَمَّد الطاهر بن عاشور[2].

9 – مُحَمَّد بن يوسف، توفي (1358هـ – 1939م)، درّس بجامع الزيتونة، وقُلِّد وسام العلوم من الدرجة الأولى[3].

06/ تلامذته:

كان الشيخ ابن عاشور من الأعلام البارزين الذين درسوا في جامع الزيتونة، وأقرأوا كتبا عدة من أمهات الكتب، وتخرج على يديه جماعة من كبار العلماء والمصلحين، من أبرزهم:

1 – عبد الحميد بن مُحَمَّد المصطفى بن مكي ابن باديس، توفي بقسنطينة في حياة والده سنة (1359هـ – 1940م)، رئيس جمعية العلماء المسلمين بالجزائر، وكان شديد الحملات على الاستعمار الفرنسي"[4].

2 – مُحَمَّد الصادق بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الشطي الشريف، الفقيه، الفرضي، توفي (1364هـ – 1945م)[5].

---

[1] – ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين، مُحَمَّد محفوظ، مرجع سابق، ج5، ص26-27.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ج4، ص229-230.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ج5، ص150-152.

4 – ينظر: مُعجَمُ أعلام الجزائِر – مِن صَدر الإسلام حَتّى العَصر الحَاضِر، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، 1400 هـ – 1980 م، ص28-29، والأعلام، خير الدين بن محمود بن مُحَمَّد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر – أيار ، مايو 2002 م، ج3، ص289.

[5] – ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين، مُحَمَّد محفوظ، مرجع سابق، ج3، ص196.

3 – زين العابدين بن حسين، توفي (1377هـ – 1957م)، كان آية في الذكاء مع صلاح ووقار[1].

4 – مُحَمَّد بن خليفة بن حسن بن الحاج المشهور بالمدني، المفسر، الفقيه، الصوفي، توفي (1378هـ – 1959م)[2].

5 – أبو الحسن بن شعبان، الأديب الشاعر، ظهر نبوغه في الشعر باكرا، توفي (1383هـ– 1963 م)[3].

6 – مُحَمَّد الفاضل ابن عاشور، توفي (1390هـ– 1970م)، ابن الأستاذ الإمام الشيخ مُحَمَّد الطاهر بن مُحَمَّد بن عاشور، أحد الأئمة الأعلام في تاريخ تونس المعاصر، وسماه جده مُحَمَّد الفاضل، واعتنى والده بتربيته وتوجيهه، عناية بالغة فيها حزم ولين، وفي مدة دراسته بجامع الزيتونة كان يعيش تحت مراقبة حازمة من قبل والده، درس بالزيتونة، وكان فذّا بين مدرّسيها لا يشاركه أحد في سعة معارفه وثقافته الحديثة وغزارة اطلاعه وسمو أخلاقه، وكان عضوا بمجمع اللغة العربية في القاهرة، وحين توفي تولى إمامة الصلاة عليه والده بكل قوة وبرباطة جأش[4].

7 – مُحَمَّد البشير ابن الشيخ أحمد ابن الشيخ مُحَمَّد بن أحمد النيفر، توفي (1394هـ – 1974م)، الفقيه، العارف بالمخطوطات[5].

8 – علي بن محمود بن مُحَمَّد بن الخوجة الشهير بالحاج علي، الفقيه، توفي (1402هـ– 1982م)[6].

---

[1] – ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين، مُحَمَّد محفوظ، مرجع سابق، ج2، ص136.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ج4، ص291.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ج3، ص198.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، ج3، ص310-314.

[5] – ينظر: المرجع نفسه، ج5، ص67-68.

[6] – ينظر: المرجع نفسه، ج5، ص217-218.

الفرع الثاني: مذهبه الفقهي والعقدي ومؤلفاته ووفاته:

01/ مذهبه الفقهي:

كان الشيخ الطاهر ابن عاشور فقيهاً بارزاً حيث يعد من العلماء المجددين الذين يأنفون التقليد والتعصب لآراء الشيوخ، وكان يرى أن ارتهان المسلمين لهذه النظرة الجامدة المقلدة سيصيبهم بالتكاسل، وسيعطل إعمال العقل لإيجاد الحلول لقضاياهم التي تجدُّ في حياتهم.

وكان يُعنى بالدليل، ويقيم حجته بما ورد من النصوص أو ما يسوغ من رأي وقياس، وإن كان لم يغفل آراء العلماء وأقوالهم بل وضعها في منزلتها التي تستحقها.

وقد ركّز على المذهب المالكي، وهذا أمر طبيعي، فقد عاش في بيئة يعتنق معظم أهلها المذهب المالكي، ومما يُمدح به أنه لم يكن متعصباً لمذهبه، بل كان أحياناً يرجّح مذهباً مخالفاً لمذهب الإمام مالك، وتعليقاته وكتاباته في الفقه تشهد بطول باعه وغزارة علمه في هذا الفن، ويظهر هذا في كونه أول من أفرد موضوع المقاصد في كتاب مستقل حيث ألف كتابه (مقاصد الشريعة الإسلامية) ودعا فيه إلى مراعاة مدى تحقيق القول الذي يذهب إليه الفقيه لمقاصد الشريعة.

تأهّل للفتيا وعمره ثلاث وعشرون سنة، ونجح في مناظرة التدريس من الطبقة الأولى في الجامع الأعظم، وعيّن مفتيا رسمياً، وتدرج في هذا المنصب حتى أصبح كبير أهل الشورى من المالكية، ثم أطلق عليه لقب شيخ الإسلام المالكي[1].

02/ منهجه في العقيدة:

لم يفرد الشيخ مُحَمَّد الطاهر ابن عاشور العقيدة الإسلامية بمؤلف يتناولها فيه بالشرح والتحليل والبيان وإنما تُعرف آراؤه العقدية من خلال تفسيره "التحرير والتنوير".

1 – ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين، مُحَمَّد محفوظ، مرجع سابق، ج3، ص304–307، وينظر: قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور في تفسيره، عبير بنت عبد الله النعيم، مرجع سابق، ص38–39، نقلا عن: ابن عاشور ومنهجه في التفسير، عبد الله الريس، ج 1، ص 164–165.

لقد سار ابن عاشور في الجملة على منهج السلف الصالح في أبواب العقيدة عدا آيات الصفات؛ فهو يسير فيها على وفق منهج الأشاعرة، وذلك يعود إلى دراسته من كتب الأشاعرة مثل: الوسطى، والعقائد النسفية، والمواقف، وإن كان يخالفها ويقترب من منهج السلف أحياناً.

وإذا تعرَّض لتأويل آية جاء بأقوال السلف، وربما انتصر لهم، وإذا خالفهم في تأويل صفة أثنى عليهم، واعتذر لهم دون تعنيف أو تسفيه.

أما بقية أبواب العقيدة كإثبات الوحدانية، أو الإيمان بالملائكة والكتب والرسل واليوم الآخر والقدر، وحكم مرتكب الكبيرة، ومسألة الشفاعة، ومسائل الحكمة والتعليل، وفي باب الصحابة وغير ذلك من أبواب العقيدة فهو يسير فيها على وفق منهج السلف.

بل إنه يرد على المخالفين في ذلك؛ حيث يناقش المعتزلة، والخوارج في مسألة مرتكب الكبيرة، ويُفنِّد رأيهم؛ فقد رد ابن عاشور على المعتزلة والخوارج[1]،أثناء تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مَّدْخَلًا كَرِيماً 31﴾ [النساء: 31]، وأثناء تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَاتِي بَعْضُ ءَايَـتِ رَبِّكَ لاَ يَنفَعُ نَفْساً إِيمَـنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِيۤ إِيمَـنِهَا خَيْراً قُلِ ٱنتَظِرُوۤاْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ 159﴾ [الأنعام: 159]

كما يُخطِّئ ابن عاشور الفلاسفة ويرد عليهم في عدد من المسائل كقولهم: بعلم الله بالكليات دون الجزئيات[2]، وتراه يُخطِّئ الشيعة والباطنية وغيرهم في كثير من مخالفاتهم العقدية[3].

وعلى الرغم من أن ابن عاشور قد نشأ في جوٍ يسود فيه المذهب الأشعري إلا أنه لم يكن يتحرج من توجيه النقد لما آل إليه المذهب الأشعري، فتجده يخالف الأشاعرة في عدد من المسائل في باب القدر وغيره كما أنه يُنكر البدع الحادثة، والأباطيل والخرافات كالطيرة، كما أنه يرد على أباطيل الصوفية[4].

---

[1] – ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج5، ص27، وَ ج8، ص188.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ج4، ص101-102.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص33، وَ ج4، ص46، وَ ج22، ص103.

[4] – قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور في تفسيره، عبير بنت عبد الله النعيم، مرجع سابق، ص41-42.

وقد أحسنت الدكتورة حجيبة أحمد شيدخ في تلخيص مجمل معتقد ابن عاشور، حيث أكدت على أشعرية ابن عاشور، مع خروج له عن مذهب الأشاعرة في بعض المسائل، حيث ذكرت عنصرين يلخصان معتقده، وهما:

01/ مظاهر أشعرية ابن عاشور:

عندما نتتبع قضايا العقيدة الاسلامية مع الشيخ ابن عاشور، نلاحظ أشعريته الواضحة سواء من خلال العرض العام لها ، أو من تصريحاته المتكررة بذلك، فهو يتفق معهم في أغلب الآراء، وإن خرج عن مدرستهم في بعض الأحيان فإنّه يبقى محافظا على الأصول الأساسيّة لمذهبهم، ومن تصريحاته عن اتباعه للمذهب الأشعري قوله: "... فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِ هَذَا عِنْدَنَا عَلَى أَصْلِ الْأَشْعَرِيِّ فِي تَأْوِيلِ الْمُتَشَابِهِ"[1]، ومثل هذه التّصريحات كثيرة عنده[2].

02/ ما خرج به ابن عاشور عن الأشاعرة:

لم يكن ابن عاشور متابعا للمدرسة الأشعرية في كلّ الآراء، بل كان يتميز بالاستقلال عن المذهب إذا بدا له ضعف الرأي عند أصحابه، وأهمّ المسائل التي استقلّ فيها ابن عاشور عن الأشاعرة ما يلي:

01/ تعليل أفعال الله عز وجل:

ذهب الأشاعرة إلى نفي تعليل أفعال الله عز وجل، وأثبتت المعتزلة التعليل؛ حيث وافق ابن عاشور المعتزلة في هذا وخالف مذهبه الأشعري.

[1] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج2، ص284.

[2] – مُحَمَّد الطاهر بن عاشور، مذهبه وآراؤه العقدية، حجيبة أحمد شيدخ، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي، الجزائر، 2021، ص101-102، بتصرّف.

02/ التّكليف بما لا يطاق:

ذهب الأشاعرة إلى جواز التّكليف بالمحال، ومن خلال قوله سبحانه وتعالى: ﴿لاَ يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَاۚ﴾ [البقرة: 285]، يستنتج ابن عاشور، كغيره من نفاة التّكليف بالمحال عدم وقوعه، لأنّه سبحانه وتعالى ما شرع التّكاليف إلّا للعمل واستقامة أحوال الخلق[1].

03/ كتاباته ومؤلفاته:

ساهم ابن عاشور في إثراء المكتبة الإسلامية بالذخائر والنفائس، وهي غاية في الدقة العلمية، وتدل على تبحر الشيخ في شتى العلوم الشرعية والأدبية، ومن أجلّها كتابه في التفسير: التحرير والتنوير، ولا تزال العديد من مؤلفات الشيخ مخطوطة، وله العديد من التحقيقات[2]؛

أ-فمن مؤلفاته المطبوعة ما يلي:

1) أصول الإنشاء والخطابة.
2) أليس الصبح بقريب.
3) التحرير والتنوير تفسير القرآن الكريم.
4) حاشية على التنقيح للقرافي في أصول الفقه سمي التوضيح والتصحيح.
5) شرح قصيدة الأعشى الأكبر في مدح المحلّق.
6) قصة المولد النبوي الشريف.
7) كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ.
8) مقاصد الشريعة الإسلامية.
9) موجز البلاغة.
10) النظر الفسيح عند مضايق الأنظار في الجامع الصحيح.
11) النظام الاجتماعي في الإسلام.

[1] - مُحَمَّد الطاهر بن عاشور، مذهبه وآراؤه العقدية، حجيبة أحمد شيدخ، مرجع سابق، ص102-107، بتصرّف.

[2] - ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين، مُحَمَّد محفوظ، مرجع سابق، ج3، ص307-308، وينظر: من أعلام الزيتونة، بلقاسم الغالي، مرجع سابق، ص 68-71.

12) الوقف وأثره في الإسلام.

13) مقاصد الشريعة الإسلامية.

14) نقد علمي لكتاب (الإسلام وأصول الحكم) لعلي عبد الرزاق.

ب-ومن تحقيقاته:

1) ديوان بشار بن برد.

2) الواضح في مشكلات المتنبي.

3) سرقات المتنبي.

4) ديوان النابغة الذبياني، جمع وشرح وتعليق.

5) قلائد العقيان ومحاسن الأعيان لأبي نصر الفتح ابن خاقان.

وله مخطوطات كثيرة.

ج-المجلات العلمية:

كما ساهم الشيخ ابن عاشور بالكتابة في المجلات العلمية، منها:

- مجلة السعادة العظمى في تونس.
- المجلة الزيتونية.

ومن الصحف والمجلات الشرقية:

- مجلة هدى الإسلام.
- مجلة نور الإسلام.
- مجلة مصباح الشرق.
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- مجلة المجمع العلمي بدمشق.

ومن الصحف التي حفلت بفتاويه:

-الزهرة.

-النهضة.

-الوزير.

-الصباح.

-الفجر.

04/ وفاته:

توفي الشيخ مُحَمَّد الطاهر ابن عاشور يوم الأحد 13 رجب 1393هـ، الموافق لـ 12 أوت 1973م، عن أربع وتسعين سنة، ودفن -رحمه الله- بمقبرة الزلاج من مدينة تونس، بعد حياة حافلة بالجد والنشاط والإفادة والتآليف القيمة، ولقد أقبل الناس على آثاره يتدارسونها بعد موته، بل تقرر دراسة بعضها في الجامعات الإسلامية، وبموته ودعت تونس أبرز شخصية علمية عرفتها في القرن الرابع عشر الهجري[1].

[1] - ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين، مُحَمَّد محفوظ، مرجع سابق، ج3، ص307-308. وينظر: من أعلام الزيتونة، بلقاسم الغالي، مرجع سابق، ص 68.

المطلب الثاني: التعريف بتفسير "التحرير والتنوير".

وقد تناولنا في هذا المطلب كل ما له علاقة بالتعريف بتفسير "التحرير والتنوير"، بدءً بطبعات الكتاب وتسميته، وسبب تأليفه، وتثنيةً بموضوع الكتاب والمقدمات العشر، ثم ذكر المنهج العام لكتاب "التحرير والتنوير"، ومنهج ابن عاشور في إيراد المعلومات، ثم ختم المطلب بذكر مصادر ابن عاشور في تفسيره؛ حيث تمّ عرض هذه العناصر في أربعة فروع، وهي كالآتي:

الفرع الأول: طبعات الكتاب وتسميته، وسبب التأليف والتحديات التي واجهت المؤلّف:

01/ طبعاته وتسميته:

يعد كتاب التحرير والتنوير من أشهر كتب التفسير في العصر الحديث، يقع في ثلاثين جزءا طبع في الدار التونسية للنشر، سنة 1984، وتعتبر هذه الطبعة أشهر طبعاته.

وقد سمّى ابن عاشور تفسيره بـ: " تحرير المعنى السديد وتنوير العقل المجيد من تفسير الكتاب المجيد"، واختصر هذا الاسم فسماه بـ (التحرير والتنوير من التفسير)، قال ابن عاشور: "وَسَمَّيْتُهُ: «تَحْرِيرَ الْمَعْنَى السَّدِيدِ وَتَنْوِيرَ الْعَقْلِ الْجَدِيدِ مِنْ تَفْسِيرِ الْكِتَابِ الْمَجِيدِ»، وَاخْتَصَرْتُ هَذَا الِاسْمَ بِاسْمِ «التَّحْرِيرِ وَالتَّنْوِيرِ مِنَ التَّفْسِيرِ»"[1].

02/ سبب تأليفه، والتحديات التي واجهت ابن عاشور:

لم يُبيّن ابن عاشور سبب تأليفه لكتاب التحرير والتنوير، إلا ما أبداه من رغبة في تفسير كتاب الله، قال ابن عاشور: "فَقَدْ كَانَ أَكْبَرَ أُمْنِيَتِي مُنْذُ أَمَدٍ بَعِيدٍ، تَفْسِيرُ الْكِتَابِ الْمَجِيدِ، الْجَامِعُ لِمَصَالِحِ الدُّنْيَا وَالدِّينِ، وَمَوْثِقُ شَدِيدُ الْعُرَى مِنَ الْحَقِّ الْمَتِينِ"[2]، وتحوّلت هذه الرغبة إلى عزم بعد أن راودته الفكرة مرات ومرات، وفي كل مرة يثني عزمه عن ذلك؛ خوف أن يعتريَه من هذا الطريق ما يعتري بعض من يقدم على تفسير كتاب الله من خروج عن المراد الحقيقي للفظ، قال ابن عاشور: "وَلَكِنِّي كُنْتُ عَلَى كَلَفِي بِذَلِكَ أَتَجَهَّمُ التَّقَحُّمَ عَلَى هَذَا الْمَجَالِ، وَأُحْجِمُ عَنِ الزَّجِّ بِسِيَةِ

[1] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص8-9.

[2] – المرجع نفسه، ج1، ص5.

قَوْسِي فِي هَذَا النِّضَالِ. اتِّقَاءَ مَا عَسَى أَنْ يُعَرِّضَ لَهُ الْمَرْءُ نَفْسَهُ مِنْ مَتَاعِبَ تَنُوءُ بِالْقُوَّةِ، أَوْ فَلَتَاتِ سِهَامِ الْفَهْمِ وَإِنْ بَلَغَ سَاعِدُ الذِّهْنِ كَمَال الفتوّة"[1]، ورغم تسويف ابن عاشور لتحقيق هذه الأمنية إلا أنه لم ييأس، وبقي على أمل أن يتيسر له ذلك، قال ابن عاشور: "فبقيت أُسَوِّفُ النَّفْسَ مَرَّةً وَمَرَّةً أَسُومُهَا زَجْرًا، فَإِنْ رَأَيْتُ مِنْهَا تَصْمِيمًا أَحَلْتُهَا عَلَى فُرْصَةٍ أُخْرَى، وَأَنَا آمُلُ أَنْ يُمْنَحَ مِنَ التَّيْسِيرِ، مَا يُشَجِّعُ عَلَى قَصْدِ هَذَا الْغَرَضِ الْعَسِيرِ"[2].

وحين أسند إليه القضاء ازداد انشغاله، وأخفى أمنيته لتفسير كتاب الله إلى أن ييسّر الله له ذلك، وبقيت أمنيته لتفسير كتاب الله متوهّجة، ولهفته متزايدة، قال ابن عاشور: "إذا قُدِّرَ أَنْ تُسْنَدَ إِلَيَّ خُطَّةُ الْقَضَا، فَبَقِيتُ مُتَلَهِّفًا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ، وَأَضْمَرْتُ تَحْقِيقَ هَاتِهِ الْأُمْنِيَّةِ مَتَى أَجْمَلَ اللَّهُ الْخَلَاصَ"[3]، وقال أيضا: "وَلَمْ أَزَلْ كُلَّمَا مَضَتْ مُدَّةٌ يَزْدَادُ التَّمَنِّي وَأَرْجُو إِنْجَازَهُ"[4].

إلى أن حُوّل من القضاء إلى الإفتاء، ووجد من نفسه تفرّغا؛ حيث تمكّن من الشروع في تحقيق مراده والبدء في تحقيق ما كان يخفيه من عزم على تفسير كتاب الله، قال ابن عاشور: "فَإِذَا اللَّهُ قَدْ مَنَّ بِالنَّقْلَةِ إِلَى خُطَّةِ الْفُتْيَا، وَأَصْبَحَتِ الْهِمَّةُ مَصْرُوفَةً إِلَى مَا تَنْصَرِفُ إِلَيْهِ الْهِمَمُ الْعُلْيَا، فَتَحَوَّلَ إِلَى الرَّجَاءِ ذَلِكَ الْيَأْسُ، وَطَمِعْتُ أَنْ أَكُونَ مِمَّنْ أُوتِيَ الْحِكْمَةَ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيعلمهَا النَّاس. هُنَالك عَقَدْتُ الْعَزْمَ عَلَى تَحْقِيقِ مَا كُنْتُ أَضْمَرْتُهُ، وَاسْتَعَنْتُ بِاللَّهِ تَعَالَى وَاسْتَخَرْتُهُ، وَعَلِمْتُ أَنَّ مَا يَهُولُ مِنْ تَوَقُّعِ كَلَلٍ أَوْ غَلَطٍ، لَا يَنْبَغِي أَنْ يَحُولَ بَيْنِي وَبَيْنَ نَسْجِ هَذَا النَّمَطِ، إِذَا بَذَلْتُ الْوُسْعَ مِنَ الِاجْتِهَادِ، وَتَوَخَّيْتُ طُرُقَ الصَّوَابِ وَالسَّدَادِ. أَقْدَمْتُ عَلَى هَذَا الْمُهِمِّ إِقْدَامَ الشُّجَاعِ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ"[5].

---

[1] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص5-6.

[2] – المرجع نفسه، ج1، ص6.

[3] – المرجع نفسه، ج1، ص6.

[4] – المرجع نفسه، ج1، ص6.

[5] – المرجع نفسه، ج1، ص6.

الفرع الثاني: موضوع الكتاب والمقدمات العشر.

01/ موضوع الكتاب:

احتوى تفسيره "التحرير والتنوير" على خلاصة آرائه الاجتهادية والتجديدية؛ إذ استمر في هذا التفسير ما يقرب من (40) عاما، وأشار في بدايته إلى أن منهجه؛ هو أن يقف موقف الحكم بين طوائف المفسرين، تارة لها وأخرى عليها؛ حيث بيّن أن الاقتصار على الحديث المعاد في التفسير هو تعطيل لفيض القرآن الكريم الذي ما له من نفاد، ووصف تفسيره بأنه احتوى أحسن ما في التفاسير، وأنّ فيه أحسن مما في التفسير.

وقد انتقد ابن عاشور كثيرا من التفاسير والمفسرين، وانتقد فهم الناس للتفسير، ورأى أن أحد أسباب تأخر علم التفسير هو الولع بالتوقّف عند النقل؛ حتى وإن كان ضعيفا أو فيه كذب، وكذلك اتقاء الرأي ولو كان صواباً حقيقيا، ، وبيّن أن توهمهم في أن مخالفة النقل عن السابقين إخراج للقرآن عما أراد الله به؛ جعل من كتب التفسير عالة على كلام الأقدمين، بل أصبح التفسير "تسجيلا يقيَّد به فهم القرآن ويضيَّق به معناه[1].

** عنايته بالبلاغة:

وتفسير التحرير والتنوير في حقيقته تفسير بلاغي، اهتم فيه بدقائق البلاغة في كل آية من آياته، وأورد فيه بعض الحقائق العلمية[2]، قال ابن عاشور: "وَقَدْ نَحَا كَثِيرٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ بَعْضَ تِلْكَ الْأَفْنَانِ، وَلَكِنَّ فَنًّا مِنْ فُنُونِ الْقُرْآنِ لَا تَخْلُو عَنْ دَقَائِقِهِ وَنُكَتِهِ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ الْقُرْآنِ، وَهُوَ فَنُّ دَقَائِقِ الْبَلَاغَةِ هُوَ الَّذِي لَمْ يَخُصَّهُ أَحَدٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ بِكِتَابٍ كَمَا خَصُّوا الْأَفَانِينَ الْأُخْرَى، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْتَزَمْتُ أَنْ لَا أُغْفِلَ التَّنْبِيهَ عَلَى مَا يَلُوحُ لِي مِنْ هَذَا الْفَنِّ الْعَظِيمِ فِي آيَةٍ مِنْ آيِ الْقُرْآنِ كُلَّمَا أُلْهِمْتُهُ بِحَسَبِ مَبْلَغِ الْفَهْمِ وَطَاقَةِ التَّدَبُّرِ، وَقَدِ اهْتَمَمْتُ فِي تَفْسِيرِي هَذَا بِبَيَانِ وُجُوهِ الْإِعْجَازِ وَنُكَتِ الْبَلَاغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَأَسَالِيبِ الِاسْتِعْمَالِ، وَاهْتَمَمْتُ أَيْضًا بِبَيَانِ تَنَاسُبِ اتِّصَالِ الْآيِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ،

[1] – ينظر: قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور في تفسيره، عبير بنت عبد الله النعيم، مرجع سابق، ص54.

[2] – المرجع نفسه، ص54.

وَهُوَ مَنْزَعٌ جَلِيلٌ قَدْ عُنِيَ بِهِ فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ، وَأَلَّفَ فِيهِ بُرْهَانُ الدِّينِ الْبِقَاعِيُّ كِتَابَهُ الْمُسَمَّى: «نَظْمَ الدُّرَرِ فِي تَنَاسُبِ الْآيِ وَالسُّورِ» إِلَّا أَنَّهُمَا لَمْ يَأْتِيَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْآيِ بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ، فَلَمْ تَزَلْ أنظار المتأملين لفضل الْقَوْلِ تَتَطَلَّعُ. أَمَّا الْبَحْثُ عَنْ تَنَاسُبِ مَوَاقِعِ السُّورِ بَعْضِهَا إِثْرَ بَعْضٍ، فَلَا أَرَاهُ حَقًّا عَلَى الْمُفَسِّرِ"[1].

وقال أيضا: "وَلَمْ أُغَادِرْ سُورَةً إِلَّا بَيَّنْتُ مَا أُحِيطُ بِهِ مِنْ أَغْرَاضِهَا لِئَلَّا يَكُونَ النَّاظِرُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ مَقْصُورًا عَلَى بَيَانِ مُفْرَدَاتِهِ وَمَعَانِي جُمَلِهِ كَأَنَّهَا فِقَرٌ مُتَفَرِّقَةٌ تَصْرِفُهُ عَنْ رَوْعَةِ انْسِجَامِهِ وَتَحْجُبُ عَنْهُ رَوَائِعَ جَمَالِهِ"[2].

وقال أيضا: "فَإِنِّي بَذَلْتُ الْجُهْدَ فِي الْكَشْفِ عَنْ نُكَتٍ مِنْ مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْجَازِهِ خَلَتْ عَنْهَا التَّفَاسِيرُ، وَمِنْ أَسَالِيبِ الِاسْتِعْمَالِ الْفَصِيحِ مَا تَصْبُو إِلَيْهِ هِمَمُ النَّحَارِيرِ، بِحَيْثُ سَاوَى هَذَا التَّفْسِيرُ عَلَى اخْتِصَارِهِ مُطَوَّلَاتِ الْقَمَاطِيرِ"[3].

02/ المقدمات العشر:

صدّر الإمام مُحَمَّد الطاهر ابن عاشور تفسيره بمقدمات في علوم القرآن، اشتملت هذه المقدمات على كل ما يحتاج إليه المفسر، حتى لا يضل ولا يزل عن المنهج السليم عند تفسيره لكتاب الله العظيم، وجعل المقدمات قِسْما من الجزء الأول من التحرير، قال ابن عاشور: "وَهَا أَنا أبتدىء بِتَقْدِيمِ مُقَدِّمَاتٍ تَكُونُ عَوْنًا لِلْبَاحِثِ فِي التَّفْسِيرِ، وَتُغْنِيهِ عَنْ معاد كثير"[4]، والمقدمات كالآتي:

الأولى: في التفسير والتأويل، ومعنى كل منهما.

الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى فِي التَّفْسِيرِ وَالتَّأْوِيلِ وَكَوْنِ التَّفْسِيرِ عِلْمًا.

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَةُ فِي اسْتِمْدَادِ عِلْمِ التَّفْسِيرِ.

---

[1] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1 ، ص8.

[2] – المرجع نفسه، ج1 ص8.

[3] – المرجع نفسه، ج1، ص8.

[4] – المرجع نفسه، ج1، ص9.

الْمُقَدِّمَةُ الثَّالِثَةُ فِي صِحَّةِ التَّفْسِيرِ بِغَيْرِ الْمَأْثُورِ وَمَعْنَى التَّفْسِيرِ بِالرَّأْيِ وَنَحْوِهِ.

الْمُقَدِّمَةُ الرَّابِعَةُ فِيمَا يَحِقُّ أَنْ يَكُونَ غَرَضَ الْمُفَسِّرِ.

الْمُقَدِّمَةُ الْخَامِسَةُ فِي أَسْبَابِ النُّزُولِ.

الْمُقَدِّمَةُ السَّادِسَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ.

الْمُقَدِّمَةُ السَّابِعَةُ قَصَصُ الْقُرْآنِ.

الْمُقَدِّمَةُ الثَّامِنَةُ فِي اسْمِ الْقُرْآنِ وَآيَاتِهِ وَسُوَرِهِ وَتَرْتِيبِهَا وَأَسْمَائِهَا.

الْمُقَدِّمَةُ التَّاسِعَةُ فِي أَنَّ الْمَعَانِيَ الَّتِي تَتَحَمَّلُهَا جُمَلُ الْقُرْآنِ تُعْتَبَرُ مُرَادَةً بِهَا.

الْمُقَدِّمَةُ الْعَاشِرَةُ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ[1].

الفرع الثالث: المنهج العام لتفسير "التحرير والتنوير"، ومنهج ابن عاشور في إيراد المعلومات.

01/ المنهج العام لتفسير "التحرير والتّنوير":

تفسير التحرير والتنوير يعتبر في الجملة تفسيرا بلاغيا بيانا لغويا عقلانيا، اهتم فِيهِ بدقائق البلاغة فِي كل آيَة من آيَاته، وَأورد فِيهِ بعض الْحَقَائِق العلمية، ولا يغفل المأثور ويهتم بالقراءات، وطريقة مؤلفه فيه أن يذكرَ مَقْطَعا من السورة ثم يشرع في تفسيره مبتدئا بذكر المناسبة، ثم لغويات المقطع، ثم التفسير الإجمالي، ويتعرض فيه للقراءات والفقهيات وغيرها، وهو يقدم عرضا تفصيليا لما في السورة ويتحدث عن ارتباط آياتها[2].

وَأَشَارَ فِي بدايته إِلَى أَن منهجه هُوَ أَن يقف موقف الحكم بَين طوائف الْمُفَسّرين، تَارَة لَهَا وَأُخْرَى عَلَيْهَا[3].

[1] – ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص10-101.

[2] – ينظر: التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا، مُحَمَّد بن رزق بن عبد الناصر بن طرهوني الكعبي السلمي أبو الأرقم المصري المدني، (أصل الكتاب: رسالة دكتوراة)، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1426 هـ، ج2، ص738-739.

[3] – ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص7.

وَقد نقد ابْن عاشور كثيرا من التفاسير والمفسرين، وَنقد فهم النَّاس للتفسير، وَرَأى أَن أحد أَسبَاب تَأَخّر علم التَّفْسِير هُوَ الولع بالتوقف عِنْد النَّقْل حَتَّى وَإِن كَانَ ضَعِيفا أَو فِيهِ كذب، وَكَذَلِكَ اتقاء الرَّأْي وَلَو كَانَ صَوَابا حَقِيقِيًّا؛ قال ابن عاشور: "فَإِنَّ الِاقْتِصَارَ عَلَى الْحَدِيثِ الْمُعَادِ، تَعْطِيلٌ لِفَيْضِ الْقُرْآن الَّذِي مَاله مِنْ نَفَادٍ"[1].

فَأَصْبَحت كتب التَّفْسِير عَالَة على كَلَام الأقدمين، وَلَا همّ للمفسر إِلَّا جمع الْأَقْوَال؛ قال ابن عاشور: "وَالتَّفَاسِيرُ وَإِنْ كَانَتْ كَثِيرَةً فَإِنَّكَ لَا تَجِدُ الْكَثِيرَ مِنْهَا إِلَّا عَالَةً عَلَى كَلَامٍ سَابِقٍ بِحَيْثُ لَا حَظَّ لِمُؤَلِّفِهِ إِلَّا الْجَمْعُ عَلَى تَفَاوُتٍ بَيْنَ الِاخْتِصَارِ وَتَطْوِيلٍ"[2].

قال ابن عاشور: "وَقَدْ مَيَّزْتُ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِي مِنْ فَهْمٍ فِي مَعَانِي كِتَابِهِ وَمَا أَجْلِبُهُ مِنَ الْمَسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ، مِمَّا لَا يَذْكُرُهُ الْمُفَسِّرُونَ، وَإِنَّمَا حَسْبِي فِي ذَلِكَ عَدَمُ عُثُورِي عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنَ يَدِي مِنَ التَّفَاسِيرِ فِي تِلْكَ الْآيَةِ خَاصَّةً، وَلَسْتُ أَدَّعِي انْفِرَادِي بِهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَكَمْ مِنْ كَلَامٍ تُنْشِئُهُ، تَجِدُكَ قَدْ سَبَقَكَ إِلَيْهِ مُتَكَلِّمٌ، وَكَمْ مِنْ فَهْمٍ تَسْتَظْهِرُهُ وَقَدْ تَقَدَّمَكَ إِلَيْهِ مُتَفَهِّمٌ"[3].

02/ منهجه في إيراد المعلومات:

لقد كان لابن عاشور منهجا لإيراده للمعلومات على الترتيب الآتي[4]:

1 – يذكر أولاً اسم السورة معتمداً في ذلك على ما ورد في السنة عن النبي – ﷺ –، أو عن الصحابة ﷺ، وما هو مكتوب في المصاحف القديمة، أو بطريق الاستنباط فمثلاً عند تفسيره لسورة الحجر قال في افتتاحه للسورة؛ قال ابن عاشور: "سُمِّيَتْ هَذِهِ السُّورَةُ سُورَةَ الْحِجْرِ، وَلَا يُعْرَفُ

[1] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص7.

[2] – المرجع نفسه ، ج1، ص7.

[3] – المرجع نفسه، ج1، ص7-8.

[4] – ينظر: قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند الطاهر بن عاشور في تفسيره، عبير بنت عبد الله النعيم، مرجع سابق، ص56-61.

لَهَا اسْمٌ غَيْرَهُ. وَوَجْهُ التَّسْمِيَةِ أَنَّ اسْمَ الْحِجْرِ لَمْ يُذْكَرْ فِي غَيْرِهَا. وَالْحِجْرُ اسْمُ الْبِلَادِ الْمَعْرُوفَةِ بِهِ وَهُوَ حِجْرُ ثَمُودَ. وَثَمُودُ هُمْ أَصْحَابُ الْحِجْرِ"[1].

2 – وبعد أن يعرض لتسمية السورة، ينتقل إلى الحديث عن مكية السورة أو مدنيتها، ذاكراً الخلاف ومرجحاً ما يختاره، مبينا تاريخ النزول وعدادها بين سور القرآن الكريم المكية والمدنية؛ ومثال ذلك عند تفسيره لسورة الإخلاص وبعد أن ذكر وجه تسمية السورة، بيّن الخلاف بين من قال أنها مكية ومن قال أنها مدنيّة؛ فقال: "وَهِيَ مَكِّيَّةٌ فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ"[2] ثم قال: "وَمَنْشَأُ هَذَا الْخِلَافِ الِاخْتِلَافُ فِي سَبَبِ نُزُولِهَا"[3]. ثم قال: "وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا مَكِّيَّةٌ فَإِنَّهَا جَمَعَتْ أَصْلَ التَّوْحِيدِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ فِيمَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ بِمَكَّةَ... قَالَ فِي «الْإِتْقَانِ» : وَجَمَعَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ بِتَكَرُّرِ نُزُولِهَا ثُمَّ ظَهَرَ لِيَ تَرْجِيحُ أَنَّهَا مَدَنِيَّةٌ كَمَا بَيَّنْتُهُ فِي «أَسْبَابِ النُّزُولِ» اهـ. وَعَلَى الْأَصَحِّ مِنْ أَنَّهَا مَكِّيَّةٌ عُدَّتِ السُّورَةَ الثَّانِيَةَ وَالْعِشْرِينَ فِي عِدَادِ نُزُولِ السُّوَرِ نَزَلَتْ بَعْدَ سُورَةِ النَّاسِ وَقَبْلَ سُورَةِ النَّجْمِ"[4].

3 – ثم يعرض المعلومات التفصيلية للآيات، وهو حين يفسرها يحرص على تفسير كل مجموعة آيات ذات موضوع واحد تحت مقطع واحد، إلّا إن هذا لا يتيسّر له نظراً لطول بعض الآيات، فنجده أحياناً يفسر السورة آية آية، وأحياناً الآية جملة جملة، وأحياناً كل مجموعة آيات يفسرها معاً.

4 – حرص على توضيح المشكل والغريب في المتن، ومثاله: ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالاَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ 38﴾ [ق: 38]، قال ابن عاشور:

[1] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج14، ص5.
[2] – المرجع نفسه، ج30، ص611.
[3] – المرجع نفسه، ج30، ص611.
[4] – المرجع نفسه، ج30، ص611.

"وَمَعْنَى وَما مَسَّنا مِنْ لُغُوبٍ: مَا أَصَابَنَا تَعَبٌ"[1]، وقال أيضا: "وَاللُّغُوبُ: الْإِعْيَاءُ مِنَ الْجَرْيِ وَالْعَمَلِ الشَّدِيدِ"[2].

5 – كما تعرّض لتخريج الأحاديث والآثار[3]، ومثاله ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْداً مَّمْلُوكاً لاَّ يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقاً حَسَناً فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرّاً وَجَهْراً هَلْ يَسْتَوُۥنَۖ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَۖ 75﴾ [النحل: 75].

6 – اعتنى بترجمة الأعلام وضبطها، يذكر ذلك في الحاشية، ومثال ذلك ما ذكره عند تفسيره لسورة الفاتحة[4].

7 – وقد حرص كذلك على التعريف بالأماكن والقبائل، أحياناً في المتن، وأحياناً في الحاشية[5]، ومثال ذلك ما جاء عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَۗ﴾ [البقرة: 112]

8 – كما حرص على توثيق الأشعار وإكمالها، وبيان معناها[6]، ومن ذلك عند تفسيره لقوله تعالى: تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِے نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَۖ 122﴾ [البقرة: 122]

9 – أحال على مواضع أخرى في تفسيره، ومن ذلك ما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثْماً مُّبِيناً 49﴾ [النساء: 49]؛ قال ابن عاشور: "جَعَلَ افْتِرَاءَهُمُ الْكَذِبَ، لِشِدَّةِ تَحَقُّقِ وُقُوعِهِ، كَأَنَّهُ أَمْرٌ مَرْئِيٌّ يَنْظُرُهُ النَّاسُ بِأَعْيُنِهِمْ، وَإِنَّمَا هُوَ مِمَّا يُسْمَعُ

[1] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج26، ص325.
[2] – المرجع نفسه، ج26، ص326.
[3] – ينظر: المرجع نفسه، ج14، ص226.
[4] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص134.
[5] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص675.
[6] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص698.

وَيُعْقَلُ، وَكَلِمَةُ وَكَفى بِهِ إِثْماً مُبِيناً نِهَايَةٌ فِي بُلُوغِهِ غَايَةَ الْإِثْمِ كَمَا يُؤْذِنُ بِهِ تَرْكِيبُ (كَفَى بِهِ كَذَا) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي (كَفَى) عِنْدَ قَوْلِهِ آنِفًا وَكَفى بِاللَّهِ نَصِيراً [النساء: 45]"[1].

كما يحيل إلى كتب أخرى، ومن ذلك قوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: 6]، قال ابن عاشور: "وَهَذَا النَّهْيُ يُفِيدُ تَعْمِيمَ كُلِّ اسْتِكْثَارٍ كَيْفَمَا كَانَ مَا يُعْطِيهِ مِنَ الْكَثْرَةِ. وَلِلْأَسْبَقِينَ مِنَ الْمُفَسّرين تفسيرات لِمَعْنى وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا بِمُنَاسِبٍ، وَقَدْ أَنْهَاهَا الْقُرْطُبِيُّ إِلَى أَحَدَ عَشَرَ"[2].

الفرع الرابع: مصادر ابن عاشور في تفسيره.

لا شك أن المصادر تعتبر النواة الأولى للمفسر سواء كانت هذه المصادر تلقّيا عن الشيوخ أو متمثلة في الكتب التي استفاد منها في كتابة التفسير، ومن خلال قراءة هذا التفسير، وتتبع محتواه العلمي وجدت أن ابن عاشور نهج في الإشارة إلى مصادره ومراجعه التي استقى منها معلوماته الطرق التالية:

- إنه أحياناً يصرح بذكر اسم الكتاب ولا يشير إلى اسم المؤلف.
- وأحياناً يصرح باسم المؤلف ولا يصرح باسم المصدر.
- وأحياناً أخرى يصرح باسم المصدر والمؤلف جميعاً.

ولقد أشار ابن عاشور في مقدمته إلى أهم كتب التفسير التي رجع إليها واستعان بها، وهو يرى أنها أهم كتب التفسير المعول عليها من وجهة نظره حيث يقول: "وَالتَّفَاسِيرُ وَإِنْ كَانَتْ كَثِيرَةً فَإِنَّكَ لَا تَجِدُ الْكَثِيرَ مِنْهَا إِلَّا عَالَةً عَلَى كَلَامٍ سَابِقٍ بِحَيْثُ لَا حَظَّ لِمُؤَلِّفِهِ إِلَّا الْجَمْعُ عَلَى تَفَاوُتٍ بَيْنَ اخْتِصَارٍ وَتَطْوِيلٍ. وَإِنَّ أَهَمَّ التَّفَاسِيرِ تَفْسِير «الْكَشَّاف» و «الْمُحَرر الْوَجِيزُ» لِابْنِ عَطِيَّة و «مَفَاتِيح الْغَيْبِ» لِفَخْرِ الدِّين الرَّازِيّ، و «تَفْسِير الْبَيْضَاوِيّ» الْمُلَخَّصُ مِنَ «الْكَشَّافِ» وَمِنْ

1 – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج5، ص85.

2 – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج29، ص299. وينظر: تفسير القرطبي، أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964 م، ج19، ص67.

«مَفَاتِيحِ الْغَيْبِ» بتحقيق بديع، و «تَفْسِير الشِّهَابِ الْأَلُوسِيّ» ، وَمَا كَتَبَهُ الطِّيبِيُّ والقزويني والقطب والتفتازانيّ عَلَى «الْكَشَّافِ» ، وَمَا كَتَبَهُ الْخَفَاجِيُّ عَلَى «تَفْسِير الْبَيْضَاوِيّ» ، و «تَفْسِيرِ أبي السُّعُود» ، و «تَفْسِير الْقُرْطُبِيّ» وَالْمَوْجُودُ مِنْ «تَفْسِيرِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَرَفَةَ التُّونُسِيّ» مِنْ تَقْيِيدِ تِلْمِيذِهِ الْأَبِيّ وَهُوَ بِكَوْنِهِ تَعْلِيقًا عَلَى «تَفْسِيرِ ابْنِ عَطِيَّةَ» أَشْبَهُ مِنْهُ بِالتَّفْسِيرِ، لِذَلِكَ لَا يَأْتِي عَلَى جَمِيعِ آي الْقُرْآن، و «تفاسير الْأَحْكَام، وَتَفْسِيرُ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ ابْن جَرِيرٍ الطَّبَرِيّ» ، وَكِتَابُ «دُرَّةِ التَّنْزِيلِ» الْمَنْسُوبُ لِفَخْرِ الدِّينِ الرَّازِيّ، وَرُبَّمَا يُنْسَبُ لِلرَّاغِبِ الْأَصْفَهَانِيّ. وَلِقَصْدِ الِاخْتِصَارِ أُعْرِضُ عَنِ الْعَزْوِ إِلَيْهَا، وَقَدْ مَيَّزْتُ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِي مِنْ فَهْمٍ فِي مَعَانِي كِتَابِهِ وَمَا أَجْلِبُهُ مِنَ الْمَسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ، مِمَّا لَا يَذْكُرُهُ الْمُفَسِّرُونَ، وَإِنَّمَا حَسْبِي فِي ذَلِكَ عَدَمُ عُثُورِي عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنَ يَدِي مِنَ التَّفَاسِيرِ فِي تِلْكَ الْآيَةِ خَاصَّةً، وَلَسْتُ أَدَّعِي انْفِرَادِي بِهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَكَمْ مِنْ كَلَامٍ تُنْشِئُهُ، تَجِدُكَ قَدْ سَبَقَكَ إِلَيْهِ مُتَكَلِّمٌ، وَكَمْ مِنْ فَهْمٍ تَسْتَظْهِرُهُ وَقَدْ تَقَدَّمَكَ إِلَيْهِ مُتَفَهِّمٌ، وَقَدِيمًا قِيلَ:

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ"[1].

وتعداده لهذه المراجع لا يعني الحصر؛ فهناك الكثير من المراجع التي لم يتطرق إليها في المقدمة ومن ذلك ما يتعلق بـ:

1 – التفسير وعلوم القرآن:

اعتمد على شروح الكشاف لكل من الجرجاني والتفتازاني، كما رجع أيضاً لابن كثير في تفسيره، وكذلك البغوي في تفسيره. وإلى كتب الأحكام في تفسير القرآن لكل من ابن العربي، والجصاص.

واعتمد في مجال علوم القرآن اعتماداً كبيراً على السيوطي في "الإتقان"، والواحدي في "أسباب النزول".

[1] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص7-8.

2- في القراءات:

اعتمد ابن عاشور في ذكر بعض القراءات على كتب السنة المشهورة كصحيح البخاري وسنن الترمذي، كما رجع إلى كتاب "السبعة "لابن مجاهد، وقد نصّ عليه في تفسيره، و"حرز الأماني ووجه التهاني" للشاطبي، وكذلك "الدرر المضيئة في القراءات الثلاث" المتممة للعشر لابن الجزري، و"غيث النفع في القراءات السبع "للشيخ علي النوري الصفاقسي، كما أخذ القراءات من كتب التفسير، ومن ذلك: كتاب "الكشاف" للزمخشري، و" المحرر الوجيز" لابن عطية.

3 – الحديث النبوي:

أكثر المصادر التي اعتمد عليها في الحديث: صحيح البخاري وصحيح مسلم، والنسائي، والترمذي، وأبو داوود، ومالك، ومسند أحمد بن حنبل ومعجم الطبراني ومسند البزار وابن أبي حاتم وسنن البيهقي والدارقطني.

ومن أكثر هذه المصادر التي اعتمد عليها الشيخ كثيراً في تفسيره: البخاري ومسلم وموطأ مالك.

4 – الفقه والأصول:

أكثر ابن عاشور من النقل كثيراً عن الإمام مالك، كما اعتمد في استشهاداته الفقهية وتأييده على كل من ابن رشد في "بداية المجتهد"، و"الهداية" في الفقه، وأبو بكر ابن العربي في "أحكام القرآن"، وابن حزم في" المحلى"، والجصاص في تفسير "آيات الأحكام" ، والإمام الشافعي، والقرافي في "أنوار الفروق "والشاطبي في "الموافقات".

5- العقيدة وعلم الكلام:

اعتمد على كتاب "المستصفى" للغزالي، وكتاب "الإحياء"، وكذلك "المنقذ من الضلال"، وهناك أسماء كثيرة نهل الشيخ منها على سبيل المثال لا الحصر الجلال الدواني في شرح "ديباجة هياكل النور"، والسهروردي في "هياكل النور وحكمة الإشراق" و"حل الرموز ومفاتيح الكنوز" للعز بن عبد السلام، و"شرح المقاصد" لسعد الدين التفتازاني، و"العواصم من القواصم" لابن العربي.

6 – اللغة والنحو:

مصادره في ذلك كثيرة ومتنوعة من أبرزها: "دلائل الإعجاز"، و "أسرار البلاغة" للجرجاني و"الكتاب" لسيبويه، و"مفتاح العلوم" للسكاكي، و"شرح المفصل" لابن الحاجب و"الأشباه والنظائر" للسيوطي.

ما تقدم يعد أهم المصادر التي تتردد وتتكرر في التحرير[1].

المطلب الثالث: منهج ابن عاشور في تفسيره "التحرير والتنوير".

لقد تناولنا المنهج العام لابن عاشور في تفسيره، ومنهجه في إيراد المعلومات في مطلب التعريف بكتاب "التحرير والتنوير"، وهذا المطلب سنتناول فيه منهج ابن عاشور في تفسيره بشيء من التفصيل، وهو كالآتي[2]:

01/ منهجه في ذكر أسماء السور وبيان المناسبات والمكي والمدني وعدد الآيات[3]:

لقد أفرد ابن عاشور المقدمة الثامنة من مقدماته وجعلها في اسم القرآن وآياته وسوره وترتيبها وأسمائها، ثم هو يتعرض أثناء التفسير لأسماء السور ومن ذلك في سورة الفاتحة[4].

ومما قاله في تقديمه لكتابه: "وَاهْتَمَمْتُ أَيْضًا بِبَيَانِ تَنَاسُبِ اتِّصَالِ الْآيِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ"[5]، وبين أن البحث عن تناسب مواقع السور ليس حقًا على المفسر، فقال: "أَمَّا الْبَحْثُ عَنْ تَنَاسُبِ مَوَاقِعِ السُّورِ بَعْضِهَا إِثْرَ بَعْضٍ، فَلَا أَرَاهُ حَقًّا عَلَى الْمُفَسِّرِ"[6].

---

[1] – ينظر: قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير، عبير بنت عبد الله النعيم، مرجع سابق، ص98-101.

[2] – استفدنا هنا كثيرا من كتاب التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا لمحمد بن رزق طرهوني.

[3] – عنوان العنصر كما ورد في كتاب التفسير والمفسرون كالآتي: "أسماء السور وعدد الآيات والوقوف وبيان المناسبات" ومحتوى كلامه أنه تعرض لأسماء السور وعدد الآيات وبيان المناسبات وإلى مكي السور ومدنيها ولم يتعرض للوقوف؛ حيث عدلنا العنوان ليتناسب والمحتوى.

[4] – ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص131.

[5] – المرجع نفسه، ج1، ص8.

[6] – المرجع نفسه، ج1، ص8.

ويتعرض ابن عاشور لمكية السور ومدنيتها وترتيب نزولها كما في الفاتحة والبقرة وغيرهما[1].

وهو يتعرض لعدّ الآي ومن ذلك قوله في سورة البقرة: "وَعَدَدُ آيِهَا مِائَتَانِ وَخَمْسٌ وَثَمَانُونَ آيَةً عِنْدَ أَهْلِ الْعَدَدِ بِالْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ وَالشَّامِ، وَسِتٌّ وَثَمَانُونَ عِنْدَ أَهْلِ الْعَدَدِ بِالْكُوفَةِ، وَسَبْعٌ وَثَمَانُونَ عِنْدَ أَهْلِ الْعدَد بِالْبَصْرَةِ"[2].

02/ موقفه من تفسير القرآن بالقرآن:

لم يهتم ابن عاشور بتفسير القرآن بالقرآن، وهو يكاد يكون نادرا وغير مباشر[3]، ومن مواضع تفسير ابن عاشور للقرآن بالقرآن قوله: "وَالْعُلُوُّ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ۝٤ ﴾ [الإسراء: 4]، مَجَازٌ فِي الطُّغْيَانِ وَالْعِصْيَانِ كَقَوْلِهِ: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [القصص: 4]، وَقَوْلِهِ: ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ ۝٣١ ﴾ [الدخان: 31]، وَقَوْلِهِ: ﴿ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ۝٣١ ﴾ [النمل: 31]، تَشْبِيهًا لِلتَّكَبُّرِ وَالطُّغْيَانِ بِالْعُلُوِّ عَلَى الشَّيْءِ لِامْتِلَاكِهِ تَشْبِيهَ مَعْقُولٍ بِمَحْسُوسٍ"[4].

03/ موقفه من تفسير القرآن بالسنة:

لم يغفل الشيخ ابن عاشور هذا الجانب بل نجده كثيراً ما يستشهد بقول النبي – صلى الله عليه وسلم – في تفسير الآية وترجيح بعض المعاني على غيرها، قال ابن عاشور: "فَاسْتِمْدَادُ عِلْمِ التَّفْسِيرِ لِلْمُفَسِّرِ الْعَرَبِيِّ، وَالْمُوَلَّدِ، مِنَ الْمَجْمُوعِ الْمُلْتَئِمِ مِنْ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ وَعِلْمِ الْآثَارِ"[5]، ثم قال: "وَأَمَّا الْآثَارُ فَالْمَعْنِيُّ بِهَا مَا نُقِلَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ بَيَانِ الْمُرَادِ مِنْ بَعْضِ الْقُرْآنِ فِي مَوَاضِعِ الْإِشْكَالِ وَالْإِجْمَالِ"[6].

---

[1] – ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص135، ص202.

[2] – المرجع نفسه، ج1، ص202.

[3] – ينظر: التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا، مُحَمَّد بن رزق بن طرهوني، مرجع سابق، ج2، ص745-746.

[4] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج15، ص30.

[5] – المرجع نفسه، ج1، ص18.

[6] – المرجع نفسه، ج1، ص23.

ويمكن تقسيم منهج ابن عاشور في تناول الحديث الشريف إلى ثلاثة أقسام؛ منهجه في إيراد الأحاديث، ومنهجه في عزو الأحاديث، ومنهجه في الحكم على الأحاديث.

01-منهجه في إيراد الأحاديث:

أحياناً يورد ابن عاشور الحديث ليفسر الآية مباشرة، وأحياناً يورد الحديث في شرح المعنى؛

أ-مثال إيراد الحديث لتفسير الآية:

ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ٨٢ ﴾ [الأنعام: 82]، قال ابن عاشور: "وَقَدْ وَرَدَ تَفْسِيرُ الظُّلْمِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِالشِّرْكِ، فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ"[1]، ثمّ ذكر الحديث.

ب-ومثال إيراد الحديث في شرح المعنى:

ما ذكره[2] عند قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖۖ ﴾ [النور: 2].

02-منهجه في عزو الأحاديث:

لابن عاشور في التعامل مع عزو الأحاديث عدة طرق؛ قد يعزوها إلى مصادر أصلية من كتب السنة[3]، وقد يعزوها إلى مصادر ثانوية ككتب التفسير التي لا تروي بالسند[4]، وقد يعزوها عزواً عاماً[5]، وأحياناً يذكر الحديث النبوي لا يعزوه ولا يشير إلى راويه، بل يقول: وفي الحديث كذا[6]، وهذا كثير.

[1] - ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج7، ص332.

[2] - ينظر: المرجع نفسه، ج18، ص148-149.

3 - ينظر: المرجع نفسه، ج18، ص199.

4 - ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص12.

[5] - ينظر: المرجع نفسه، ج12، ص98.

6 - ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص402.

03-منهجه في الحكم على الأحاديث:

لم يجعل ابن عاشور تخريج الأحاديث والآثار شرطاً في كتابه، ومع ذلك نجده كثيراً ما يخرج الروايات، مبيناً صحيحها من ضعيفها، فيتعقب الروايات الضعيفة، ويحذر من الروايات الموضوعة مبيناً خطورتها على التفسير[1].

**تعرض ابن عاشور لأسباب النزول:

تعرّض ابن عاشور لذكر أسباب النزول[2]، وقد أفرد لها المقدمة الخامسة؛ حيث تكلم فيها عن فوائدها وأنكر على من توسّع فيها وخلط الغثّ بالسّمين.

04/ موقفه من تفسير القرآن بأقوال السلف:

لا يكثر ابن عاشور من نقل أقوال الصحابة والتابعين، وهو في نقله غالبا تابع لابن عطية والرازي ونحوهما لا عن المصادر الأساسية، وأما أكثر نقوله فهي عن المتأخرين أمثال الرازي والغزالي وصاحب الكشاف والسكاكي والسيالكوتي والتفتازاني ونحوهم[3].

05/ موقفه من السيرة والتاريخ وذكر الغزوات:

تعرّض ابن عاشور للسيرة في مناسبات كثيرة[4]، كما تعرض للأمور التاريخية، ومثالها: حديثه عن شهور العرب وإطالته فيها، فقد تحدّث عن اشتقاق كلمة رمضان: "وَرَمَضَانُ ... مُشْتَقٌّ مِنَ الرَّمْضَاءِ وَهِيَ الْحَرَارَةُ لِأَنَّ رَمَضَانَ أَوَّلُ أَشْهُرِ الْحَرَارَةِ بِنَاءً عَلَى مَا كَانَ مِنَ النَّسِيءِ فِي السَّنَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ"[5]، وقال عن فصول السنة، وعدد أشهر كل فصل عند العرب: "إِذْ كَانَتِ السَّنَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى

1 - ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج29، ص387،

2 - ينظر: المرجع نفسه، ج10، ص72-73.

3 - ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج2، ص6، وينظر: التفسير والمفسرون في غرب إفريقيا، محمد بن رزق طرهوني، مرجع سابق، ج2، ص749.

4 - ينظر: المرجع نفسه، ج10، ص80.

5 - المرجع نفسه، ج2، ص69.

إِلَى سِتَّةِ فُصُولٍ كُلُّ فَصْلٍ مِنْهَا شَهْرَانِ... وَبَعْضُ الْقَبَائِلِ تُقَسِّمُ السَّنَةَ إِلَى أَرْبَعَةٍ، كُلُّ فَصْلٍ لَهُ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ..."[1]، وتحدث عن تصرفات العرب مع أشهر السنة[2].

06/ موقفه من الإسرائيليات:

توسّع ابن عاشور في الإسرائيليات ونقلها، وابتكر تعاملا جديدا معها، وهو النقل المباشر من الأسفار[3].

07/ موقفه من اللغة:

قال ابن عاشور في تقديمه لكتابه: قال ابن عاشور: " وَقَدِ اهْتَمَمْتُ فِي تَفْسِيرِي هَذَا بِبَيَانِ وُجُوهِ الْإِعْجَازِ وَنُكَتِ الْبَلَاغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَأَسَالِيبِ الِاسْتِعْمَالِ"[4]، وقال أيضا: "وَاهْتَمَمْتُ بِتَبْيِينِ مَعَانِي الْمُفْرَدَاتِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِضَبْطٍ وَتَحْقِيقٍ مِمَّا خَلَتْ عَنْ ضَبْطِ كَثِيرٍ مِنْهُ قَوَامِيسُ اللُّغَةِ"[5]. وجعل المقدمة الثانية: في استمداد علم التفسير وركز على أهمية علمي البيان والمعاني ثم الشعر وبهما صدر العلوم التي يستمد منها التفسير[6]، وجعل المقدمة التاسعة: في أن المعاني التي تتحملها جمل القرآن تعتبر مرادة بها[7]، وأما المقدمة العاشرة والأخيرة فكانت في إعجاز القرآن، وقد قال فيها ابن عاشور: "وَإِنَّ عَلَاقَةَ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ بِالتَّفْسِيرِ هِيَ أَنَّ مُفَسِّرَ الْقُرْآنِ لَا يُعَدُّ تَفْسِيرُهُ لِمَعَانِي الْقُرْآنِ بَالِغًا حَدَّ الْكَمَالِ فِي غَرَضِهِ مَا لَمْ يَكُنْ مُشْتَمِلًا عَلَى بَيَانِ دَقَائِقَ مِنْ وُجُوهِ الْبَلَاغَةِ فِي آيِهِ الْمُفَسَّرَةِ بِمِقْدَارِ مَا تَسْمُو إِلَيْهِ الْهِمَّةُ مِنْ تَطْوِيلٍ وَاخْتِصَارٍ"[8].

---

[1] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج2، ص70.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص70-71.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص68.

[4] – المرجع نفسه، ج1، ص8.

[5] – المرجع نفسه، ج1، ص8.

[6] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، 18-23.

[7] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص93.

8 – المرجع نفسه، ج1، ص102.

وقد تميز تفسير ابن عاشور في الجانب اللغوي بعدّة سمات، أبرزها:

01/ الإضافات اللغوية الجميلة:

ابن عاشور من المفسّرين المتمكنين في اللغة، ومن الأئمة البارعين فيها، وله إضافات لغوية جميلة في تفسيره؛ فعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ ﴾ [البقرة: 11]، قال ابن عاشور: "وَقَدْ عَنَّ لِي فِي بَيَانِ إِيقَاعِهِمُ الْفَسَادَ أَنَّهُ مَرَاتِبُ"[1]، ثمّ ذهب يُعدّد مراتب الفساد[2].

02/ التحقيقات اللغوية العميقة:

امتاز ابن عاشور في تفسيره بتحقيقاته اللغوية العميقة، ومن ذلك ما ذكره حول كلمة "كذلك"[3] و"لعل"[4] و "الواو" في قوله تعالى "أوَ لَوْ كان آباؤهم"[5]، والترجيح بين الأقوال فيها[6]، فيها[6]، واسم الإشارة "ذلك"[7]، وغيرها كثير.

03/ الإكثار من الاستدلال بالشعر:

ابن عاشور من المكثرين جدا في الاستدلال بالشعر في أصل الكتاب وحاشيته، وقلّما تمرّ صفحة إلا وفيها بيت من الشّعر إن لم يكن أكثر، ومثال ذلك في تفسيره لأول آية وهي "الحمد لله رب العالمين"[8]، وآخر سورة من القرآن وهي "سورة الناس"[9].

1 – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص284.
2 – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص284-285.
3 – ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص15-17.
4 – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص329-330.
5 – ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص106-109.
6 – ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص109.
7 – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص219-221.
8 – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص154.
9 – ينظر: المرجع نفسه، ج30، ص633.

04/ الحرص على نسبة الشّواهد الشّعرية لأصحابها:

ابن عاشور في تفسيره حريص جدا على نسبة الشّواهد الشّعرية لأصحابها[1]، ولن يستنكفَ يستنكفَ ابنُ عاشور أن يقول فيما لم يقف عليه (لم أقف عليه)[2].

05/ الاهتمام بالتنبيه على النكت البلاغية:

اهتمّ ابن عاشور بالنكت والفوائد البلاغية والتنبيه عليها في تفسيره؛ ولنا في هذا عدة أمثلة:

أ-دقة اختيار اللفظ:

ومثال ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ [البقرة: 17]؛ قال: "وَاخْتِيَارُ لَفْظِ النُّورِ فِي قَوْلِهِ: ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ دُونَ الضَّوْءِ وَدُونَ النَّارِ لِأَنَّ لَفْظَ النُّورِ أَنْسَبُ لِأَنَّ الَّذِي يُشْبِهُ النَّارَ مِنَ الْحَالَةِ الْمُشَبَّهَةِ هُوَ مَظَاهِرُ الْإِسْلَامِ الَّتِي يُظْهِرُونَهَا وَقَدْ شَاعَ التَّعْبِيرُ عَنِ الْإِسْلَامِ بِالنُّورِ فِي الْقُرْآنِ"[3].

ب-معاني المثل والتمثيل في اللغة:

ومثال النكت البلاغية أيضا، حينما تحدث ابن عاشور عن المثل والتمثيل في اللغة[4]، أثناء تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ [البقرة: 17].

ج-التشبيه وتقريبه للمعنى وتوليده للمعاني:

لابن عاشور كلام جيّد عن التشبيه[5] في قوله تعالى: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾ ﴾ [البقرة: 171].

[1] – ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص154، وَ ج30، ص633.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص301.

[3] – المرجع نفسه، ج1، ص310.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص302-307.

[5] – ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص111-113.

د-الاستعارة:

في تفسير قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝٥ ﴾ [البقرة: 5]، تعرّض ابن عاشور لنوع الاستعارة التي اشتملت عليها الآية، هل هي تبعية أم تمثيلية؟ وقد توسّع في هذا بما فيه الكفاية؛ حيث ذكر أصحاب كل قول وحجّتهم، ثم رجّح ما يراه صوابا[1].

هـ- المتشابه اللفظي:

ومن اهتمامات ابن عاشور التنبيه على النكات في المتشابه اللفظي[2].

06/ التعرض للإعجاز:

وقد تعرّض ابن عاشور للإعجاز في مواضع عدة ومن ذلك، مقارنة بين شعر وآية[3]، والإعجاز وتعلّقه بسورة أو آيات، وقد وضع ابن عاشور المقدمة العاشرة كلها فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ ، وبيّن أنّ القرآن معجز بسوره وآياته[4]، وقد أطال ابن عاشور في الحديث عن الإعجاز[5].

08/ موقفه من القراءات:

جعل ابن عاشور المقدمة السّادسة في القراءات، وبيّن فيها سبب إعراضه عن ذكر كثير من القراءات في أثناء التفسير؛ حيث قال: "أَنَا أَقْتَصِرُ فِي هَذَا التَّفْسِيرِ عَلَى التَّعَرُّضِ لِاخْتِلَافِ الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ الْمَشْهُورَةِ خَاصَّةً فِي أَشْهَرِ رِوَايَاتِ الرَّاوِينَ عَنْ أَصْحَابِهَا لِأَنَّهَا مُتَوَاتِرَةٌ، وَإِنْ كَانَتِ الْقِرَاءَاتُ السَّبْعُ قَدِ امْتَازَتْ عَلَى بَقِيَّةِ الْقِرَاءَاتِ بِالشُّهْرَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَقْطَارِ الْإِسْلَامِ. وَأَبْنِي أَوَّلَ التَّفْسِيرِ عَلَى قِرَاءَةِ نَافِعٍ بِرِوَايَةِ عِيسَى ابْنِ مِينَا الْمَدَنِيِّ الْمُلَقَّبِ بِقَالُونَ لِأَنَّهَا الْقِرَاءَةُ الْمَدَنِيَّةُ إِمَامًا وَرَاوِيًا وَلِأَنَّهَا الَّتِي يَقْرَأُ بِهَا مُعْظَمُ أَهْلِ تُونُسَ، ثُمَّ أَذْكُرُ خِلَافَ بَقِيَّةِ الْقُرَّاءِ الْعَشَرَةِ خَاصَّةً"[6].

---

[1] - ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص242-245.

[2] - ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص38-39.

[3] - ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص84.

[4] - ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص102-103.

[5] - ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص343.

[6] - المرجع نفسه، ج1، ص63.

09/ موقفه من الفقه والأصول:

– عدم الالتزام بمذهب مالك، ونقله عن الظاهرية وأهل الحديث:

ابن عاشور لا يلتزم بمذهب مالك، وينقل عن الظّاهرية وأهل الحديث[1].

– تناوله الجيّد لبعض المسائل الفقهية:

ومن كلامه الجيّد في الفقه، كلامه عن حكم أكل خنزير الماء، فذهب لجواز أكله، على خلاف من قال بحرمته، محتجا بأنّ الأسماء والألقاب لا تؤثر في حقيقة الأشياء؛ فحقيقة خنزير الماء أنه من جنس الحوت، وهو حلال أكله، وإن سُمّي خنزيرا[2]، وله كلام فقهي عجيب في ما ذبح بنية أن الجن تشرب دمه ولا يذكرون اسم الله عليه[3].

– الإطالة في بعض المسائل الفقهيّة:

أطال ابن عاشور في بعض المسائل الفقهيّة، ومن ذلك قراءة البسملة عند الشروع في قراءة السورة أو أجزائها، وقد أطنب في مسألة هل البسملة آية من كل سورة أم لا؟[4]، ومن مواضع حديثه عن الفقهيات بتطويل، مسألة استقبال القبلة[5].

[1] – ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص267، وَ ج2، ص121.
[2] – ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص119.
[3] – ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص120.
[4] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص138-146.
[5] – ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص13-15.

وقد تعرّض ابن عاشور للعديد من المسائل الأصوليّة؛ كتعرّضه للنّسخ وبيان موقفه منه[1]، وتعرّضه لمسألة حجيّة إجماع المجتهدين[2]، ومسألة شهادة أهل المعرفة[3]، والحديث عن قضيّة التكليف بالمحال[4]، وتناوله للمجاز في الكثير من المواضع[5].

[1] – ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص104، وَ ج2، ص150.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص19.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص340-341.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص252.

[5] – ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص254-256.

المبحث الأول

الوقف والابتداء بين أهل الاختصاص والطّاهر بن عاشور

ويحتوي على مطلبين، وهما:

المطلب الأول:

الوقف والابتداء عند أهل الاختصاص.

المطلب الثاني:

الوقف والابتداء عند الطّاهر بن عاشور.

المبحث الأول:

الوقف والابتداء بين أهل الاختصاص والطاهر بن عاشور.

وقد قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين؛ مطلب حرّرنا فيه الوقف والابتداء عند أهل الاختصاص، ومطلب خصصناه للوقف والابتداء عند الطّاهر بن عاشور.

المطلب الأول: الوقف والابتداء عند أهل الاختصاص.

تناولنا في هذا المبحث ثلاثة فروع؛ فرع تحدثنا فيه عن تعريف الوقف والابتداء وأهميته، وفرع ثانٍ لأنواع الوقف وحكمه، وفرع ثالث تناولنا فيه صلة الوقف والابتداء وعلاقتهما بالتفسير.

الفرع الأول: تعريف الوقف والابتداء وأهميته:

01/ تعريف الوقف والابتداء:

أ-تعريف الوقف:

أولا-لغة: قال ابن فارس[1]: "الْوَاوُ وَالْقَافُ وَالْفَاءُ: أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى تَمَكُّثٍ فِي شَيْءٍ"[2]، والوقف في القراءة قطع الكلمة عما بعدها [3].

ثانيا-اصطلاحا: المتقدمون من أهل الاختصاص استعملوا عبارات تدل على الوقف كالقطع والسكت والتمام وهي عندهم بمعنى واحد[1]، وأما المتأخرون فقد حرروا هذه المصطلحات

1- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، المعروف بالرازي، الإمام، العلامة، اللغوي، المحدث، وكان رأسا في الأدب، ومذهبه في النحو على طريقة الكوفيين، من أئمة اللغة، محتجا به، توفي سنة 395هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1405هـ - 1985م، ج17، ص103-105.

2- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م، ج6، ص135.

3 - موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مُحَمَّد بن علي ابن القاضي مُحَمَّد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د.جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة: الأولى - 1996م، ج2، ص1802.

وجعلوا لكل مصطلح ما يدل عليه مما لا يشاركه فيه غيره[2]. قال ابن الجزري[3]: "وَأَمَّا عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ فَإِنَّ الْقَطْعَ عِنْدَهُمْ عِبَارَةٌ عَنْ قَطْعِ الْقِرَاءَةِ رَأْسًا، فَهُوَ كَالِانْتِهَاءِ فَالْقَارِئُ بِهِ كَالْمُعْرِضِ عَنِ الْقِرَاءَةِ، وَالْمُنْتَقِلُ مِنْهَا إِلَى حَالَةٍ أُخْرَى سِوَى الْقِرَاءَةِ كَالَّذِي يَقْطَعُ عَلَى حِزْبٍ، أَوْ وِرْدٍ، أَوْ عُشْرٍ، أَوْ فِي رَكْعَةٍ، ثُمَّ يَرْكَعُ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُؤْذِنُ بِانْقِضَاءِ الْقِرَاءَةِ وَالِانْتِقَالِ مِنْهَا إِلَى حَالَةٍ أُخْرَى، وَهُوَ الَّذِي يُسْتَعَاذُ بَعْدَهُ لِلْقِرَاءَةِ الْمُسْتَأْنَفَةِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى رَأْسِ آيَةٍ ؛ لِأَنَّ رُءُوسَ الْآيِ فِي نَفْسِهَا مَقَاطِعُ"[4].

وقال أيضا: "وَالْوَقْفُ: عِبَارَةٌ عَنْ قَطْعِ الصَّوْتِ عَلَى الْكَلِمَةِ زَمَنًا يَتَنَفَّسُ فِيهِ عَادَةً بِنِيَّةِ اسْتِئْنَافِ الْقِرَاءَةِ... لَا بِنِيَّةِ الْإِعْرَاضِ"[5].

وقال أيضا: "وَالسَّكْتُ: هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ قَطْعِ الصَّوْتِ زَمَنًا هُوَ دُونَ زَمَنِ الْوَقْفِ عَادَةً مِنْ غَيْرِ تَنَفُّسٍ"[6].

ومن خلال تعريفات ابن الجزري يتبين أن الوقف عبارة عن قطع الكلمة عما بعدها زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة.

---

[1]- ينظر: وقوف القرآن وأثرها في التفسير، دراسة نظرية مع تطبيق على الوقف واللازم والمتعانق والممنوع، مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، مجمع الملك فهد، طباعة المصحف الشريف، 1431هـ، ص15.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص15.

3- مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن علي بن يُوسُف الدمشقي ثمَّ الشيرازي المقري الشافعي الْمَعْرُوف بِابْن الجزري، اشْتَدَّ شغفه بالقراءات حَتَّى جمع الْعشْر ثمَّ الثَّلَاث عشرَة وتصدى للإقراء بِجَامِع بني أُميَّة، وَقد تفرد بِعلم القراءات فِي جَمِيع الدُّنْيَا ونشره فِي كثير من الْبِلَاد وَكَانَ أعظم فنونه وَأجل مَا عِنْده، له تصانيف كَثِيرَة نافعة مِنْهَا: النشر فِي الْقرَاءَات الْعشْر، ونظم طيبَة النشر فِي الْقرَاءَات الْعشْر، توفي سنة 833هـ، ينظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار المعرفة – بيروت، ج2، ص257-259.

4- النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يوسف، تحقيق: علي مُحَمَّد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، ج1، ص239.

5- المصدر نفسه، ج1، ص240.

6- المصدر نفسه، ج1، ص240.

ب-تعريف الابتداء:

أولا-لغة: قال ابن فارس: "الْبَاءُ وَالدَّالُ وَالْهَمْزَةُ مِنِ افْتِتَاحِ الشَّيْءِ، يُقَالُ: بَدَأْتُ بِالْأَمْرِ وَابْتَدَأْتُ"[1].

ثانيا-اصطلاحا: "الابتداء في عرف القراء هو: الشروع في القراءة بعد قطع أو وقف"[2].

وللابتداء اصطلاحات أخرى كالائتناف والاستئناف؛ قال الصّغاني[3]: "والاستئناف والائتناف: الابتداء، يقال: استأنف العمل وائتنفه"[4].

ج-تعريف علم الوقف والابتداء:

علم يعرف به القارئ المواضع التي يصلح أو لا يصلح الابتداء بها[5].

02/ أهمية الوقف والابتداء:

لعلم الوقف والابتداء أهمية كبيرة في كتاب الله عز وجل، ومما يدل على أهمية هذا العلم ما يلي:

1 – اعتناء السلف الصالح ﷺ بالوقف والابتداء، قال ابن الجزري: "وَصَحَّ، بَلْ تَوَاتَرَ عِنْدَنَا تَعَلُّمُهُ وَالِاعْتِنَاءُ بِهِ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ"[6]. وقد ذهب النحاس[7] وابن الجزري أنّ تعلّم الوقف

---

[1]- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، مصدر سابق، ج1، ص212.

2- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد العسس المرصفي المصري الشافعي، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، ج1، ص392.

[3]- الحسن بن مُحَمَّد بن الحسن، رضيّ الدين، الصاغاني، أعلم أهل عصره في اللغة، وكان فقيها محدثا، توفي 650هـ، ينظر: الأعلام، خير الدين بن محمود بن مُحَمَّد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002م، ج2، ص214.

[4]- العباب الزاخر واللباب الفاخر، رضي الدين الحسن بن مُحَمَّد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني الحنفي، ص372.

[5]- وقوف القرآن وأثرها في التفسير، مساعد الطيار، مرجع سابق، ص18-19.

6- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، مصدر سابق، ج1، ص225.

[7]- أحمد بن مُحَمَّد بن إسماعيل، أبو جعفر، ابن النحاس، المصري النحوي، العلامة، إمام العربية، كان من أذكياء العالم، صاحب التصانيف، توفي سنة 338هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1405هـ / 1985م، ج15، ص401-402.

إجماع من الصحابة ﷺ؛ روى النّحاس بسنده أنّ عبد الله بن عمر: "يقول لقد عشنا برهه من دهرنا وأن أحدنا ليؤتي الإيمان قبل القرآن وتنزل السورة على مُحَمَّد ﷺ فيتعلم حلالها وحرامها وما ينبغي أن يوقف عنده منها..."[1][2]، ثم قال: "وقول ابن عمر: لقد عشنا برهه من الدهر يدل على أن ذلك إجماع من الصحابة"[3]. وعلّق ابن الجزري على هذا الأثر بقوله: "وَفِي كَلَامِ ابْنِ عُمَرَ بُرْهَانٌ عَلَى أَنَّ تَعَلُّمَهُ إِجْمَاعٌ مِنَ الصَّحَابَةِ ﷺ"[4].

2 – كثرة مؤلفات العلماء في هذا الموضوع[5].

3– بمعرفة الوقف والابتداء تتبين مقاطع الكلام ومباديه، وتظهر مراداته ومعانيه؛ إذ الوصل قد يدخل في معنى الكلام ما ليس منه، والقطع قد يخرج من معنى الكلام ما هو منه، أو يكون كلاماً غير مفهوم، نظراً لبقاء جزء منه لم يتصل به، ويتبين هذا بالمثال: فالواو بين الجمل قد تكون عاطفة، وقد تكون استئنافية فإن كانت الأولى، فحق الجملة التي بعدها وصلها بما قبلها، وإن كانت الثانية فحق الجملة التي بعدها البدء بها وقطعها عما قبلها[6].

4– إنّ شرف العلم بشرف المعلوم، فالمعلوم هنا كلام الله سبحانه، والعلم كيفية أداء معاني كلام الله، وذلك يتم باختيار الوقف على موضع دون موضع، ففي هذا الاختيار بيان أن المعنى هو ما كان الوقف عليه[7].

---

[1]– المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1411 – 1990، رقم الحديث: 101، ج1، ص91، والسنن الكبير، أبو بكر أحمد بن الحُسَين بن عليٍّ البيهقي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، الطبعة: الأولى، 1432 هـ - 2011 م، رقم الحديث: 5355، ج6، ص78.

2 – القطع والائتناف، أبو جعفر أحمد بن مُحَمَّد بن إسماعيل النَّحَّاس، تحقيق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م، ص12.

3– المصدر نفسه، ص12.

4– النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، مصدر سابق، ج1، ص225.

[5]– وقوف القرآن وأثرها في التفسير، مساعد الطيار، مرجع سابق، ص27.

[6]– ينظر: وقوف القرآن وأثرها في التفسير، مساعد الطيار، مرجع سابق، ص27-28.

7– ينظر: المرجع نفسه، ص28.

5- كلام ونقولات العلماء حول أهمية هذا العلم وخطره، ومن أقوالهم:

** قَالَ النِّكْزَاوِيُّ[1]: بَابُ الْوَقْفِ عَظِيمُ الْقَدْرِ جَلِيلُ الخطر لأنه لايتأتى لِأَحَدٍ مَعْرِفَةُ مَعَانِي الْقُرْآنِ وَلَا اسْتِنْبَاطُ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْهُ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ الْفَوَاصِلِ[2].

** قال علم الدّين السّخاوي[3]: "ففي معرفة الوقف، والابتداء الذي دوّنه العلماء تبيين معاني القرآن العظيم، وتعريف مقاصده، وإظهار فوائده، وبه يتهيأ الغوص على درره، وفرائده"[4].

** قال الزركشي[5]: "النَّوْعُ الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ: مَعْرِفَةُ الْوَقْفِ وَالِابْتِدَاءِ، وَهُوَ فَنٌّ جَلِيلٌ وَبِهِ يُعْرَفُ كَيْفَ أَدَاءُ الْقُرْآنِ وَيَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ وَاسْتِنْبَاطَاتٌ غَزِيرَةٌ وَبِهِ تَتَبَيَّنُ مَعَانِي الْآيَاتِ وَيُؤْمَنُ الِاحْتِرَازُ عَنِ الوقوع في المشكلات"[6].

---

1 – عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الله بن عمر، معين الدين، أبو مُحَمَّد، النكزاوي، الإسكندري، مقرئ، كامل، مصدر، عارف، له كتاب: الاقتضاء في معرفة الوقف والابتداء، توفي 683هـ، ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يوسف، مكتبة ابن تيمية، ج1، ص452، وينظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، ج6، ص129.

2 – الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/ 1974 م، ج1، ص283.

3- علي بن مُحَمَّد بن عبد الصمد الهمدانيّ المصري السخاوي الشافعيّ، أبو الحسن، علم الدين: عالم بالقراءات والأصول والأصول واللغة والتفسير، من كتبه: "جمال القراء وكمال الإقراء"، توفي سنة 643 هـ، ينظر: الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ج4، ص332.

4- جمال القراء وكمال الإقراء، علي بن مُحَمَّد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي، تحقيق: د. مروان العطيَّة – د. محسن خرابة، دار المأمون للتراث – دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى 1418 هـ – 1997 م، ص673.

5- مُحَمَّد بن عبد الله بن بهادر، بدر الدين، أبو عبد الله، المصري، الزركشيّ، الشافعي، الإمام العالم العلامة المصنف المحرر، المحرر، كان فقيها أصوليا مفسّرا أديبا فاضلا في جميع ذلك، ودرّس وأفتى، وله تصانيف كثيرة، منها «البرهان في علوم القرآن»، توفي 794هـ، ينظر: طبقات المفسرين للداوودي، مُحَمَّد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي، دار الكتب العلمية – بيروت، ج2، ص163، وينظر: إنباء الغمر بأبناء العمر، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، 1389هـ، 1969م، ج1، ص446-447.

6- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين مُحَمَّد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، إبراهيم، الطبعة: الأولى، 1376 هـ – 1957 م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ج1، ص342.

هذه إشارات من أقوال بعض العلماء في أثر الوقف والابتداء في بيان معاني القرآن، ولو تتبّعت المواقف التي نصّ عليها علماء الوقف لخرجَتْ أوجه من التفسير. وذلك لأنّ من اختار وقفاً فقد فَسَّر[1].

الفرع الثاني: أنواع الوقف وحكمه:

وقد احتوى هذا الفرع على عنصرين، وهما:

01/ أنواع الوقف: لم يتفق العلماء على أنواع الوقف، بل بينهم اختلاف فيها في العدد والاسم والمصطلح؛ وأشهر من وضع اصطلاحات للوقوف القرآنيّة؛ أبو حاتم السجستاني[2]، وابن الأنباري[3]، والدّاني[4]، والسّجاوندي[5].

- فمصطلحات أبي حاتم السجستاني خمسة: تام وحسن وكاف ومفهوم وصالح.[6]
- ومصطلحات ابن الأنباري ثلاثة: تام، وحسن، وقبيح؛ قال ابن الأنباري: "واعلم أن الوقف

---

[1] – وقوف القرآن وأثرها في التفسير، مساعد الطيار، مرجع سابق، ص29.

2– سهل بن مُحَمَّد بن عثمان بن يزيد أبو حاتم السجستاني إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة والعروض، توفي سنة 255 هـ وقيل 250هـ، ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، مصدر سابق، ج1، ص320-321.

3– مُحَمَّد بن القاسم بن مُحَمَّد بن بشار، أبو بكر الأنباري: من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، من كتبه: (إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل)، توفي 328 هـ، ينظر: الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ج6، ص334.

4– عثمان بن سعيد بن عثمان، أَبُو عمرو الداني، أحد حفاظ الحديث، ومن الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره، له له أكثر من مئة تصنيف، توفي سنة 444 هـ، ينظر: الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ج4، ص206.

[5] – مُحَمَّد بن طيفور الغزنوي السجاوندي، أبو عبد الله: مفسر، عالم بالقراءات، من كتبه: (الإيضاح في الوقف والابتداء)، توفي 560 هـ، ينظر: الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ج6، ص179.

[6] – ذكر هذه الأقسام الخمسة مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، في كتابه: "وقوف القرآن وأثرها في التفسير"، ص22، نقلا عن كتاب "توجيه النظر إلى أصول الأثر" لطاهر الجزائري، والمتأمّل في كتاب "توجيه النظر إلى أصول الأثر"، يجد أنّ أقسام الوقف عند أبي حاتم أربعة فقط، قال طاهر الجزائري: "قَالَ أَبُو حَاتِم أَكثر أَوَاخِر الْآي من أول الْقُرْآن إِلَى أَخرهُ تَامّ أَو كَاف أَو صَالح أَو مَفْهُوم إِلَّا الشَّيْء بعد الشَّيْء"، ينظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح (أو مُحَمَّد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الأولى، 1416هـ - 1995م، ج2، ص842.

على ثلاثة أوجه: وقف تام، ووقف حسن ليس بتام، ووقف قبيح ليس بحسن ولا تام"[1].

- ومصطلحات الداني أربعة: تام ، وكاف ، وحسن، وقبيح[2].

- ومصطلحات السّجاوندي ستة: لازم، ومطلق، وجائز، ومجوز لوجه، ومرخص لضرورة، وما لا يتوقف عليه[3].

وبما أنّ الابتداء ينشأ عن الوقف ويأخذ حكمه في الغالب، فإنّ أقسام الابتداء هي أقسام الوقف عند هؤلاء العلماء، وإن لم ينصّوا عليها[4]؛ قال ابن الجزري: "وَأَمَّا الِابْتِدَاءُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا اخْتِيَارِيًّا، ... وَهُوَ فِي أَقْسَامِهِ كَأَقْسَامِ الْوَقْفِ الْأَرْبَعَةِ، وَيَتَفَاوَتُ تَمَامًا وَكِفَايَةً وَحُسْنًا وَقُبْحًا بِحَسَبِ التَّمَامِ وَعَدَمِهِ"[5].

وقد سار ابن الجزري في تقسيمه للوقف على تقسيمات الدّاني، وسنعتمد في الأمثلة التطبيقيّة في هذا البحث على الأقسام الأربعة التي وضعها الدّاني وارتضاها ابن الجزري.

02/ حكم الوقف:

الوقوف في القرآن ثلاثة أحوال لا أكثر: الحالة الأولى: أن يقف القارئ على مقطع قبل رأس الآية، والثانية: أن يقف على رأس الآية، والثالثة أن يصل رأس الآية بما بعدها.

الحالة الأولى: الوقف قبل رأس الآية:

وهذا الوقف يكون فيما طال من المقاطع عادة؛ لأنَّ النفس ينقطع قبل بلوغ رأس الآية؛ لذا فالمستحبُّ للقارئ أن يقف على أفضل أوجه الوقوف في الآية على حسب نوع الوقوف

---

1 - إيضاح الوقف والابتداء، مُحَمَّد بن القاسم بن مُحَمَّد بن بشار، أبو بكر الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1390هـ - 1971م، ج1، ص149.

2- المكتفى في الوقف والابتدا، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، الطبعة: الأولى 1422 هـ - 2001 م، ص07.

3 - علل الوقوف، السجاوندي، مصدر سابق، ص169.

4- وقوف القرآن وأثرها في التفسير، مساعد الطيار، مرجع سابق، ص22.

5- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، مصدر سابق، ج1، ص230.

التي يقرأ بها في مصحفه. وإنما قيل ذلك؛ لأنَّ القارئ لا بدَّ أن يقف، ومن ثُمَّ كان تخير الوقف الأفضل أولى من غيره؛ لأنَّ في ذلك بياناً لمعاني كلام الله سبحانه[1].

الحالة الثانية: الوقف على رؤوس الآي:

لم يقع اختلاف بين العلماء في الوقف على رؤوس الآي إذا لم يتعلق بها ما بعدها، وقد كان بعض العلماء يسمي الوقف على رأس الآية وقف السّنّة، وذلك اعتماداً على حديث أم سلمة رضي الله عنها[2]. وإنما وقع الخلاف فيما إذا كان ما بعد رأس الآية متعلقاً بها تعلقاً لفظياً، فهل الأوْلى الوقف على رأس الآية، أو الوصل لتتبّع المعنى؟

والنص في هذه المسألة هو حديث أم سلمة رضي الله عنها، فهل يدل هذا الحديث على أن الوقف على رؤوس الآي سنة راتبة، أو هو سنة أغلبية؟

القول الأول من يرى أن تتبّع المقاصد أوْلى من الوقف على رأس الآية إذا لم يتمّ عليها المعنى:

القائلون بالقول الأول: وممّن قال بهذا القول أو مال إليه ما يلي:

-العماني: "والأغلب في رؤوس الآي أنها وقوف، وليس كل آخر آية وقفاً بل المعاني معتبرة في سائرها، والأنفاس تابعة لما يشهد له المعنى باستحسان الوقف عليه، والنفس يقطع حيث يحسن بالوقف عنده من جهة المعنى"[3].

-السِّجاوندي: ".. مع ما قيل، قد يفصل بين الآيات بالوقف لبيان عدّ الآي، لا لإثبات سنة الوقف"[4]؛ ولذا فإنه قد أكثر من وضع علامة عدم جواز الوقف (لا) على رؤوس الآي، خاصة

1- ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء، علم الدين السخاوي، مصدر سابق، ص671-672. وينظر: وقوف القرآن وأثرها في التفسير، مساعد الطيار، مرجع سابق، ص35.

2- وحديث أم سلمة هو: روى أبو داود في سننه، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّهَا ذَكَرَتْ أَوْ كَلِمَةً غَيْرَهَا " قِرَاءَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً " قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ الْقِرَاءَةُ الْقَدِيمَةُ {مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ}»، ينظر: سنن أبي داود، أبو داود السِّجِسْتاني، مصدر سابق، كتاب الحروف والقراءات، رقم الحديث: 4001، ج4، ص37.

3- ينظر: وقوف القرآن وأثرها في التفسير، مساعد الطيار، مرجع سابق، ص38.

4- علل الوقوف، السجاوندي، مصدر سابق، ج3، ص911، نقلا عن وقوف القرآن وأثرها في التفسير، مساعد الطيار، مرجع سابق، ص38.

في جزء المفصل[1]، وقال أيضا: وإلا فموجب حسن الترتيل – الوصل وحفظ النّظم، إلا ما يستغني ما بعده عما قبله[2].

–ورود عن بعض السلف ما تدل على أن الأوْلى تتبّع المعنى، من ذلك:

**ما رواه ابن أبي حاتم عن الشّعبي أنه قال: إذا قرأت: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: 24]، فلا تسكت حتى تقرأ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ 25﴾ [الرحمن: 25][3].

**ذكر ابن خالويه ما يدل على أن ابن مجاهد كان يتبع المعنى ولا يقف على رأس الآية، فقد قال: وكان ابن مجاهد إذا قرأها – يعني: سورة التكوير – في الصلاة قرأها بنفس واحدٍ من أولها، ووقف على ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ 14﴾ [التكوير: 14][4].

–السّخاوي: "... إلَّا أن من الفواصل ما لا يحسن الوقف عليه كقوله عز وجل: (فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّيْنَ)، لأن المراد: فويل للساهين عن صلاتهم، المرائين فيها، فلا يتم هذا المعنى، إلا بالوصل، وليس الوقف على قوله (والضحى) كالوقف على ما جاء في الحديث، فاعلم هذا"[5].

علل وحجج القائلين بالقول الأوّل:

وقد اعتمد أصحاب القول الأول في تقرير مذهبهم على ما يلي:

** الحجة الأولى: أنَّ الوقف على رأس الآية في هذه المواضع يقطع المعنى، ولا يمكن فهمه إلا بوصلها بما بعدها، ولو ابتدأ بالآية بعدها لكان ابتداء قبيحاً، لأن البدء لا يفهم معنى كمن يقف على قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ 217﴾ [البقرة: 217]، ثم يبتدئ بقوله تعالى: ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: 218]، فالجار والمجرور له متعلّق، والبدء به دون ذكر متعلّقه قبيح، ولا يتمّ المعنى إلا بوصل الآية بما بعدها.

---

[1]– علل الوقوف، السجاوندي، مصدر سابق، مثالها: سورة النجم، ص976–979.

[2]– علل الوقوف، السجاوندي، مصدر سابق، ج1، ص43، نقلا عن: وقوف القرآن وأثرها في التفسير، مساعد الطيار، مرجع سابق، ص39.

3– الدر المنثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار الفكر – بيروت، ج7، ص698.

[4]– إعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي، تحقيق عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، المؤسسة السعودية بمصر، ط1: 1413هـ، 1992م، ج2، ص446.

[5]– جمال القراء وكمال الإقراء، علم الدين السخاوي، مصدر سابق، ص674.

** الرّد على الحجّة الأولى: وقد رُدَّ على هذا التعليل بأن ما ورد في الحديث عن أم سلمة بخلافه، قال الحَليمي[1]: "إنّ قوله عزّ وجل: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: 6]، ليس بكلام مستأنف، ولكنّه تفسير للصّراط المستقيم، وقد ثبت بهذه السُّنّة، أنّ المستقيم موضع وقف، فثبت بذلك أنّ الوقف يختص بانتهاء الآية، لا باستتمام العرض"[2].

قال علم الدين السخاوي: "فإن هذه الفواصل إنما أنزل القرآن بها ليوقف عليها، وتقابل أختها، وإلَّا فما المراد بها؟ ألا ترى أن (بمصيطر) تقابل (إنَمَا أنتَ مُذَكرٌ) ، وكذلك (الأكبر)، تماثل (مَنْ تَوَلى وكَفَرَ)"[3].

** الحجّة الثّانية: أنّ وقف الرّسول على رأس الآية قد يكون لبيان عدّ الآي لا لإثبات سنة الوقف[4]، وإذا كان ذلك كذلك، فلا يلزم الوقف على رأس الآية.

** الرّد على الحجّة الثّانية: أنّ علة بيان عدّ الآي مردودة كذلك بكونها ليس عليها دليل يدل عليها . ثم لو كان الوقف على رؤوس الآي لبيان العد، لما وقع الخلاف في عددها.

** الحجّة الثّالثة: أنّ وجه حديث أم سلمة "كان يقطع قراءته آية آية" بأنه أغلبي، بمعنى أنّ أغلب حاله الوقف على رؤوس الآي. إذ لا يتصور أن أم سلمة سمعت جميع القرآن من الرسول ﷺ.

** الرّد على الحجّة الثّالثة: يجاب عن هذا بأن هذا التوجيه، أن في الحديث زيادة معنى تدل على أن الوقف على رؤوس الآي ولو تعلقت بما بعدها.

---

[1] – الحليمي، أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن مُحَمَّد بن حليم البخاري الشافعي، العلامة البارع رئيس أهل الحديث، وكان من أذكياء زمانه ومن فرسان النظر، له يد طولى في العلم والأدب، له تصانيف مفيدة، توفي سنة 403 هـ، ينظر: تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، 1419هـ- 1998م، ج3، ص156-157.

[2] – المنهاج في شعب الإيمان، الحسين بن الحسن بن مُحَمَّد بن حليم البخاري الجرجاني، أبو عبد الله الحَلِيمي، تحقيق: حلمي مُحَمَّد فودة، دار الفكر، الطبعة: الأولى، 1399 هـ - 1979 م، ج2، ص274.

[3] – جمال القراء وكمال الإقراء، علم الدين السخاوي، مصدر سابق ، ص673.

[4] – ينظر: علل الوقوف، السجاوندي، مصدر سابق، ج3، ص911، نقلا عن: وقوف القرآن وأثرها في التفسير، مساعد الطيار، مرجع سابق، ص38.

** الحجّة الرّابعة: أنّ ما نقل عن القراء، وهم أئمة الرواية في هذا الشأن، يدل على أن الوقف على رؤوس الآي ليس سنّة راتبة.؛ فقد كان منهم من يراعي حسن الابتداء والوقف، كأبي عمرو[1]، وعاصم[2] ونافع[3]، وكانوا يراعون ذلك حسب المعنى، وكان الكسائي[4] يراعي حسن الوقف.

وبعضهم كان يراعي الوقف على رؤوس الآي كابن كثير، وأبي عمرو وكان يقول: هو أحبُّ إلي. وبعضهم كان يقف حيث ينقطع به النفس، كحمزة، وابن كثير، إلا أنّه يتعمّد الوقف على ثلاث آيات، قال: إذا وقفت في القرآن على قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَاوِيلَهُۥٓ إِلاَّ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: 7]، وعلى قوله: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْۥٓ ﴾ [الأنعام: 110]، وعلى قوله: ﴿ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ﴾ [النحل: 103]، لم أبال بعدها وقفتُ أم لم أقف. والباقون كانوا يراعون حسن الحالتين[5].

فهذه المذاهب عندهم تدل على أنهم لم يروا في الوقف مذهباً واحداً، بل كان لهم فيه مذاهب.

وهذا يعني أن في الوقف مذاهب عنهم غير الوقف على رؤوس الآي، وكان من مذهب بعضهم مراعاة المعنى كنافع، فقد ورد عنه حكمه بالتّمام على قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ ﴾ [المائدة: 32]، قال الداني: "وقال نافع ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ ﴾ تمام، فجعل ﴿من﴾ له صلة لـ

[1]- زبان بن العلاء، أبو العلاء، التميمي المازني البصري أحد القراء السبعة، وكان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة والزهد، مات سنة 154 هـ، ينظر: غاية النهاية، ابن الجزري، مصدر سابق، ج1، ص288-292.

[2]- عاصم بن أبي النجود، الإمام الكبير، مقرئ العصر، أبو بكر الأسدي مولاهم، الكوفي، توفي سنة 127 هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، مصدر سابق، ج5، ص256-260.

[3]- نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني، أحد القراء السبعة المشهورين، اشتهر في المدينة وانتهت إليه رياسة القراءة فيها، وأقرأ الناس نيفا وسبعين سنة، وتوفي بها سنة 169 هـ، ينظر: الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ج8، ص5.

[4]- الكِسَائي، علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن، إمام في اللغة والنحو والقراءة، توفي سنة 189 هـ، ينظر: الأعلام، الزركلي، مرجع سابق، ج4، ص283.

[5]- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، مصدر سابق، ج1، ص238.

﴿النَّدِمِينَ ﴾ أو قوله: (فَأَصْبَحَ)"[2][1]، فهذا المثال يدل على أنه كان يراعي المعنى، فإذا لم يتم على رأس الآية وصل ليتم المعنى.

** الرّد على الحجّة الرّابعة: يمكن أن يجاب عن هذا بأن ما ورد عنهم من اختلاف في مذاهبهم في الوقف يدل على أن ذلك كان اجتهاداً منهم[3]، ولا يلزم أنه بلغهم سنّة الوقف خاصة أن الرّواية لم تأت عن قراء الصحابة؛ إذ لو بلغهم لكانوا أحرص على اتباعها. هذا مع ورود الوقف على رؤوس الآي عن بعضهم كما سبق.

القول الثاني: من يرى أن الوقف على رؤوس الآي سنّة: ويرى أن الأوْلى الوقف عليها، ولو تعلقت بما بعدها. والقائلون بهذا القول على قسمين:

منهم من استدل بالحديث على سنية الوقف على رؤوس الآي دون تعرض لما إذا كانت مرتبطة بما بعدها.

ومنهم من ذكر عنهم أن مذهبهم أن الوقف على رؤوس الآي سنة، ولو ارتبطت بما بعدها.

القسم الأول: منهم من استدل بالحديث على سنية الوقف على رؤوس الآي دون تعرض لما إذا كانت مرتبطة بما بعدها:

كان الوقف على رؤوس الآي مذهبًا في القراءة لابن كثير المكي، وأبي عمرو البصري، وعلي بن سليمان الأخفش، وابن مقسم.

القسم الثاني: ومنهم من ذكر عنهم أن مذهبهم أن الوقف على رؤوس الآي سنة، ولو ارتبطت بما بعدها:

[1]- سياق الآية: (فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ).

[2]- المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الداني، مصدر سابق، ص60.

[3]- ولا أدري، إن لم يقبل اجتهاد أهل الاختصاص، فأيّ اجتهاد يقبل؟ وأليس نقل القراء لهذا الرأي حجة بذاته؟ فكيف لنا أن نقبل كافة أقوالهم ونقولاتهم في القراءات وأوجه القراءة؟ ولا نقبلها في تقرير مذاهبهم في الوقف؟ ونرمي أقوالهم بأنها اجتهادا منهم تقليلا من شأنها.

وذهب إلى سنية الوقف على رؤوس الآي وإن تعلقت بما بعدها: الحليمي[1]، والداني[2]، والبيهقي[3]، وابن القيم[4]، وابن الجزري[5]، والأشموني (في القرن11)[6]، وذكره الزركشي غير معترض عليه[7]. وممن اعتد بالحديث مطلقاً دون تحديد هذه المسألة النحاس[8]، وأبو الكرم المبارك المبارك بن فاخر[9]، والغزال[10]، وأبو العلاء الهمذاني[11].

قال ابن الجزري – بعد تعريف الحسن – : "يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده، للتعلق اللفظي، إلا أن يكون رأس آية، فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء لمجيئه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أم سلمة"[12].

---

[1]– المنهاج في شعب الإيمان، أبو عبد الله الحَلِيمي، مصدر سابق، ج2، ص274. والملاحظ أن قول الحليمي الذي احتجّ به في القول بسنية الوقوف على رؤوس الآي هو نفسه الذي رد به على أصحاب القول الأول.

[2]– المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الداني، مصدر سابق، ص11.

[3]– شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2003 م، فَصْلٌ فِي تَقْطِيعِ آيَةً آيَةً فِي الْقُرْآنِ، رقم الحديث 2349، ج4، 175.

[4]– زاد المعاد في هدي خير العباد، مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت – مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون ، 1415هـ /1994م، ج1، ص326.

[5]– النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، مصدر سابق، ج1، ص226.

[6]– منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد بن عبد الكريم بن مُحَمَّد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث – القاهرة، مصر: 2008، ج1، ص27.

7– البرهان في علوم القرآن، الزركشي، مصدر سابق، ج1، ص350.

[8]– القطع والائتناف، النَّحَّاس، مصدر سابق، ص25.

[9]– جمال القراء وكمال الإقراء، علم الدين السخاوي، مصدر سابق، ص279.

[10]– الوقف والابتداء، أبو الحسن علي بن أحمد الغزال، دراسة وتحقيق (من أوله إلى نهاية سورة الكهف)، إعداد: عبد الكريم بن مُحَمَّد العثمان (رسالة دكتوراه)، 1409هـ، المملكة العربية السّعوديّة، ص75.

[11]– الهادي في معرفة المقاطع والمبادي، أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطار، دراسة وتحقيق: سليمان لن حمد الصقري، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1411هـ، ج1، ص29.

[12]– النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، مصدر سابق، ج1، ص226. وينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد بن عبد الكريم الأشموني، مصدر سابق، ج1، ص27.

وقال ابن القيم – بعد أن ذكر حديث أم سلمة – : "وهذا هو الأفضل، الوقوف على رؤوس الآيات وإن تعلقت بما بعدها، وذهب بعض القراء إلى تتبع الأغراض والمقاصد، والوقوف عند انتهائها، واتباع هدي النبي وسنته أولى"[1].

هذا، وقد أطال الحليمي في تقرير هذا المعنى، وذكر دلالات الحديث، ومنها:

01- أن أم سلمة لم تقل إن رسول الله يقطع فاتحة الكتاب آية آية وإنما قالت: كان يقطع قراءته، فدخل في ذلك جميع ما كان يقرؤه من القرآن، وإنما ذكرت فاتحة الكتاب لتبين صفة التقطيع، أو لأنها أم القرآن يغني ذكرها عن ذكر ما بعدها، كما تغني قراءتها في الصلاة عن قراءة غيرها في جواز الصلاة وإلا فالتقطيع عام بجميع القراءة، هذا ظاهر الحديث، وبالله التوفيق[2].

02- قال الحليمي: "إن قوله عزّ وجل: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم ﴾ [الفاتحة: 7]، ليس بكلام مستأنف ولكنّه تفسير للصراط المستقيم. وقد ثبت بهذه السنة، أن (المستقيم) موضع وقف. فثبت بذلك أن الوقف يختص بانتهاء الآية، لا باستتمام العرض"[3].

ثم ذكر الحليمي بعد ذلك ما يدل على تقرير هذا المعنى، وذكر خلال ذلك اعتراضات ترد على ما قال، وأجاب عنها[4].

قال مساعد الطيار: "والنفس إلى هذا القول أميل، وإن من أقوى أدلته: أن الوقف قد ثبت على "العلمين "[الفاتحة: ٢]، وما بعده متعلق به تعلقاً لفظياً، وكذا الوقف على "الرحيم" [الفاتحة:3]، والوقف على "الْمُسْتَقِيمَ" [الفاتحة:6]، وما دام الحال في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم هذه المواضع هكذا، فإنه يقاس عليه غيره من المواضع، لو لم يكن قول أمّ سلمة: «كان يقطع قراءته»، أمّا وقد قالت كذا، فإنه يقوّي مذهب من قال: يوقف على رأس الآية،

1- زاد المعاد، ابن قيم الجوزية، مصدر سابق، ج1، ص326، 463.

2- ينظر: المنهاج في شعب الإيمان، أبو عبد الله الحَلِيمي، مصدر سابق، ج2، ص246-247.

3- المصدر نفسه، ج2، ص247.

4- ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص247-256.

ويقطع اعتراض الآخرين الذين جعلوا المفهوم من قولها: «قراءته» على الغالب لا الدوام والعموم، والله أعلم"[1].

"وإن مما يستأنس به في تقوية هذا المذهب أنّ ابن مسعود لما قرأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة النساء، ووصل إلى قوله: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيداً﴾ [النساء: 41][2]، أمره صلى الله عليه وسلم أن يقطع القراءة على هذا الموضع، فقال: «حسبك»"[3].

"ولو كان تتبّع المعاني مما يحرص عليه رسول الله، لما أمر ابن مسعود أن يقطع قبل تمام المعنى؛ لأنّ قوله تعالى بعدها: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثاً﴾ [النساء: 42]، متعلّق بها. وبهذه الآية ينتهي المقطع، ويكون الوقف تامّا؛ لأنّ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ ... ﴾ [النساء: 43]، نداء للمؤمنين، والنداء يدل على انقطاع الجملة عما قبلها، والابتداء بأمر جديد، والله أعلم"[4].

الفرع الثالث: صلة الوقف بالابتداء وعلاقتهما بالتفسير.

01/ صلة الوقف بالابتداء:

عناوين كتب هذا العلم في أغلبها تنص عن الجمع بين الوقف والابتداء ككتاب "المكتفى" للوقف والابتداء للداني، وقليل منها نص عن الوقف فقط ككتاب "الوقوف" لوكيع، أما تسمية كتاب بالابتداء منفردا فلا يوجد[5].

ولعل هذا الصنيع يشير إلى أنّ علماء الوقف والابتداء يرون أن الابتداء أثر من آثار الوقف، فما يأخذه الوقف من الحكم يتبعه في ذلك الابتداء غالبا، من هنا نجد في كتبهم

---

[1]- وقوف القرآن وأثرها في التفسير، مساعد الطيار، مرجع سابق، ص47.

[2]- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، 1422هـ، باب قول المقرئ للقارئ حسبك، رقم الحديث: 5050، ج6، ص196.

[3]- وقوف القرآن وأثرها في التفسير، مساعد الطيار، مرجع سابق، ص47.

[4]- المرجع نفسه، 47-48.

[5]- ينظر: وقوف القرآن وأثرها في التفسير، مساعد الطيار، مرجع سابق، ص21.

ينصون على مواضع الوقف دون الابتداء، وإن ذكروا الابتداء لا يذكرون حكمه كالوقف، قال ابن الأنباري: "الوقف على " ألم " في سورة آل عمران حسن لأنك ترفعها بمضمر ثم تبتدأ الله لا إله إلا هو"[1]. وقال الداني في سورة الأنعام: "إني عامل" كاف ثم تبتدأ "فسوف تعلمون" على التهدّد"[2].

وبما أنّ الابتداء ينشأ عن الوقف ويأخذ حكمه في الغالب، فإنّ أقسام الابتداء هي أقسام الوقف عند هؤلاء العلماء، وإن لم ينصّوا عليها[3]؛ قال ابن الجزري: "وَأَمَّا الِابْتِدَاءُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا اخْتِيَارِيًّا، ... وَهُوَ فِي أَقْسَامِهِ كَأَقْسَامِ الْوَقْفِ الْأَرْبَعَةِ، وَيَتَفَاوَتُ تَمَامًا وَكِفَايَةً وَحُسْنًا وَقُبْحًا بِحَسَبِ التَّمَامِ وَعَدَمِهِ"[4].

02/ علاقة الوقف والابتداء بالتفسير:

وإذا تأملت في هذا العلم وجدته يرجع إلى علم التفسير، إذ الوقف أثر عن فهم المعنى، ومن اختار وقفا فقد فسّر[5]. قال أبو جعفر النحاس: قال أبو جعفر: "... فقد صار في معرفة الوقف والائتناف والتفريق بين المعاني، فينبغي لقارئ القرآن إذا قرأ أن يفهم ما يقرؤه ويشغل قلبه به ويتفقد القطع والائتناف ويحرص على أن يفهم المستمعين في الصلاة وغيرها، وأن يكون وقفه عند كلام مستقر أو شبيه به وأن يكون ابتداؤه حسنًا"[6]، "ومن الأمثلة التي تدل على علاقة الوقف بالتّفسير ما يأتي، قال الله تعالى: ﴿فَالَتِ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةًۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَۖ﴾ [النمل: 35]، ففي قائل: وكذلك يفعلون قولان مشهوران:

الأول: أن هذا من كلام الله ابتداء، ويكون تقريرا لقول بلقيس، وعلى هذا القول ينقطع قولها على: "أذلة"، ويكون ما بعده مستأنفا لتقرير صحّة قولها، وبهذا تكون الواو في قوله: "وكذلك" استئنافية.

---

[1] – إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري، مصدر سابق، ج2، ص563.

[2] – المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الداني، مصدر سابق، ج1، ص71.

[3] – وقوف القرآن وأثرها في التفسير، مساعد الطيار، مرجع سابق، ص22.

[4] – النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، مصدر سابق، ج1، ص230.

[5] – وقوف القرآن وأثرها في التفسير، مساعد الطيار، مرجع سابق، ص30.

[6] – القطع والائتناف، النَّحَّاس، مصدر سابق، ص20-21.

الثاني: أنّ هذا من تمام كلام بلقيس، ويكون تأكيدا منها لقولها: "إن الملوك"، ومن ثَمّ فتمام المعنى على قوله تعالى: "يفعلون"، لأنه تمام كلامها، وتكون الواو في قوله: "وكذلك" عاطفة"[1].

والفصل الثاني وما فيه من الأمثلة التطبيقية في هذا البحث كله بخصوص هذا الأمر، وإن كان متعلق بالطاهر ابن عاشور وتفسيره "التحرير والتنوير" إلا أنه يوضح هذه الصورة بما فيه الكفاية.

وقد ذكر بعض العلماء أنّ معرفة الوقف تتوقّف على بعض العلوم، وهي: القراءات، والنحو، والفقه؛ واذا اعتبرت هذه العلوم وجدتها ترجع إلى فهم المعنى والتفسير؛

أ- ففي علم القراءات: ترى أنّ الوقف يختلف باختلاف القراءة، فالكلمة تصلح وقفا على قراءة، ولا تصلح على القراءة الأخرى أن تكون وقفا، والأمثلة التي تدلّ على ذلك كثيرة جدّا، ومنها ما ذكره الشيخ أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، في كتابه التذكرة في القراءات يحرص على بيان أثر القراءة في الوقف، ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ 73﴾ [البقرة: 73]، قال: "وقرأ ابن كثير: ﴿مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ 73﴾ [البقرة: 73]، بالياء، وقرأ الباقون بالتاء؛ فمن قرأ بالتاء لم يبتدأ به؛ ومن قرأ بالياء جاز له أن يبتدأ به لأنه استئناف إخبار[2].

ب- وأما النحو: فهو فرع عن المعنى، ولا يكون الإعراب إلا بعد فهم المعنى الذي هو التفسير؛ لذا قال أبوبكر بن مجاهد: "لا يقوم بالتمام إلا نحوي عالم بالقراءات..."[3].

قال النحاس: "ألا ترى أنّ من قال: ﴿ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ ۚ إِبْرَٰهِيمَ ۖ ﴾ [الحج: 76]، منصوبة بمعنى ك "ملة أبيكم إبراهيم "، وأعمل فيها ما قبلها، لم يقف على ما قبلها، ومن نصبها على الإغراء وقف على ما قبلها"[4].

1- ينظر: وقوف القرآن وأثرها في التفسير، مساعد الطيار، مرجع سابق، ص31.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص32-33.

3- القطع والائتناف، النَّحَّاس، مصدر سابق، ص18.

4- المصدر نفسه، ص19

ج- وأما الفقه: فالآيات المتعلقة به من حيث الوقف قليلة، واختلاف المفسرين في آية فقهية راجع إلى المعنى، وأشهر مثال في ذلك آية القذف من سورة النّور، وهي قوله تعالى: ﴿وَالذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَاتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلاَ تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَٰدَةً اَبَداًۚ وَاُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ 4 إِلاَّ ٱلذِينَ تَابُواْ مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ 5﴾ [النور: 4-5]؛ فمن لم ير قبول شهادة القاذف بعد التوبة، كان الوقف عنده على قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَٰدَةً اَبَداًۚ﴾، ومن قال بقبول شهادته بعد التوبة، كان الكلام عنده متصلا، والوقف على قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ 5﴾.

وبهذا يُعلم أنّ علم الوقف والابتداء لصيق بعلم التّفسير؛ لأنّه يعتمد عليه، وإنّما يتعلّق بالأداء بعد فهم المعنى؛ لأن القارئ يحسن أداؤه بإبراز المعاني بالوقف على ما يتمّ منها[1].

1- ينظر: القطع والائتناف، النَّحَّاس، مصدر سابق، ص18، وينظر: وقوف القرآن وأثرها في التفسير، مساعد الطيار، مرجع سابق ص33.

المطلب الثاني: الوقف والابتداء عند الطاهر ابن عاشور.

وقد احتوى هذا المطلب على ثلاثة فروع؛ أولها في تعريف الوقف والابتداء وأهميته عند ابن عاشور، وثانيها في أنواع الوقف وحكمه عند ابن عاشور أيضا، وثالثها تناول علاقة الوقف والابتداء بالتفسير عند ابن عاشور كذلك.

الفرع الأول: تعريف الوقف والابتداء وأهميته عند ابن عاشور.

01/ تعريف الوقف عند ابن عاشور[1]:

أ-تعريف الوقف عند ابن عاشور:

عرف ابن عاشور الوقف بقوله: "الْوَقْفُ هُوَ قَطْعُ الصَّوْتِ عَنِ الْكَلِمَةِ حِصَّةً يَتَنَفَّسُ فِي مِثْلِهَا الْمُتَنَفِّسُ عَادَةً"[2]. وقد وافق ابن عاشور في تعريفه للوقف التعريف الاصطلاحي الذي استقر عليه أهل الاختصاص، وهو ما أقره ابن الجزري.

ب-تعريف السكت عند ابن عاشور:

تعريف السكت عند ابن عاشور؛ عرّف ابن عاشور السكت[3] فقال: "وَهُوَ قَطْعُ الصَّوْتِ حِصَّةً أَقَلَّ مِنْ حِصَّةِ قَطْعِهِ عِنْدَ الْوَقْفِ"[4] وقد عرف ابن عاشور السكت بخلاف ما عليه أهل الاختصاص، فأهل الاختصاص يجعلون الفرق بين الوقف والسكت أن الوقف يتنفس القارئ

1- عادة يتناول أهل الاختصاص الوقف والقطع والسكت ويقرنونها أثناء حديثهم عن الوقف، وابن عاشور ذكر الوقف والسكت ولم يتطرق إلى القطع، قال السيوطي: الْوَقْفُ وَالْقَطْعُ وَالسَّكْتُ عِبَارَاتٌ يُطْلِقُهَا الْمُتَقَدِّمُونَ غَالِبًا مُرَادًا بِهَا الْوَقْفُ وَالْمُتَأَخِّرُونَ فَرَّقُوا فَقَالُوا: الْقَطْعُ: عِبَارَةٌ عَنْ قَطْعِ الْقِرَاءَةِ رَأْسًا فَهُوَ كَالِانْتِهَاءِ... وَهُوَ الَّذِي يُسْتَعَادُ بَعْدَهُ لِلْقِرَاءَةِ الْمُسْتَأْنَفَةِ... وَالْوَقْفُ عِبَارَةٌ عَنْ قَطْعِ الصَّوْتِ عَنِ الْكَلِمَةِ زَمَنًا يُتَنَفَّسُ فِيهِ عَادَةً بِنِيَّةِ اسْتِئْنَافِ الْقِرَاءَةِ... وَالسَّكْتُ: عِبَارَةٌ عَنْ قَطْعِ الصَّوْتِ زَمَنًا هُوَ دُونَ زَمَنِ الْوَقْفِ عَادَةً مِنْ غَيْرِ تَنَفُّسٍ"، ينظر: الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، مصدر سابق، ج1، ص299. وينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، مصدر سابق، ج1، ص239-240.

2- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، مُحَمَّد الطاهر بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر – تونس، 1984 هـ، ج1، ص82.

3- وقد خالف ابن عاشور أهل الاختصاص في تعريفه للسّكت، وقد عرفه أهل الاختصاص بأنه: "وَالسَّكْتُ: هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ قَطْعِ الصَّوْتِ زَمَنًا هُوَ دُونَ زَمَنِ الْوَقْفِ عَادَةً مِنْ غَيْرِ تَنَفُّسٍ"، ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، مصدر سابق، ج1، ص240. وينظر الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، مصدر سابق، ج1، ص299.

4- التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص83.

فيه، أما السكت فيكون من دون تنفس. وابن عاشور جعل الفرق بين الوقف والسكت أن السكت أقل زمنا من الوقف ولم يشر إلى عدم التنفس.

ج-الفرق بين الوقف والسكت:

الفرق بين الوقف والسّكت عند ابن عاشور: ذهب ابن عاشور إلى أن الوقف يكون عند نهاية الكلام، أم السكت فيكون قبل نهاية الكلام شريطة أن يكون معنى الموضع المسكوت عليه يتطلب الوقف؛ قال ابن عاشور: "وَبَعْضُهُمُ اسْتَحْسَنَ أَنْ يَكُونَ الْوَقْفُ عِنْدَ نِهَايَةِ الْكَلَامِ وَأَنْ يَكُونَ مَا يَتَطَلَّبُ الْمَعْنَى الْوَقْفَ عَلَيْهِ قَبْلَ تَمَامِ الْمَعْنَى سَكْتًا"[1]، ومن هنا يتبين أن ابن عاشور يطلق الوقف على الوقف التام، ويطلق السكت على الوقف الكافي والحسن.

02/ أهمية الوقف عند ابن عاشور:

ذكر ابن عاشور أن للوقف أهمية، ومن الجوانب التي ذكرها ابن عاشور لأهمية الوقف ما يلي:

أ- اختلاف المعنى باختلاف الوقف:

قال ابن عاشور: "فَقَدْ يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى بِاخْتِلَافِ الْوَقْفِ مِثْلَ **قوله تعالى**: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: 146]، فَإِذَا وَقَفَ عِنْد كلمة قاتَلَ كَانَ الْمَعْنَى أَنَّ أَنْبِيَاءَ كَثِيرِينَ قَتَلَهُمْ قَوْمُهُمْ وَأَعْدَاؤُهُمْ، وَمَعَ الْأَنْبِيَاءِ أَصْحَابُهُمْ فَمَا تَزَلْزَلُوا لِقَتْلِ أَنْبِيَائِهِمْ... وَإِذَا وصل قَوْله: قاتَلَ عِنْدَ قَوْلِهِ كَثِيرٌ كَانَ الْمَعْنَى أَنَّ أَنْبِيَاءَ كَثِيرِينَ قُتِلَ مَعَهُمْ رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ التَّقْوَى فَمَا وَهَنَ مَنْ بَقِيَ بَعْدَهُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ"[2].

ب- تعدد الوقف قد يحصل به تعددا لوجوه القراءات ومن ثم تعدد معاني الآية الواحدة:

قال ابن عاشور: "عَلَى أَنَّ التَّعَدُّدَ فِي الْوَقْفِ قَدْ يَحْصُلُ بِهِ مَا يَحْصُلُ بِتَعَدُّدِ وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ مِنْ تَعَدُّدِ الْمَعْنَى مَعَ اتِّحَادِ الْكَلِمَاتِ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَاْ 15 قَوَارِيرَاْ مِّن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا 16﴾ [الإنسان: 15-16]، فَإِذَا وُقِفَ عَلَى قَوارِيرَا الْأَوَّلُ كَانَ قَوارِيرَا الثَّانِي تَأْكِيدًا لِرَفْعِ احْتِمَالِ الْمَجَازِ فِي لَفْظِ قَوارِيرَا، وَإِذَا وُقِفَ عَلَى قَوارِيرَا

[1]- التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص83.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص82.

الثَّانِي كَانَ الْمَعْنَى التَّرْتِيبَ وَالتَّصْنِيفَ، كَمَا يُقَالُ: قَرَأَ الْكِتَابَ بَابًا بَابًا، وَحَضَرُوا صَفًّا صَفًّا، وَكَانَ قَوْلُهُ مِنْ فِضَّةٍ عَائِدٍ إِلَى قَوْلِهِ: بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ"[1].

الفرع الثاني: مواضع الوقف وحكمها عند ابن عاشور.

01/ مواضع الوقف:

أ-الوقف على رؤوس الآية:

يرى ابن عاشور أن من وقوف القرآن، الوقوف على رؤوس الآيات، وأن عدم الوقف عليها يعتبر تفريطا من القارئ، قال ابن عاشور: "وَمِنْ ذَلِكَ فَوَاصِلُ الْآيَاتِ... وَهِيَ مُرَادَةٌ فِي نَظْمِ الْقُرْآنِ... فَكَانَ عَدَمُ الْوَقْفِ عَلَيْهَا تَفْرِيطًا فِي الْغَرَضِ الْمَقْصُودِ مِنْهَا"[2].

وقد سبق إلى هذا القول بعض الأئمة، قال السيوطي: "لِأَئِمَّةِ الْقُرَّاءِ مَذَاهِبُ فِي الْوَقْفِ وَالِابْتِدَاءِ... وَأَبُو عَمْرٍو يتعمد رؤوس الْآي وَيَقُولُ هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ فَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّ الْوَقْفَ عَلَيْهِ سُنَّةٌ. وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي الشُّعَبِ وَآخَرُونَ: الْأَفْضَلُ الْوَقْفُ على رؤوس الْآيَاتِ وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِمَا بَعْدَهَا اتِّبَاعًا لِهَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسُنَّتِهِ. رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا قَرَأَ قَطَّعَ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً يَقُولُ: {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} ثُمَّ يَقِفُ: {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} ، ثُمَّ يَقِفُ {الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} ثُمَّ يَقِفُ".

وعلى اتفاقهما على الوقوف على رؤوس الآيات، فقد اختلفا في التعليل؛ حيث يرى ابن عاشور الوقوف على رؤوس الآيات لكونها من الإعجاز، ومن سبقه ممن ذكرنا يرون الوقوف على رؤوس الآيات لكونها سُنّة.

[1]- التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص83.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص83.

ب-الوقف على غير رؤوس الآية:

أما الوقف على غير رؤوس الآي، فقد قسّمه ابن عاشور إلى نوعين؛ إلى أكيد حسن وإلى دون ذلك، ولعل ذلك ما أشار إليه أثناء تعريف الوقف والسكت؛ فالوقف ما تم به المعنى والسّكت ما يحسن السكوت عليه دون تمام المعنى، وكأنّ ابن عاشور جعل الوقف نوعين؛ الوقف التام نوع، والوقف الكافي والحسن نوع آخر، قال ابن عاشور: "وَلَكِنَّ الْوَقْفَ يَنْقَسِمُ إِلَى أَكِيدٍ حَسَنٍ وَدُونَهُ وَكُلُّ ذَلِكَ تَقْسِيمٌ بِحَسَبِ الْمَعْنَى"[1].

02/ حكم الوقف:

أ-حكم الوقف على رؤوس الآي:

يرى ابن عاشور أن الوقف على رؤوس الآيات من الوقوف الآكدة والمطلوبة من القارئ، بل اعتبر عدم الوقف على رؤوس الآيات تفريط في تحقيق الغرض المقصود منها، كما اعتبر أن رؤوس الآي من الإعجاز الذي جاء به القرآن الكريم، قال ابن عاشور: "وَكَانَ مِنْ جُمْلَةِ طُرُقِ الْإِعْجَازِ مَا يَرْجِعُ إِلَى مُحَسِّنَاتِ الْكَلَامِ مِنْ فَنِّ الْبَدِيعِ، وَمِنْ ذَلِكَ فَوَاصِلُ الْآيَاتِ الَّتِي هِيَ شِبْهُ قوافي الشّعْر وأسجاع النَّثْرِ، وَهِيَ مُرَادَةٌ فِي نَظْمِ الْقُرْآنِ لَا مَحَالَةَ كَمَا قَدَّمْنَاهُ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى آيَاتِ الْقُرْآنِ فَكَانَ عَدَمُ الْوَقْفِ عَلَيْهَا تَفْرِيطًا فِي الْغَرَضِ الْمَقْصُودِ مِنْهَا"[2].

وقد جعل ابن عاشور أن بعض الوقوف اليسيرة على رؤوس الآي وإن تعلقت بما بعدها في المعنى إلا أن لها من اللطائف والنكت البلاغية ما يجعل الوقف على رأس الآية آكد من وصلها بما بعدها، ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ 15 إِذۡ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوٗى 16﴾ [النازعات: 15-16]، فَإِنَّ الْوَقْفَ عَلَى قَوْلِهِ (مُوسَى) يُحْدِثُ فِي نَفْسِ السَّامِعِ تَرَقُّبًا لِمَا بعده، قال ابن عاشور: "إِنَّ بَلَاغَةَ الْكَلَامِ لَا تَنْحَصِرُ فِي أَحْوَالِ تَرَاكِيبِهِ اللَّفْظِيَّةِ، بَلْ تَتَجَاوَزُ إِلَى الْكَيْفِيَّاتِ الَّتِي تُؤَدَّى بِهَا تِلْكَ التَّرَاكِيبُ. فَإِنَّ سُكُوتَ الْمُتَكَلِّمِ الْبَلِيغِ فِي جُمْلَةٍ سُكُوتًا خَفِيفًا قَدْ يُفِيدُ مِنَ التَّشْوِيقِ إِلَى مَا يَأْتِي بَعْدَهُ مَا يُفِيدُهُ إِبْهَامُ بَعْضِ كَلَامِهِ ثُمَّ تَعْقِيبُهُ بِبَيَانِهِ، فَإِذَا كَانَ مِنْ مَوَاقِعِ الْبَلَاغَةِ نَحْوَ الْإِتْيَانِ بِلَفْظِ الِاسْتِئْنَافِ الْبَيَانِيِّ، فَإِنَّ السُّكُوتَ عِنْدَ كَلِمَةٍ وَتَعْقِيبَهَا بِمَا

[1]- التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص83.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص83.

بَعْدَهَا يَجْعَلُ مَا بَعْدَهَا بِمَنْزِلَةِ الِاسْتِئْنَافِ الْبَيَانِيِّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ عَيْنَهُ، مِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ 15 إِذۡ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوٗى 16﴾ [النازعات: 15-16]، فَإِنَّ الْوَقْفَ عَلَى قَوْلِهِ (مُوسَى) يُحْدِثُ فِي نَفْسِ السَّامِعِ تَرَقُّبًا لِمَا يُبَيِّنُ حَدِيثَ مُوسَى، فَإِذَا جَاءَ بَعْدَهُ إِذْ ناداهُ رَبُّهُ إِلَخْ حَصَلَ الْبَيَانُ مَعَ مَا يَحْصُلُ عِنْدَ الْوَقْفِ عَلَى كَلِمَةِ (مُوسَى) مِنْ قَرِينَةٍ مِنْ قَرَائِنِ الْكَلَامِ لِأَنَّهُ عَلَى سَجْعَةِ الْأَلِفِ مِثْلَ قَوْلِهِ: طُوىً، طَغى [النازعات: 17]، تَزَكَّى [النازعات: 18]، إِلَخْ"[1].

وأضاف ابن عاشور إلى أن الوقوف على رؤوس الآي من الأساليب العجيبة، المتماثلة في الأسماع وإن لم تكن متماثلة الحروف في الأسجاع، قال ابن عاشور: "وَكَانَ لِفَصَاحَةِ أَلْفَاظِهِ وَتَنَاسُبِهَا فِي تَرَاكِيبِهِ وَتَرْتِيبِهِ عَلَى ابْتِكَارِ أُسْلُوبِ الْفَوَاصِلِ الْعَجِيبَةِ الْمُتَمَاثِلَةِ فِي الْأَسْمَاعِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُتَمَاثِلَةَ الْحُرُوفِ فِي الْأَسْجَاعِ، كَانَ لِذَلِكَ سَرِيعَ الْعُلُوقِ بِالْحَوَافِظِ خَفِيفَ الِانْتِقَالِ وَالسَّيْرِ فِي الْقَبَائِلِ، مَعَ كَوْنِ مَادَّتِهِ وَلُحْمَتِهِ هِيَ الْحَقِيقَةَ دُونَ الْمُبَالَغَاتِ الْكَاذِبَةِ وَالْمُفَاخَرَاتِ الْمَزْعُومَةِ، فَكَانَ بِذَلِكَ لَهُ صَوْلَةُ الْحَقِّ وَرَوْعَةٌ لِسَامِعِيهِ، وَذَلِكَ تَأْثِيرٌ رُوحَانِيٌّ وَلَيْسَ بِلَفْظِيٍّ وَلَا مَعْنَوِيٍّ"[2].

ولعل هذا التعليل البلاغي من الأمور التي جعلت ابن عاشور يتشبث بالوقف على رؤوس الآيات وإن تعلقت بما بعدها في المعنى، بل ويراها من الإعجاز القرآني.

ب-حكم الوقف على غير رؤوس الآي:

أما حكم الوقف على غير رؤوس الآيات، فقد نحا ابن عاشور منحى ابن الجزري؛ وهو أنه ليس في القرآن وقف واجب أو محرم، إلا أن يكون هناك سبب للوجوب أو سبب للحرمة، قال ابن عاشور: "وَعَلَى جَمِيعِ التَّقَادِيرِ لَا تَجِدُ فِي الْقُرْآنِ مَكَانًا يَجِبُ الْوَقْفُ فِيهِ وَلَا يَحْرُمُ الْوَقْفُ فِيهِ كَمَا قَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ فِي «أُرْجُوزَتِهِ[3]»"[4].

---

[1]- التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص117.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص119.

3- والذي يقصده ابن عاشور هو قول ابن الجزري:

وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبْ ... وَلاَ حَرَامٌ غَيْرَ مَا لَهُ سبب.

ينظر: منظومة المقدمة فيما يجب على القارئ أن يعلمه (الجزرية)، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يوسف، دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م، ص18.

[4]- التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص83.

بل ذهب ابن عاشور إلى ما هو أبعد من ذلك، فنجد في تعبيراته أن ما اعتبره أهل الاختصاص وقف قبيح، غير قبيح عنده، مستندا إلى أن اللغة العربية واضحة وسياق الكلام حارس من الفهم الخطأ، قال ابن عاشور: "فَإِنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ وَاضِحَةٌ وَسِيَاقُ الْكَلَامِ حَارِسٌ مِنَ الْفَهْمِ الْمُخْطِئِ، فَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُومِنُواْ بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: 1]، لَوْ وَقَفَ الْقَارِئُ عَلَى قَوْلِهِ: الرَّسُولَ، لَا يَخْطُرُ بِبَالِ الْعَارِفِ بِاللُّغَةِ أَنَّ قَوْلَهُ: وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ تَحْذِيرٌ مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ[1]، وَكَيْفَ يَخْطُرُ ذَلِكَ وَهُوَ مَوْصُوفٌ بِقَوْلِهِ: رَبِّكُمْ فَهَلْ يُحَذَّرُ أَحَدٌ مِنَ الْإِيمَانِ بِرَبِّهِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ءَآنتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً اَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَيٰهَا 27﴾ [النازعات: 27]، فَإِنَّ كَلِمَةَ بَناها هِيَ مُنْتَهَى الْآيَةِ وَالْوَقْفُ عِنْدَ أَمِ السَّماءُ وَلَكِنْ لَوْ وَصَلَ الْقَارِئُ لَمْ يَخْطُرْ بِبَالِ السَّامِعِ أَنْ يَكُونَ بَناها مِنْ جُمْلَةِ أَمِ السَّماءُ لِأَنَّ مُعَادِلَ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُفْرَدًا"[2].

من هنا نجد أن ابن عاشور لم يتناول موضوع الوقوف في القرآن من جهة بيان الوقف الجائز وغير الجائز، وإنما تناوله من جهة تعدد المعاني أو اختلافها في الآية الواحدة.

وقد استدلّ ابن عاشور لتوسّعه في موضوع الوقوف في القرآن بعمل السّلف، وأنهم لم يتشدّدوا في هذا، قال ابن عاشور: " لَمْ يَشْتَدَّ اعْتِنَاءُ السَّلَفِ بِتَحْدِيدِ أَوْقَافِهِ لِظُهُورِ أَمْرِهَا، وَمَا ذُكِرَ عَنِ ابْنِ النَّحَّاسِ مِنَ الِاحْتِجَاجِ لِوُجُوبِ ضَبْطِ أَوْقَافِ الْقُرْآنِ بِكَلَامٍ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ لَيْسَ وَاضِحًا فِي الْغَرَضِ الْمُحْتَجِّ بِهِ فَانْظُرْهُ فِي «الْإِتْقَانِ»[3] لِلسُّيُوطِيِّ"[1].

---

[1]- وقد خالف ابن عاشور في هذا أهل الاختصاص، وقد ذكر السيوطي في "الإتقان" هذه الآية وهذا الوقف نفسه، واعتبره من الوقوف القبيحة على خلاف ما ذهب إليه ابن عاشور، وما ذهب إليه السيوطي هو ما عليه عامة أهل الاختصاص من أن هناك وقوفا قبيحة في القرآن الكريم، قال السيوطي: " وَقَدْ يَكُونُ الْوَقْفُ حَسَنًا وَالِابْتِدَاءُ بِهِ قَبِيحًا نَحْوُ: {يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ} الْوَقْفُ عَلَيْهِ حَسَنٌ وَالِابْتِدَاءُ بِهِ قَبِيحٌ لِفَسَادِ الْمَعْنَى إِذْ يَصِيرُ تَحْذِيرًا مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ"، ينظر: الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، مصدر سابق، ج1، ص293.

[2]- التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص83.

[3]- والناظر في "إتقان" السيوطي يجد أن السيوطي ذكر أثر عبد الله بن عمر في النَّوْعُ الثَّامِنُ وَالْعِشْرُونَ: فِي مَعْرِفَةِ الْوَقْفِ وَالِابْتِدَاءِ، وتعقبه بنقولات الأئمة الدالة على أهمية العناية بالوقف القرآني، ولا ندري كيف فهم ابن عاشور أن أثر ابن عمر ليس واضحا في الغرض المحتج به؟؟ ينظر: الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، مصدر سابق، ج1، ص282-283.

ثم قال: "فَكَانَ الِاعْتِبَارُ بِفَوَاصِلِهِ الَّتِي هِيَ مَقَاطِعُ آيَاتِهِ عِنْدَهُمْ أَهَمُّ لِأَنَّ عَجْزَ قَادَتِهِمْ وَأُولِي الْبَلَاغَةِ وَالرَّأْيِ مِنْهُمْ تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ وَعَلَى دَهْمَائِهِمْ"[2].

وقد برّر ابن عاشور عناية المتأخرين بالوقوف بسبب كثرة الداخلين في الإسلام، قال ابن عاشور: "فَلَمَّا كَثُرَ الدَّاخِلُونَ فِي الْإِسْلَامِ مِنْ دَهْمَاءِ الْعَرَبِ وَمِنْ عُمُومِ بَقِيَّةِ الْأُمَمِ، تَوَجَّهَ اعْتِنَاءُ أَهْلِ الْقُرْآنِ إِلَى ضَبْطِ وُقُوفِهِ تَيْسِيرًا لِفَهْمِهِ عَلَى قَارِئِيهِ، فَظَهَرَ الِاعْتِنَاءُ بِالْوُقُوفِ وَرُوعِيَ فِيهَا مَا يُرَاعَى فِي تَفْسِيرِ الْآيَاتِ فَكَانَ ضَبْطُ الْوُقُوفِ مُقَدِّمَةً لِمَا يُفَادُ مِنَ الْمَعَانِي عِنْدَ وَاضِعِ الْوَقْفِ. وَأَشْهَرُ مَنْ تَصَدَّى لِضَبْطِ الْوُقُوفِ أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ، وَأَبُو جَعْفَرِ بْنُ النَّحَّاسِ، وَلِلنَّكْزَاوِيِّ أَوِ النَّكْزَوِيِّ كِتَابٌ فِي «الْوَقْفِ» ذَكَرَهُ فِي «الْإِتْقَانِ» ، وَاشْتَهَرَ بِالْمَغْرِبِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي جُمُعَةَ الْهَبَطِيُّ[3] الْمُتَوَفَّى سنة 930"[4].

الفرع الثالث: علاقة الوقف والابتداء بالتفسير عند ابن عاشور.

بيّن ابن عاشور أن الوقف والابتداء له علاقة وطيدة بمعاني الآيات وتفسير القرآن وقد ضرب لذلك العديد من الأمثلة، فقد بين أن الوقف قد يؤثر على اختلاف معنى الآية الواحدة، وقد يؤثر في تعدد معانيها، وأيّا كان الأمر، سواء اختلاف في المعاني أو تعدد في دلالات الآية، فكلها تؤثر على تفسير معاني الآيات، وتفسر الآيات على حسب اختيار المفسر للوقوف، فقال ابن عاشور متحدثا عن اختلاف المعاني بسبب الوقوف: "وَالْوَقْفُ عِنْدَ انْتِهَاءِ جُمْلَةٍ مِنْ جُمَلِ الْقُرْآنِ قَدْ يَكُونُ أَصْلًا لِمَعْنَى الْكَلَامِ فَقَدْ يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى بِاخْتِلَافِ الْوَقْفِ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى:

---

[1]- التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص84.

2- المرجع نفسه، ج1، ص84.

[3]- أبو عبد الله الشيخ مُحَمَّد بين أبي جمعة الهبطي، الإمام العالم المتصوف الزاهد القدوة المتقي العابد، توفي في مدينة فاس سنة 930 هـ، وهو مؤلف تقييد وقف القرآن، ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م، ج1، ص400-401، وينظر: إمتاعُ الفُضَلاء بتَراجِم القرّاء فِيما بَعدَ القَرن الثامِن الهِجري، إلياس بن أحمد حسين - الشهير بالساعاتي - بن سليمان بن مقبول علي البرماوي، تقديم: فَضيلة المقرئ الشيخ محمَّد تميم الزّعبي، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م، ج2، 251-252.

4- التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص84.

﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: 146]، فَإِذَا وَقَفَ عِنْد كلمة (قاتَلَ) كَانَ الْمَعْنَى أَنَّ أَنْبِيَاءَ كَثِيرِينَ قَتَلَهُمْ قَوْمُهُمْ وَأَعْدَاؤُهُمْ، وَمَعَ الْأَنْبِيَاءِ أَصْحَابُهُمْ فَمَا تَزَلْزَلُوا لِقَتْلِ أَنْبِيَائِهِمْ... وَإِذَا وصل قَوْله: (قاتَلَ) عِنْدَ قَوْلِهِ (كَثِيرٌ) كَانَ الْمَعْنَى أَنَّ أَنْبِيَاءَ كَثِيرِينَ قُتِلَ مَعَهُمْ رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ التَّقْوَى، فَمَا وَهَنَ مَنْ بَقِيَ بَعْدَهُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ"[1].

ثم قال: "وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَاوِيلَهُۥٓ إِلاَّ ٱللَّهُ وَالرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران: 7] الْآيَةَ، فَإِذَا وُقِفَ عِنْدَ قَوْلِهِ: (إِلَّا اللَّهُ) كَانَ الْمَعْنَى أَنَّ الْمُتَشَابِهَ الْكَلَامُ الَّذِي لَا يَصِلُ فَهْمُ النَّاسِ إِلَى تَأْوِيلِهِ وَأَنَّ عِلْمَهُ مِمَّا اخْتَصَّ اللَّهُ بِهِ مِثْلَ اخْتِصَاصِهِ بِعِلْمِ السَّاعَةِ وَسَائِرِ الْأُمُورِ الْخَمْسَةِ، وَكَانَ مَا بَعْدَهُ ابْتِدَاءَ كَلَامٍ يُفِيدُ أَنَّ الرَّاسِخِينَ يُفَوِّضُونَ فَهْمَهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَإِذَا وُصِلَ قَوْلُهُ: (إِلَّا اللَّهُ) بِمَا بَعْدَهُ كَانَ الْمَعْنَى أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَ الْمُتَشَابِهِ فِي حَالِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَٱلِٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلِٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: 4]، فَإِنَّهُ لَوْ وَقَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ) وَابْتَدَأَ بِقَوْلِهِ: (وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ) وَقَعَ قَوْلُهُ: ﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق: 4]، مَعْطُوفًا عَلَى (اللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ) فَيَصِيرُ قَوْلُهُ: (أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) خَبَرًا عَنْ (اللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولاتُ الْأَحْمالِ) وَلَكِنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى؛ إِذْ كَيفَ يكون للائي (لَمْ يَحِضْنَ) حَمْلٌ حَتَّى يَكُونَ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ"[2].

وقال ابن عاشور متحدثا عن تعدد الوقف، وأنه قد يحصل به تعددا لوجوه القراءات ومن ثَمّ تعدد معاني الآية الواحدة، فقال: "عَلَى أَنَّ التَّعَدُّدَ فِي الْوَقْفِ قَدْ يَحْصُلُ بِهِ مَا يَحْصُلُ بِتَعَدُّدِ وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ مِنْ تَعَدُّدِ الْمَعْنَى مَعَ اتِّحَادِ الْكَلِمَاتِ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَاْ 15 قَوَارِيرَاْ مِّن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًاْ 16﴾ [الإنسان: 15-16]، فَإِذَا وُقِفَ عَلَى (قَوارِيرَا) الْأَوَّلُ كَانَ (قَوارِيرَا) الثَّانِي تَأْكِيدًا لِرَفْعِ احْتِمَالِ الْمَجَازِ فِي لَفْظِ (قَوارِيرَا)، وَإِذَا

[1]- التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص82.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص82.

وُقِفَ عَلَى (قَوارِيرَا) الثَّانِي كَانَ الْمَعْنَى التَّرْتِيبَ وَالتَّصْنِيفَ، كَمَا يُقَالُ: قَرَأَ الْكِتَابَ بَابًا بَابًا، وَحَضَرُوا صَفًّا صَفًّا، وَكَانَ قَوْلُهُ (مِنْ فِضَّةٍ) عَائِدًا إِلَى قَوْلِهِ: (بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ)"[1].

وقد جعل ابن عاشور اختلاف المعاني وتنوّعها وتعدّدها مقصودا في القرآن الكريم، وقد جرى على حمل الآية الواحدة على كل معانيها المحتملة الصحيحة، فقال: "وَإِنَّكَ لَتَمُرُّ بِالْآيَةِ الْوَاحِدَةِ فَتَتَأَمَّلُهَا وَتَتَدَبَّرُهَا فَتَنْهَالُ عَلَيْكَ مَعَانٍ كَثِيرَةٌ يَسْمَحُ بِهَا التَّرْكِيبُ عَلَى اخْتِلَافِ الِاعْتِبَارَاتِ فِي أَسَالِيبِ الِاسْتِعْمَالِ الْعَرَبِيِّ، وَقَدْ تَتَكَاثَرُ عَلَيْك فَلَا تِلْكَ مِنْ كَثْرَتِهَا فِي حَصْرٍ وَلَا تَجْعَلِ الْحَمْلَ عَلَى بَعْضِهَا مُنَافِيًا لِلْحَمْلِ عَلَى الْبَعْضِ الْآخَرِ إِنْ كَانَ التَّرْكِيبُ سَمْحًا بِذَلِكَ. فَمُخْتَلِفُ الْمَحَامِلِ الَّتِي تَسْمَحُ بِهَا كَلِمَاتُ الْقُرْآنِ وَتَرَاكِيبُهُ وَإِعْرَابُهُ وَدَلَالَتُهُ، مِنِ اشْتِرَاكٍ وَحَقِيقَةٍ وَمَجَازٍ، وَصَرِيحٍ وَكِنَايَةٍ، وَبَدِيعٍ، وَوَصْلٍ، وَوَقْفٍ، إِذَا لَمْ تُفْضِ إِلَى خِلَافِ الْمَقْصُودِ مِنَ السِّيَاقِ، يَجِبُ حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَى جَمِيعِهَا كَالْوَصْلِ وَالْوَقْفِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ 1﴾ [البقرة: 1]، إِذَا وُقِفَ عَلَى (لَا رَيْبَ) أَوْ عَلَى (فِيهِ). وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيّٖ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٞ﴾ [آل عمران: 146]، بِاخْتِلَافِ الْمَعْنَى إِذَا وُقِفَ على قَوْله (قاتَلَ)، أَوْ عَلَى قَوْلِهِ (مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ). وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ﴾ [آل عمران: 7]، بِاخْتِلَافِ الْمَعْنَى عِنْدَ الْوَقْفِ عَلَى (اسْمِ الْجَلَالَةِ) أَوْ عَلَى قَوْلِهِ (فِي الْعِلْمِ)، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنۡ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ لَئِن لَّمۡ تَنتَهِ لَأَرۡجُمَنَّكَ﴾ [مريم: 46]، بِاخْتِلَافِ ارْتِبَاطِ النِّدَاءِ مِنْ قَوْلِهِ: (يَا إِبْراهِيمُ) بِالتَّوْبِيخِ بِقَوْلِهِ: (أَراغِبٌ أَنْتَ)، أَوْ بِالْوَعِيدِ فِي قَوْلِهِ: (لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ)"[2].

بل جعل هذا النهج –وهو الجمع بين المعاني المتعدّدة للآية الواحدة– قانونا يسير عليه في تفسيره، بل انتقد المفسرين الذين يرجّحون بعض المعاني ويلغون البعض الآخر من المعاني الصحيحة، فقال: "وَعَلَى هَذَا الْقَانُونِ يَكُونُ طَرِيقُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَعَانِي الَّتِي يَذْكُرُهَا الْمُفَسِّرُونَ، أَوْ تَرْجِيحُ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ، وَقَدْ كَانَ الْمُفَسِّرُونَ غَافِلِينَ عَنْ تَأْصِيلِ هَذَا الْأَصْلِ فَلِذَلِكَ كَانَ الَّذِي يُرَجِّحُ مَعْنًى مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي يَحْتَمِلُهَا لَفْظُ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، يَجْعَلُ غَيْرَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مُلْغًى.

[1]– التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص83.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص97-98.

وَنَحْنُ لَا نُتَابِعُهُمْ عَلَى ذَلِكَ بَلْ نَرَى الْمَعَانِيَ الْمُتَعَدِّدَةَ الَّتِي يَحْتَمِلُهَا اللَّفْظُ بِدُونِ خُرُوجٍ عَنْ مَهِيعِ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ الْبَلِيغِ، مَعَانِيَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ، فَنَحْنُ فِي تَفْسِيرِنَا هَذَا إِذَا ذَكَرْنَا مَعْنَيَيْنِ فَصَاعِدًا فَذَلِكَ عَلَى هَذَا الْقَانُونِ، وَإِذَا تَرَكْنَا مَعْنًى مِمَّا حَمَلَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ عَلَيْهِ فِي آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَلَيْسَ تَرْكُنَا إِيَّاهُ دَالًّا عَلَى إِبْطَالِهِ، وَلَكِنْ قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ لِتَرَجُّحِ غَيْرِهِ، وَقَدْ يَكُونُ اكْتِفَاءً بِذِكْرِهِ فِي تَفَاسِيرَ أُخْرَى تَجَنُّبًا لِلْإِطَالَةِ، فَإِنَّ التَّفَاسِيرَ الْيَوْمَ مَوْجُودَةٌ بَيْنَ يَدَيْ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يعوزهم استقراءها وَلَا تَمْيِيزُ مَحَامِلِهَا مَتَى جَرَوْا عَلَى هَذَا الْقَانُونِ"[1].

[1]- التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق ، ج1، ص100.

المبحث الثاني

نماذج من اختيارات ابن عاشور في الوقف والابتداء وأثرهما في التفسير

ويحتوي على سبعة مطالب، وهي:

المطلب الأول:

أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿ لاَ رَيْبَۛ فِيهِ ﴾ [البقرة: 1]

المطلب الثاني:

أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ ٱللَّهُۗ وَالرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ ﴾ [آل عمران: 7]

المطلب الثّالث:

أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ [آل عمران: 146]

المطلب الرّابع:

أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱجْلِ ذَٰلِكَۛ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَآءِيلَ ... ﴾ [المائدة: 34]

المطلب الخامس:

أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا ٱلْأَيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾ ﴾ [الأنعام: 109]

المطلب السّادس:

أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦۖ ﴾ [يوسف: 24]

المطلب السّابع:

أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا 27﴾ [النازعات: 27]

المبحث الثاني:

نماذج من اختيارات ابن عاشور في الوقف والابتداء وأثرهما في التفسير

تناولنا في هذا المبحث نماذج من اختيارات ابن عاشور في الآيات المختلف في الوقف عليها، وأثر اختلاف الوقف على اختلاف معانيها، وقد قسمنا هذا المبحث إلى سبعة مطالب، وهي كالآتي:

المطلب الأول: أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿ لاَ رَيْبَۛ فِيهِ ﴾ [البقرة: 1]

تناولنا في هذا المطلب نوع الوقف عند أهل الاختصاص وعند ابن عاشور، ثم بيان أثر اختلاف الوقف على معنى الآية، ثم ألحقنا آخر المطلب علوما أخرى ارتبطت بالآية، وهي كالآتي:

أولا: نوع الوقف عند أهل الاختصاص:

قيل كاف، وقيل تام، وسمي بالوقف المتعانق:

01/ القائلون: أنّ الوقف كافٍ:

من قال هو وقف كاف رأى أن الوقف على جملة "لا ريب فيه" وجملة "هدى للمتقين" خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هو"، قال الدّاني: "{لا ريب فيه} كاف. ويرتفع {هدى للمتقين} بإضمار ((هو))"[1].

02/ القائلون: أنّ الوقف تام:

ومن قال هو وقف تام، رأى أن الوقف على كلمة "لا ريب" ويستأنف الكلام بقوله "فيه هدى للمتقين"، ويكون "هدى" مبتدأ و"فيه" خبر مرفوع مقدّم، قال الدّاني: "وقال نافع: لا ريب فيه، تام فيرتفع ((هدى)) على قوله ((فيه)) . ويكون [معنى] : لا ريب، لا شك. ويضمر العائد على الكتاب لاتّضاح المعنى. ولو ظهر لقيل: لا ريب فيه فيه هدى. وحكى

[1] – المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الداني، مصدر سابق، ص18.

البصريّون: إن فعلت فلا بأس. وحكى الكوفيون: إن زرتني فلا براح، أي لا بأس عليك ولا براح لك. فأضمروا خبر التبرئة"[1].

03/ مَن سمّى الوقف بالمتعانق:

ومن سمّى هذا الوقف بالمتعانق رأى أن كلا الموضعيْن يجوز الوقف عليهما، إلا أنه إذا وقف على موضع امتنع عن الآخر، قال عبد الكريم إبراهيم عوض صالح: "في هذه الآية الكريمة تراقب بين كلمتي "ريب" و "فيه" ويصحّ الوقف على كلّ واحدة منهما، لكن إذا وقف على قوله "لا ريب" امتنع الوقف على "فيه" بل توصل بقوله "هدى للمتقين". فإذا لم يقف القارئ على "ريب" فله أن يقف على "فيه" فالقارئ مخيّر بين الكلمتين ولا يسوغ له الوقف عليهما معا؛ لئلا يختل المعنى"[2].

ثانيا: توضيح رأي ابن عاشور في وقف "لا ريب فيه هدى للمتقين":

ذهب ابن عاشور إلى أن الوقف على "لا ريب" استعمله نافع وعاصم؛ ومن هنا يفهم أن الوقف على "لا ريب فيه" استعمله غير نافع وعاصم من القرّاء، قال ابن عاشور: "وَفِي «الْكَشَّافِ» أَنَّ نَافِعًا وَعَاصِمًا وَقَفَا عَلَى قَوْلِهِ: رَيْبَ"[3].

ثالثا: أثر الوقف في قوله تعالى: "لا ريب فيه هدى للمتقين" عند ابن عاشور:

بيّن ابن عاشور أنّ اختلاف الوقف يؤثّر على اختلاف معاني الآية؛ حيث:

01/ إذا وقفنا على قوله تعالى "لا ريب" واستأنفنا الكلام بقوله "فيه هدى للمتقين":

يكون معنى الآية أنّ هذا الكتاب هو الكتاب الكامل، ولا ريب موجود، وأنّ فيه هدى للمتّقين، قال ابن عاشور: "لَا رَيْبَ مَوْجُودٌ... فَيَكُونُ إِخْبَارًا بِأَنَّ فِيهِ هُدًى... فَإِنَّهُ الْكِتَابُ الْكَامِلُ"[4].

[1] – المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الداني، مصدر سابق، ص18.

[2] – الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، عبد الكريم إبراهيم عوض صالح، دار السلام، جمهورية مصر العربية، ط01، 1427هـ-2006م، ص251.

[3] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص223.

[4] – المرجع نفسه، ج1، ص223، 225، 227.

02/ إذا وقفنا على قوله: "لا ريب فيه" واستأنفنا الكلام بقوله "هدى للمتقين":

يكون معنى الآية أن هذا الكتاب ليس فيه ما يوجب ارتيابا في صحّته، فلا اضطراب فيه ولا اختلاف ولا شكّ في أنه منزل من عند الله تعالى، وأنّ هذا الكتاب هو ذاته هدى للمتّقين، قال ابن عاشور: "فِيهِ مَعْنَى نَفْيِ وُقُوعِ الرَّيْبِ فِي الْكِتَابِ، عَلَى هَذَا الْوَجْهِ نَفْيِ الشَّكِّ فِي أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى... لَا رَيْبَ فِيهِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَا يُوجِبُ ارْتِيَابًا فِي صِحَّتِهِ أَيْ لَيْسَ فِيهِ اضْطِرَابٌ وَلَا اخْتِلَافٌ... فَيَكُونُ الْمَعْنَى الْإِخْبَارُ عَنِ الْكِتَابِ بِأَنَّهُ الْهُدَى"[1].

رابعا: علوم أخرى ارتبطت بهذه الآية ذكرها ابن عاشور:

01/ علم النحو:

أ-إذا وقفنا على "لا ريب" يكون خبر "لا" محذوف، وتقديره موجود، قال ابن عاشور: "وَيَكُونُ خَبَرُ (لَا) مَحْذُوفًا لِظُهُورِهِ أَيْ لَا رَيْبَ مَوْجُودٌ"[2].

ب-وإذا وقفنا على "لا ريب فيه" يكون خبر "لا" قوله "فيه"، قال ابن عاشور: "وَيَكُونُ الْمَجْرُورُ ظَرْفًا مُسْتَقِرًّا خَبَرَ (لَا)"[3].

ج-إذا استأنفنا الجملة بقوله "فيه هدى للمتّقين" تكون كلمة "هدى" مبتدأ مؤخّر، و"فيه" خبر لها مقدّم، قال ابن عاشور: "وَكَانَ الظَّرْفُ صَدْرَ الْجُمْلَةِ الْمُوَالِيَةِ وَكَانَ قَوْلُهُ هُدىً مُبْتَدَأً خَبَرُهُ الظَّرْفُ الْمُتَقَدِّمُ قَبْلَهُ"[4].

د-وإذا استأنفنا الجملة بقوله "هدى للمتقين" تكون كلمة "هدى" خبر لمبتدأ تقديره هو، قال ابن عاشور: "وَمَحَلُّ (هُدًى) إِنْ كَانَ هُوَ صَدْرُ جُمْلَةٍ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ هُوَ ضَمِيرُ (الْكِتَابِ)"[5].

[1] - التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص223، 225.
[2] - المرجع نفسه، ج1، ص223.
[3] - المرجع نفسه، ج1، ص223.
[4] - المرجع نفسه، ج1، ص225.
[5] - المرجع نفسه، ج1، ص225.

02/ علم البلاغة:

*إذا وقفنا على "لا ريب" يكون الاستعمال مجازيّ، قال ابن عاشور: "وَهُوَ اسْتِعْمَالٌ مَجَازِيٌّ فَيَكُونُ الْوَقْفُ عَلَى قَوْلِهِ: لَا رَيْبَ"[1].

05/ تعقيب الباحث:

ورغم اختلاف المعاني باختلاف الوقوف إلّا أن ابن عاشور اعتبر المعنيين معا، وحمل عليهما الآية استنادا على قوله في المقدمة التاسعة، حيث قال: "وَالْآيَةُ هُنَا تَحْتَمِلُ الْمَعْنَيَيْنِ فَلْنَجْعَلْهُمَا مَقْصُودَيْنِ مِنْهَا عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي أَصَّلْنَاهُ فِي الْمُقَدِّمَةِ التَّاسِعَةِ"[2].

وقال أيضا: "وَبِهَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا يَتَسَنَّى اتِّحَادُ الْمَعْنَى عِنْدَ الْوَقْفِ لَدَى مَنْ وَقَفَ عَلَى فِيهِ وَلَدَى مَنْ وَقَفَ عَلَى رَيْبَ"[3].

المطلب الثاني: أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ ﴾ [آل عمران: 7]

تناولنا في هذا المطلب نوع الوقف عند أهل الاختصاص وعند ابن عاشور، ثم بيان أثر اختلاف الوقف على معنى الآية، ثم ألحقنا آخر المطلب علوما أخرى ارتبطت بالآية، وهي كالآتي:

أولا: نوع الوقف عند أهل الاختصاص:

فالوقف على لفظ الجلالة "الله" من قوله تعالى: "وما يعلم تأويله إلا الله" لازم باتّفاق بين جميع طبعات المصاحف، والتّفسير يؤيّد وجه اللزوم، إلا أنّ أئمة التفسير اختلفوا وتضاربت آراؤهم بين لزوم الوقف على قوله "إلا الله" وعدم لزومه، على قولين[4]:

[1] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص223.
[2] – المرجع نفسه، ج1، ص224.
[3] – المرجع نفسه، ج1، ص224.
[4] – الوقف والابتداء، عبد الكريم إبراهيم عوض صالح، مرجع سابق، ص77.

القول الأول:

أنّ الوقف على لفظ الجلالة "الله" وقف لازم؛ وذلك بناء على أنّ الواو في قوله تعالى: "والرّاسخون في العلم" استئنافية، وأنّ الكلام قد تمّ عند قوله "إلا الله"، وأنّ ما بعده كلام آخر... وهذا هو قول أهل العلم من الصّحابة والتّابعين والقرّاء والفقهاء وأهل اللغة[1].

القول الثاني:

يرى البعض أنّ قوله تعالى "والرّاسخون في العلم" معطوف على لفظ الجلالة "الله" وهم يعلمون تأويله، وجملة "يقولون" نُصبت على الحال؛ أي: قائلين: آمنا به، وهذا القول مرويّ عن مجاهد، وجماعة من أهل العلم[2].

ثانيا: توضيح رأي ابن عاشور في وقف "وما يعلم تأويله إلّا الله والراسخون في العلم".

01/ معنى الراسخون في العلم عند ابن عاشور:

قال ابن عاشور: "فَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ: الثَّابِتُونَ فِيهِ الْعَارِفُونَ بِدَقَائِقِهِ، فَهُمْ يُحْسِنُونَ مَوَاقِعَ التَّأْوِيلِ، وَيَعْلَمُونَهُ"[3].

02/ القائلون أن جملة "والراسخون في العلم" معطوفة على ما قبلها عند ابن عاشور:

قال ابن عاشور: "وَإِلَى هَذَا التَّفْسِيرِ مَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَمُجَاهِدٌ، وَالرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَالشَّافِعِيَّةُ، وَابْنُ فَوْرَكٍ، وَالشَّيْخُ أَحْمَدُ الْقُرْطُبِيُّ، وَابْنُ عَطِيَّةَ"[4].

*حجة أصحاب قول أن جملة "والراسخون في العلم" معطوفة على ما قبلها " عند ابن عاشور:

01/ قال ابن عاشور: "وَيُؤَيِّدُ هَذَا أَنَّ اللَّهَ أَثْبَتَ لِلرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ فَضِيلَةً. وَوَصَفَهُمْ بِالرُّسُوخِ، فَآذَنَ بِأَنَّ لَهُمْ مَزِيَّةً فِي فَهْمِ الْمُتَشَابِهِ: لِأَنَّ الْمُحْكَمَ يَسْتَوِي فِي عِلْمِهِ جَمِيعُ مَنْ يَفْهَمُ الْكَلَامَ، فَفِي أَيِّ شَيْءٍ رُسُوخُهُمْ، وَحَكَى إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ فِي هَاتِهِ الْآيَةِ: «أَنَا مِمَّنْ يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ»"[5].

---

[1] – الوقف والابتداء، عبد الكريم إبراهيم عوض صالح، مرجع سابق، ص77-78.

[2] – المرجع نفسه، ص78.

[3] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج3، ص164.

[4] – المرجع نفسه، ج3، ص164.

[5] – المرجع نفسه، ج3، ص165.

02/ قال ابن عاشور: "وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ وَصْفُهُمْ بِالرُّسُوخِ فِي الْعِلْمِ فَإِنَّهُ دَلِيلٌ بَيِّنٌ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ الَّذِي أُثْبِتَ لِهَذَا الْفَرِيقِ، هُوَ حُكْمٌ مِنْ مَعْنَى الْعِلْمِ وَالْفَهْمِ فِي الْمُعْضِلَاتِ، وَهُوَ تَأْوِيلُ الْمُتَشَابِهِ، عَلَى أَنَّ أَصْلَ الْعَطْفِ هُوَ عَطْفُ الْمُفْرَدَاتِ دُونَ عَطْفِ الْجُمَلِ، فَيَكُونُ الرَّاسِخُونَ مَعْطُوفًا عَلَى اسْمِ الْجَلَالَةِ فَيَدْخُلُونَ فِي أَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ. وَلَوْ كَانَ الرَّاسِخُونَ مُبْتَدَأً وَجُمْلَة: «يَقُولُونَ ءامنّا بِهِ» خَبَرًا، لَكَانَ حَاصِلُ هَذَا الْخَبَرِ مِمَّا يَسْتَوِي فِيهِ سَائِرُ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ لَا زَيْغَ فِي قُلُوبِهِمْ، فَلَا يَكُونُ لِتَخْصِيصِ الرَّاسِخِينَ فَائِدَةٌ. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: «تَسْمِيَتُهُمْ رَاسِخِينَ تَقْتَضِي أَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ أَكْثَرَ مِنَ الْمُحْكَمِ الَّذِي يَسْتَوِي فِي عِلْمِهِ جَمِيع من يفهم كَلَام الْعَرَب، وَفِي أيّ شَيْء هُوَ رسوخهم إِذا لم يعلمُوا إِلّا مَا يُعلمهُ الْجَمِيعُ وَمَا الرُّسُوخُ إِلَّا الْمَعْرِفَةُ بِتَصَارِيفِ الْكَلَامِ بِقَرِيحَةٍ مُعَدَّةٍ»[1].

03/ قال ابن عاشور: "وَفِي قَوْلِهِ: وَما يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبابِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ الرَّاسِخِينَ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَ الْمُتَشَابِهِ"[2].

03/ القائلون أن الوقف على قوله "إلا الله"، وأنّ جملة "والراسخون في العلم" مستأنفة:

قال ابن عاشور: "وَهَذَا مَرْوِيٌّ عَنْ جُمْهُورِ السَّلَفِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ، وَعَائِشَةَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأُبَيٍّ، وَرَوَاهُ أَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ فِي جَامِعِ الْعُتْبِيَّةِ، وَقَالَهُ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَالْكِسَائِيُّ، وَالْأَخْفَشُ وَالْفَرَّاءُ، وَالْحَنَفِيَّةُ، وَإِلَيْهِ مَالَ فَخْرُ الدِّينِ"[3].

*حجة أصحاب قول القائلون أن الوقف على قوله "إلا الله"، وأنّ جملة "والراسخون في العلم" مستأنفة عند ابن عاشور:

01/ قال ابن عاشور: "وَاحْتَجَّ أَصْحَابُ الرَّأْيِ الثَّانِي، وَهُوَ رَأْيُ الْوَقْفِ عَلَى اسْمِ الْجَلَالَةِ: بِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنْ يَكُونَ جُمْلَةُ (وَالرَّاسِخُونَ) مُسْتَأْنَفَةً لِتَكُونَ مُعَادِلًا لِجُمْلَةِ: فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ، وَالتَّقْدِيرُ: وَأَمَّا الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ"[4].

[1] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج3، ص165.
[2] – المرجع نفسه، ج3، ص165.
[3] – المرجع نفسه، ج3، ص165.
[4] – المرجع نفسه، ج3، ص165.

02/ قال ابن عاشور: "وَاحْتَجُّوا أَيْضًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنا قَالَ الْفَخْرُ: لَوْ كَانُوا عَالِمِينَ بِتَأْوِيلِهِ لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْكَلَامِ فَائِدَةٌ إِذِ الْإِيمَانُ بِمَا ظَهَرَ مَعْنَاهُ أَمْرٌ غَيْرُ غَرِيبٍ"[1].

04/ ترجيح ابن عاشور للقول الأوّل "أن جملة "والرّاسخون في العلم" معطوفة على ما قبلها:

رغم اعتبار ابن عاشور للقولين إلّا أنّه رجّح رأي القول الأوّل؛

فممّا يدل على اعتباره للقولين قوله: "وَقَدِ اسْتَبَانَ لَكَ مِنْ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ: أَنَّ نَظْمَ الْآيَةِ جَاءَ عَلَى أَبْلَغِ مَا يُعَبَّرُ بِهِ فِي مَقَامٍ يَسَعُ طَائِفَتَيْنِ مِنْ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ فِي مُخْتَلِفِ الْعُصُورِ"[2].

وممّا يدل على ترجيحه للقول الأوّل ما يلي:

01/ قال ابن عاشور: "وَمَا ذَكَرْنَاهُ وَذَكَرَهُ ابْنُ عَطِيَّة لَا يعد وَأَن يَكُونَ تَرْجِيحًا لِأَحَدِ التَّفْسِيرَيْنِ، وَلَيْسَ إِبْطَالًا لِمُقَابِلِهِ إِذْ قَدْ يُوصَفُ بِالرُّسُوخِ مَنْ يُفَرِّقُ بَيْنَ مَا يَسْتَقِيمُ تَأْوِيلُهُ، وَمَا لَا مَطْمَعَ فِي تَأْوِيلِهِ"[3].

02/ ردَّ ابنُ عاشور على الحُجّة الأولى لأصحاب القول أنّ جملة "والراسخون في العلم" استئنافية فقال: "وَأَجَابَ التَّفْتَازَانِيُّ بِأَنَّ الْمُعَادِلَ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَذْكُورًا، بَلْ قَدْ يُحْذَفُ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ"[4].

03/ ردَّ ابنُ عاشور على الحجّة الثانية لأصحاب القول أنّ جملة "والرّاسخون في العلم" استئنافية –وإن كان الردّ مجملا، إلا أنه يفهم منه انتقاد ابن عاشور لهذا القول؛ فقال: "وَسَنُجِيبُ عَنْ هَذَا عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ. وَذَكَرَ الْفَخر حجَجًا أخر غَيْرَ مُسْتَقِيمَةٍ"[5].

[1] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق ، ج3، ص165.

[2] – المرجع نفسه، ج3، ص168.

[3] – المرجع نفسه، ج3، ص165.

[4] – المرجع نفسه، ج3، ص165.

[5] – المرجع نفسه، ج3، ص166.

ثالثا: أثر الوقف في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَاوِيلَهُۥٓ إِلاَّ ٱللَّهُ وَالرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾ [آل عمران: 7] عند ابن عاشور:

وقد نتج عن اختلاف الوقف في هذه الآية، اختلاف كبير بين علماء الأمّة في تأويل ما كان متشابها؛ حيث انقسموا إلى طريقتين بارزتين؛ طريقة السلف وطريقة الخلف.

قال ابن عاشور: "وَعَلَى الِاخْتِلَافِ فِي مَحْمَلِ الْعَطْفِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ انْبَنَى اخْتِلَافٌ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ فِي تَأْوِيلِ مَا كَانَ مُتَشَابِهًا: مِنْ آيَاتِ الْقُرْآنِ، وَمِنْ صِحَاحِ الْأَخْبَارِ، عَنِ النبيء صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فَكَانَ رَأْيُ فَرِيقٍ مِنْهُمُ الْإِيمَانَ بِهَا، عَلَى إِبْهَامِهَا وَإِجْمَالِهَا، وَتَفْوِيضَ الْعِلْمِ بِكُنْهِ الْمُرَادِ مِنْهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ سَلَفِ عُلَمَائِنَا، قَبْلَ ظُهُورِ شُكُوكِ الْمُلْحِدِينَ أَوِ الْمُتَعَلِّمِينَ، وَذَلِكَ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَبَعْضِ عَصْرِ تَابِعِيهِمْ، وَيُعَبَّرُ عَنْهَا بِطَرِيقَةِ السَّلَفِ، وَيَقُولُونَ: طَرِيقَةُ السَّلَفِ أَسْلَمُ، أَيْ أَشَدُّ سَلَامَةً لَهُمْ مِنْ أَنْ يَتَأَوَّلُوا تَأْوِيلَاتٍ لَا يُدْرَى مَدَى مَا تُفْضِي إِلَيْهِ مِنْ أُمُورٍ لَا تَلِيقُ بِجَلَالِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا تَتَّسِقُ مَعَ مَا شَرَعَهُ لِلنَّاسِ مِنَ الشَّرَائِعِ، مَعَ مَا رَأَوْا مِنِ اقْتِنَاعِ أَهْلِ عَصْرِهِمْ بِطَرِيقَتِهِمْ، وَانْصِرَافِهِمْ عَنِ التَّعَمُّقِ فِي طَلَبِ التَّأْوِيلِ.

وَكَانَ رَأْيُ جُمْهُورِ مَنْ جَاءَ بَعْدَ عَصْرِ السَّلَفِ تَأْوِيلَهَا بِمَعَانٍ مِنْ طَرَائِقِ اسْتِعْمَالِ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ الْبَلِيغِ مِنْ مَجَازٍ، وَاسْتِعَارَةٍ، وَتَمْثِيلٍ، مَعَ وُجُودِ الدَّاعِي إِلَى التَّأْوِيلِ، وَهُوَ تَعَطُّشُ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ اعْتَادُوا التَّفَكُّرَ وَالنَّظَرَ وَفَهْمَ الْجَمْعِ بَيْنَ أَدِلَّةِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَيُعَبَّرُ عَنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ بِطَرِيقَةِ الْخَلَفِ، وَيَقُولُونَ: طَرِيقَة الْخلف أَعلم، أَيْ أَنْسَبُ بِقَوَاعِدِ الْعِلْمِ وَأَقْوَى فِي تَحْصِيلِ الْعلم الْقَاطِعِ لِجِدَالِ الْمُلْحِدِينَ، وَالْمَقْنَعِ لِمَنْ يَتَطَلَّبُونَ الْحَقَائِقَ مِنَ الْمُتَعَلِّمِينَ، وَقَدْ يَصِفُونَهَا بِأَنَّهَا أَحْكَمُ أَيْ أَشَدُّ إِحْكَامًا لِأَنَّهَا تُقْنِعُ أَصْحَابَ الْأَغْرَاضِ كُلَّهُمْ. وَقَدْ وَقَعَ هَذَانِ الْوَصْفَانِ فِي كَلَامِ الْمُفَسِّرِينَ وَعُلَمَاءِ الْأُصُولِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى تَعْيِينِ أَوّل من صَدرا"[1].

[1] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج3، ص165-167.

رابعا: علوم أخرى ارتبطت بهذه الآية ذكرها ابن عاشور:

01/ علم العقيدة:

حين تناول ابن عاشور تأويل آيات الصفات: في قَوْلِهِ تعالى: ﴿بَنَيْنَاهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: 47]، وَقَوْلِهِ تعالى: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: 46]، وقَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ 4﴾ [طه: 4]، وَقَوْلِهِ تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَّاتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: 208]؛ حيث قال: "فَمِثْلُ ذَلِكَ مَقْطُوعٌ بِوُجُوبِ تَأْوِيلِهِ وَلَا يَدَّعِي أَحَدٌ، أَنَّ مَا أَوَّلَهُ بِهِ هُوَ الْمُرَادُ مِنْهُ وَلَكِنَّهُ وَجْهٌ تَابِعٌ لِإِمْكَانِ التَّأْوِيلِ"[1].

02/ علم الأصول:

حين تناول ابن عاشور معنى الحقيقة والمجاز، فقال: "فَكَمْ مِنْ إِطْلَاقٍ مَجَازِيٍّ لِلَفْظٍ هُوَ أَسْبَقُ إِلَى الْأَفْهَامِ مِنْ إِطْلَاقِهِ الْحَقِيقِيِّ"[2]، وقال أيضا: "وَلَيْسَ قَوْلُهُمْ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ بِأَنَّ الْحَقِيقَةَ أَرْجَحُ مِنَ الْمَجَازِ بِمَقْبُولٍ عَلَى عُمُومِهِ"[3].

وقال أيضا: "وَاعْلَمْ أَنَّ التَّأْوِيلَ مِنْهُ مَا هُوَ وَاضِحٌ بَيِّنٌ، فَصَرْفُ اللَّفْظِ الْمُتَشَابِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى ذَلِكَ التَّأْوِيلِ يُعَادِلُ حَمْلَ اللَّفْظِ عَلَى أَحَدِ مَعْنَيَيْهِ الْمَشْهُورَيْنِ لِأَجْلِ كَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي الْمَعْنَى غَيْرِ الظَّاهِرِ مِنْهُ"[4].

03/ علم النحو:

قال الله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَاوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾ [آل عمران: 7]

*على القول الأول: أن جملة "والراسخون في العلم" معطوفة؛ تكون جملة يقولون آمنا به حال، قال ابن عاشور: "وَقَوْلُهُ: يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ حَالٌ مِنَ (الرَّاسِخُونَ) أَيْ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ"[5]؛ أي: على تقدير: يعلم تأويله الله والراسخون في العلم قائلين آمنا به.

---

[1] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج3، ص168.

[2] – المرجع نفسه، ج3، ص167.

[3] – المرجع نفسه، ج3، ص167.

[4] – المرجع نفسه، ج3، ص167.

[5] – المرجع نفسه، ج3، ص168.

*وعلى القول الثاني: أن جملة "والراسخون في العلم" استئنافية؛ تكون جملة يقولون آمنا به خبر، قال ابن عاشور: "وَعَلَى قَوْلِ الْمُتَقَدِّمِينَ يَكُونُ قَوْلُهُ: يَقُولُونَ خَبرا، وَقَوْلهمْ: آمَنَّا بِهِ آمَنَّا بِكَوْنِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَإِنْ لَمْ نَفْهَمْ مَعْنَاهُ"[1]؛ أي: على تقدير: والراسخون في العلم قائلون آمنا به. فتكون قائلون خبرا للمبتدأ الرّاسخون.

المطلب الثّالث: أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿ قُتِلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ [آل عمران: 146]

تناولنا في هذا المطلب نوع الوقف عند أهل الاختصاص وعند ابن عاشور، ثم بيان أثر اختلاف الوقف على معنى الآية، ثم ألحقنا آخر المطلب علوما أخرى ارتبطت بالآية، وهي كالآتي:

أولا: نوع الوقف عند أهل الاختصاص:

اختلفتْ القراءة في كلمة "قُتِل" في بعض القراءات "قُتِل" وفي بعضها "قَاتَلَ"، واختلف أهل الاختصاص في هذا الوقف، منهم من يرى الوقف على "قتل" أو "قاتل" ومنهم من يرى وصلها بـ "معه ربيّون كثير".

01/ القائلون بالوقف على "قُتِل" أو "قاتل":

قال الدّاني:"{وكأيّ من نبي قاتل} كاف، إذا أسند القتل إلى النبي ﷺ بتأويل: قُتِل النبي، ومعه جموع كثيرة فما وهنوا لقتل نبيهم. وهذا الاختيار، لأن الآية لذلك السبب نزلت"[2].

02/ القائلون بوصل "قُتِل" أو "قاتل" بـ "معه ربيون كثير":

قال الدّاني: "... فإن أسند القتل إلى ((الربيّين)) كأنّه قال: قُتِل بعضُهم، فما وَهَنَ الباقون لقَتْل مَن قُتِل منهم، ولا ضعفوا ولا استكانوا، فعلى هذا لم يكف الوقف على ((قتل)) لأنّ ((الرّبّيّون)) مرفوعون به، وكذلك من قرأ ((قاتل))"[3].

[1] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج3، ص168.

[2] – المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الداني، مصدر سابق، ص45.

[3] – المصدر نفسه، ص46

فعلى القول بالوقف على "قُتِل" أو "قاتل"، يكون معنى الآية: وكأيّن من نبيّ قُتِل ومعه ربيّون كثير فما وهن هؤلاء الربيّون لقَتْلِ نبيّهم.

وعلى القول بوصل "قُتِل" أو "قَاتَل" بـ "معه ربيّون كثير"، يكون معنى الآية: وكأيّن من نبيّ معه ربيّون كثير، فقُتِلَ بعضُهم، وما وَهَنَ بعضُهُم الآخرُ لقَتْلِ مَنْ قُتِلَ منهم.

ثانيا: توضيح رأي ابن عاشور في وقف ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ [آل عمران: 146]

ذهب ابن عاشور إلى ما ذهب إليه أهل الاختصاص؛ أنّ الوقف في هذه الآية وقفان؛ قد يكون على كلمة "قاتل" وقد يكون على كلمة " كثير"، قال ابن عاشور: "وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ [آل عمران: 146] بِاخْتِلَافِ الْمَعْنَى إِذَا وُقِفَ على قَوْله قَاتَلَ، أَوْ عَلَى قَوْلِهِ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ"[1].

ثالثا: أثر الوقف على قوله تعالى: ﴿ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ عند ابن عاشور:

يرى ابن عاشور، كغيره من العلماء أنّ معنى الآية يختلف باختلاف الوقف؛ فإذا وقفنا على كلمة "قاتل" يكون لها معنى، وإذا وقفنا على كلمة "كثير" يكون لها معنى مغاير، قال ابن عاشور: "فَقَدْ يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى بِاخْتِلَافِ الْوَقْفِ... فَإِذَا وَقَفَ عِنْد كلمة "قَاتَلَ" كَانَ الْمَعْنَى أَنَّ أَنْبِيَاءَ كَثِيرِينَ قَتَلَهُمْ قَوْمُهُمْ وَأَعْدَاؤُهُمْ، وَمَعَ الْأَنْبِيَاءِ أَصْحَابُهُمْ فَمَا تَزَلْزَلُوا لِقَتْلِ أَنْبِيَائِهِمْ... وَإِذَا وصل قَوْله: "قَاتَلَ" عِنْدَ قَوْلِهِ "كَثِيرٌ" كَانَ الْمَعْنَى أَنَّ أَنْبِيَاءَ كَثِيرِينَ قُتِلَ مَعَهُمْ رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ التَّقْوَى فَمَا وَهَنَ مَنْ بَقِيَ بَعْدَهُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ..."[2].

ثم بيّن ابن عاشور أن نظم الآية من النظم البديع ليكون صالحا للمعنيين معا، قال ابن عاشور: "وَجَاءَتْ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى هَذَا النَّظْمِ الْبَدِيعِ الصَّالِحِ لِحَمْلِ الْكَلَامِ عَلَى تَثْبِيتِ الْمُسْلِمِينَ فِي حَالِ الْهَزِيمَةِ وَفِي حَالِ الْإِرْجَافِ بِقَتْلِ النَّبِيءِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى الْوَجْهَيْنِ فِي مَوْقِعِ جُمْلَةِ مَعَهُ رِبِّيُّونَ يَخْتَلِفُ حُسْنُ الْوَقْفِ عَلَى كَلِمَةِ (قُتِلَ) أَوْ عَلَى كلمة (كثير)"[3].

---

[1]- التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج1، ص97.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص82

[3]- المرجع نفسه، ج4، ص118.

رابعا: علوم أخرى ارتبطت بهذه الآية ذكرها ابن عاشور:

01/ اللغة:

أ-الوصف بـ "قليل" أو "كثير":

ذكر ابن عاشور فائدة، أنّ كلمة "قليل" وكلمة "كثير" على صيغة الإفراد، وتجيء صفة للجمع، فقال: "وَقَوْلُهُ: كَثِيرٌ صِفَةُ رِبِّيُّونَ وَجِيءَ بِهِ عَلَى صِيغَةِ الْإِفْرَادِ، مَعَ أَنَّ الْمَوْصُوفَ جَمْعٌ، لِأَنَّ لَفْظَ كَثِيرٌ وَقَلِيل يُعَامل موصوفهما مُعَامَلَةَ لِفَظِ شَيْءٍ أَوْ عَدَدٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيراً وَنِسَآءً ﴾ [النساء: 1]، وَقَالَ: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنَ اَهْلِ الْكِتَٰبِ﴾ [البقرة: 108]، وَقَالَ: ﴿ وَاذْكُرُوٓاْ إِذَ اَنتُمْ قَلِيلٌ ﴾ [الأنفال: 26]، وَقَالَ: ﴿ اِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوَ اَرِيٰكَهُمْ كَثِيراً ﴾ [الأنفال: 44]"[1].

ب-الفرق بين الوهن والضَّعف والاستكانة:

ذكر ابن عاشور فائدة نفيسة في الفرق بين الوهن والضَّعف والاستكانة المذكورات في الآية، وحِكْمَة ترتيبها بهذا الشكل، فقال: "وَجَمَعَ بَيْنَ الْوَهَنِ وَالضَّعْفِ، وَهُمَا مُتَقَارِبَانِ تَقَارُبًا قَرِيبًا مِنَ التَّرَادُفِ فَالْوَهَنُ قِلَّةُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْعَمَلِ، وَعَلَى النُّهُوضِ فِي الْأَمْرِ، وَفِعْلُهُ كَوَعَدَ وَوَرِثَ وَكَرُمَ. وَالضَّعْفُ- بِضَمِّ الضَّادِ وَفَتْحِهَا- ضِدُّ الْقُوَّةِ فِي الْبَدَنِ، وَهُمَا هُنَا مَجَازَانِ، فَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ إِلَى خَوَرِ الْعَزِيمَةِ، وَدَبِيبِ الْيَأْسِ فِي النُّفُوسِ وَالْفِكْرِ، وَالثَّانِي أَقْرَبُ إِلَى الِاسْتِسْلَامِ وَالْفَشَلِ فِي الْمُقَاوَمَةِ، وَأَمَّا الِاسْتِكَانَةُ فَهِيَ الْخُضُوعُ وَالْمَذَلَّةُ لِلْعَدُوِّ. وَمِنَ اللَّطَائِفِ تَرْتِيبُهَا فِي الذِّكْرِ عَلَى حَسَبِ تَرْتِيبِهَا فِي الْحُصُولِ: فَإِنَّهُ إِذَا خَارَتِ الْعَزِيمَةُ فَشَلَتِ الْأَعْضَاءُ، وَجَاء الاستسلام، فتبعته الْمَذَلَّةُ وَالْخُضُوعُ لِلْعَدُوِّ"[2].

02/ النحو:

نقل ابن عاشور فوائد نحوية تتعلق بكلمة "كأين" فقال ابن عاشور: "«وَكَأَيِّنْ» كَلِمَةٌ بِمَعْنَى التَّكْثِيرِ، قِيلَ: هِيَ بَسِيطَةٌ مَوْضُوعَةٌ لِلتَّكْثِيرِ، وَقِيلَ: هِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ كَافِ التَّشْبِيهِ وَأَيِّ الِاسْتِفْهَامِيَّةِ وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ"[3]، ثم قال: "وَالْأَظْهَرُ أَنَّهَا بَسِيطَةٌ وَفِيهَا لُغَاتٌ أَرْبَعُ،

[1]- التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج4، ص118.

[2]- المرجع نفسه، ج4، ص118-119.

[3]- المرجع نفسه، ج4، ص116.

أَشْهَرُهَا فِي النَّثْرِ كَأَيِّنْ بِوَزْنِ كَعَيِّنْ"[1]، ثم قال: "وَأَكْثَرُ مَا وَقَعَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ هُوَ كَأَيِّنْ لِأَنَّهَا أَخَفُّ فِي النَّظْمِ وَأَسْعَدُ بِأَكْثَرِ الْمَوَازِينِ فِي أَوَائِلِ الأبيات وأواسطها بِخِلَافِ كَائِنٍ، قَالَ الزَّجَّاجُ: اللُّغَتَانِ الْجَيِّدَتَانِ كَأَيِّنٍ وَكَائِنٍ"[2].

03/ القراءات:

أ-اختلفت القراءات في قراءة كلمة "كأيّن"؛

فالجمهور قرأها: كَأَيِّنْ؛ بكاف مفتوحة ثم همزة مفتوحة ثم ياء مكسورة مشددة.

وابن كثير قرأها: كَائِنْ؛ بكاف مفتوحة ثم ألف مدية ثم همزة مكسورة.

قال ابن عاشور: "وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ وَكَأَيِّنْ بِهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ بَعْدَ الْكَافِ وَيَاءٍ تَحْتِيَّةٍ مُشَدَّدَةٍ بَعْدَ الْهَمْزَةِ، عَلَى وَزْنِ كَلِمَةٍ كَصَيِّبٍ وَقَرَأَهُ ابْنُ كثير كَأَيِّنْ بِأَلِفٍ بَعْدَ الْكَافِ وَهَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ بَعْدَ الْأَلِفِ بِوَزْنِ كَاهِنٍ"[3].

ب- اختلفت القراءات في قراءة كلمة "قتل"؛

منهم من قرأها "قُتِلَ" مبنية للمجهول، ومنهم من قرأها "قَاتَلَ" بصيغة المفاعلة، قال ابن عاشور: "وَقَرَأَ نَافِعٌ، وَابْنُ كَثِيرٍ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَيَعْقُوبُ، وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ: (قُتِلَ) بِصِيغَةِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ، وَقَرَأَهُ ابْنُ عَامِرٍ، وَحَمْزَةُ، وَعَاصِمٌ، وَالْكِسَائِيُّ، وَخَلَفٌ، وَأَبُو جَعْفَرٍ: (قَاتَلَ) بِصِيغَةِ الْمُفَاعَلَةِ"[4].

المطلب الرّابع: أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَۛ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ... ﴾ [المائدة: 34]

تناولنا في هذا المطلب نوع الوقف عند أهل الاختصاص وعند ابن عاشور، ثم بيان أثر اختلاف الوقف على معنى الآية، ثم ألحقنا آخر المطلب علوما أخرى ارتبطت بالآية، وهي كالآتي:

[1]- التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج4، ص116.

[2]- المرجع نفسه، ج4، ص116.

[3]- المرجع نفسه، ج4، ص117.

[4]- المرجع نفسه، ج4، ص118.

أولا: نوع الوقف عند أهل الاختصاص:

اختلف أهل الاختصاص في الوقف على (من أجل ذلك)، واختار أكثر أهل الاختصاص عدم الوقف عليها، بل وصلها بما بعدها.

01/ القائلون بوصل "من أجل ذلك" بما بعدها:

قال الدّاني: "{قال لأقتلنك} كاف... ومثله {من النادمين} وكذلك رؤوس الآي قبل وبعد"[1]. وقال ابن الأنباري: "(فأصبح من النادمين) وقف حسن"[2]. وقال النّحاس: "{فأصبح من النادمين} تمام على قول أكثر أهل اللغة"[3].

فأصحاب هذا القول يرؤن أنّ الوقف على (النادمين)، ويفهم من كلامهم وصل (من أجل ذلك) بما بعدها.

02/ القائلون بالوقف على "من أجل ذلك":

قال الداني: "وقال نافع: {من أجل ذلك} تمام، فجعل ((من)) صلة لـ ((النادمين)) أو لقوله ((فأصبح))"[4]. وقال ابن الأنباري: "قال أبو بكر: فإن ذهب ذاهب إلى أنّ (من) صلة لـ «النادمين» والمعنى «فأصبح من الذين ندموا من أجل قتل قابيل هابيل»، أو إلى أنّ (من) صلة لـ «أصبح»، ينوي بها «فأصبح من أجل قتله أخاه من النادمين» كان الوقف على (من أجل ذلك) جائزًا"[5]. وقال النّحاس: "وزعم نافع أنّ التّمام {فأصبح من النادمين من أجل ذلك}"[6].

---

[1] – المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الداني، مصدر سابق، ص60.

[2] – إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري، مصدر سابق، ج2، ص617.

[3] – القطع والائتناف، النَّحَّاس، مصدر سابق، ص202.

[4] – المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الداني، مصدر سابق، ص60.

[5] – إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري، مصدر سابق، ج2، ص617-618.

[6] – القطع والائتناف، النَّحَّاس، مصدر سابق، ص202.

03/ الترجيح بين القولين:

قال ابن الأنباري: "وقال قوم لا معرفة لهم بالعربية: الوقف (من أجل ذلك)، وهذا غلط منهم لأنّ (من) صلة لـ (كتبنا)، كأنّه قال: «من أجل قتل قابيل هابيل كتبنا على بني إسرائيل» فلا يتمّ الوقف على الصّلة دون الموصول"[1].

وقال أيضا: "والاختيار الأوّل، أعني الوقف على (النادمين)"[2]؛ أي: أختار الرأي الأول وهو الوقف على النادمين.

قال الدّاني: "والوجه أن تكون ((من)) صلة لـ ((كتبنا)) بتقدير: من أجل قتل قابيل هابيل كتبنا على بني إسرائيل. وهو قول الضحاك، فلا تفصل من ذلك"[3]؛ أي: والوجه الصحيح وصل "من أجل ذلك" بما بعدها لتعلقها بها.

قال النّحاس: "قال أبو جعفر: وهذا قول –أي: القول بالوقف على "من أجل ذلك" – خارج عن قول أهل التأويل لأنّهم يقولون من أجل قتل ابن آدم أخاه كتبنا على بني إسرائيل، وفي الحديث ما تقتل نفس إلى يوم القيامة إلا كان على ابن آدم منها وزر لأنّه الذي سنّ القتل"[4].

ثانيا: توضيح رأي ابن عاشور في وقف "من أجل ذلك".

يرى ابن عاشور أنّ الوقف يكون على (النادمين) قولا واحدا، وأنّ (من أجل ذلك) توصل بما بعدها لتعلقها بها؛ حيث قال: " يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَجْلِ ذلِكَ تَعْلِيلًا لِكَتَبْنا، وَهُوَ مَبْدَأُ الْجُمْلَةِ، وَيَكُونُ مُنْتَهَى الَّتِي قَبْلَهَا قَوْلَهُ: (مِنَ النَّادِمِينَ)، وَلَيْسَ قَوْلُهُ مِنْ أَجْلِ ذلِكَ معلّقا بِـ «النَّادِمِينَ» تَعْلِيلًا لَهُ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِمُفَادِ الْفَاءِ فِي قَوْله (فَأَصْبَحَ)، ومِنْ لِلِابْتِدَاءِ"[5]، وقال في معنى الآية: "وَضَمِيرُ «أَنَّهُ» ضَمِيرُ الشَّأْنِ، أَيْ كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ شَأْنًا مُهِمًّا هُوَ مُمَاثَلَةُ قَتْلِ نَفْسٍ

[1] – إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري، مصدر سابق، ج2، ص617.
[2] – المصدر نفسه، ج2، ص618.
[3] – المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الداني، مصدر سابق، ص60.
[4] – القطع والائتناف، النَّحَّاس، مصدر سابق، ص202.
[5] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج6، ص175.

وَاحِدَةٍ بِغَيْرِ حَقٍّ لِقَتْلِ الْقَاتِلِ النَّاسَ أَجْمَعِينَ"[1]، ثم قال أيضا: "وَمَفْعُولُ كَتَبْنا مَأْخُوذٌ مِنْ جُمْلَةِ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ، وَتَقْدِيرُهُ: كَتَبْنَا مُشَابَهَةَ قَتْلِ نَفْسٍ بِغَيْرِ نَفْسٍ إِلَخْ بِقَتْلِ النَّاسِ أَجْمَعِينَ فِي عَظِيمِ الْجُرْمِ"[2].

وبناء على هذا لم يتطرّق ابن عاشور للقول الثاني مطلقا؛ وهو القول بالوقف على "من أجل ذلك" واستئناف الكلام بـ "كتبنا على بني إسرائيل"، ومن هنا يتبيّن جزءا من طريقة ابن عاشور في تناول الوقوف وهو الإعراض عمّا اتفق على ضعفه.

ثالثا: علوم أخرى ارتبطت بهذه الآية ذكرها ابن عاشور:

01/ القراءات:

بيّن ابن عاشور كيفيّة قراءة "من أجل" وأنّ لها ثلاث قراءات:

قراءة الجمهور: بسكون نون (مِنْ) وإظهار همزة (أَجْلِ): مِنْ أَجْلِ.

قراءة ورش عن نافع: بفتح نون (مِنَ) وحذف همزة (اجْلِ): مِنَ اجْلِ.

قراءة أبي جعفر: بكسر نون (مِنِ) وحذف همزة (اجْلِ): مِنِ اجْلِ.

قال ابن عاشور: "وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ مِنْ أَجْلِ ذلِكَ- بِسُكُونِ نُونِ (مِنْ) وَإِظْهَارِ هَمْزَةِ (أَجْلِ) -. وَقِرَاءَةُ وَرْشٍ عَنْ نَافِعٍ- بِفَتْحِ النُّونِ وَحَذْفِ هَمْزَةِ اجْلِ- عَلَى طَرِيقَتِهِ. وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ مِنْ أَجْلِ ذلِكَ- بِكَسْرِ نُونِ (مِنْ) وَحَذْفِ هَمْزَةِ أَجْلِ بَعْدَ نَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى النُّونِ فَصَارَتْ غَيْرَ مَنْطُوقٍ بِهَا"[3].

02/ حِكَم وفوائد من وصل "من أجل ذلك" بـ "كتبنا على بني إسرائيل".

ذكر ابن عاشور عدة حكم وفوائد مستنبطة أشارت إليها الآية، منها:

01- قال ابن عاشور: "وَهَذَا بَيَانُ أَنَّ قَتْلَ النَّفْسِ بِغَيْرِ حَقٍّ جُرْمٌ فَظِيعٌ، كَفَظَاعَةِ قَتْلِ النَّاسِ كُلِّهِمْ"[4].

---

[1] - التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج6، ص176.

[2] - المرجع نفسه، ج6، ص176.

[3] - المرجع نفسه، ج6، ص176.

[4] - المرجع نفسه، ج6، ص177.

02- قال ابن عاشور: "وَالْمَقْصُودُ –أي: من آية "من أجل ذلك" – التَّوْطِئَةُ لِمَشْرُوعِيَّةِ الْقِصَاصِ الْمُصَرَّحِ بِهِ فِي الْآيَةِ الْآتِيَةِ وَكَتَبْنا عَلَيْهِمْ فِيها أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ"[1] [الْمَائِدَة: 45] الْآيَةَ.

03- قال ابن عاشور: "وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْإِخْبَارِ بِمَا كُتِبَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بَيَانٌ لِلْمُسْلِمِينَ أَنَّ حُكْمَ الْقِصَاصِ شَرْعٌ سَالِفٌ وَمُرَادٌ لِلَّهِ قَدِيمٌ، لِأَنَّ لِمَعْرِفَةِ تَارِيخِ الشَّرَائِعِ تَبْصِرَةً لِلْمُتَفَقِّهِينَ وَتَطْمِينًا لِنُفُوسِ الْمُخَاطَبِينَ وَإِزَالَةً لِمَا عَسَى أَنْ يَعْتَرِضَ مِنَ الشُّبَهِ فِي أَحْكَامٍ خَفِيَتْ مَصَالِحُهَا، كَمَشْرُوعِيَّةِ الْقِصَاصِ، فَإِنَّهُ قَدْ يَبْدُو لِلْأَنْظَارِ الْقَاصِرَةِ أَنَّهُ مُدَاوَاةٌ بِمِثْلِ الدَّاءِ الْمُتَدَاوَى مِنْهُ حَتَّى دَعَا ذَلِكَ الِاشْتِبَاهُ بَعْضَ الْأُمَمِ إِلَى إِبْطَالِ حُكْمِ الْقِصَاصِ بِعِلَّةِ أَنَّهُمْ لَا يُعَاقِبُونَ الْمُذْنِبَ بِذَنْبٍ آخَرَ، وَهِيَ غَفْلَةٌ دَقَّ مَسْلَكُهَا عَنِ انْحِصَارِ الِارْتِدَاعِ عَنِ الْقَتْلِ فِي تَحَقُّقِ الْمُجَازَاةِ بِالْقَتْلِ لِأَنَّ النُّفُوسَ جُبِلَتْ عَلَى حُبِّ الْبَقَاءِ وَعَلَى حُبِّ إِرْضَاءِ الْقُوَّةِ الْغَضَبِيَّةِ، فَإِذَا عَلِمَ عِنْدَ الْغَضَبِ أَنَّهُ إِذَا قَتَلَ فَجَزَاؤُهُ الْقَتْلُ ارْتَدَعَ، وَإِذَا طَمِعَ فِي أَنْ يَكُونَ الْجَزَاءُ دُونَ الْقَتْلِ أَقْدَمَ عَلَى إِرْضَاءِ قُوَّتِهِ الْغَضَبِيَّةِ، ثُمَّ عَلَّلَ نَفْسَهُ بِأَنَّ مَا دُونَ الْقِصَاصِ يُمْكِنُ الصَّبْرُ عَلَيْهِ وَالتَّفَادِي مِنْهُ... وَلِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَكُمْ فِي الْقِصاصِ حَياةٌ يَا أُولِي الْأَلْبابِ"[2] [الْبَقَرَة: 179] .

04- قال ابن عاشور: "وَمَعْنَى التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ: فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً حَثُّ جَمِيعِ الْأُمَّةِ عَلَى تَعَقُّبِ قَاتِلِ النَّفْسِ وَأَخْذِهِ أَيْنَمَا ثُقِفَ وَالِامْتِنَاعِ مِنْ إِيوَائِهِ أَوِ السَّتْرِ عَلَيْهِ، كُلٌّ مُخَاطَبٌ عَلَى حَسَبِ مَقْدِرَتِهِ وَبِقَدْرِ بَسْطَةِ يَدِهِ فِي الْأَرْضِ، مِنْ وُلَاةِ الْأُمُورِ إِلَى عَامَّةِ النَّاسِ. فَالْمَقْصُودُ مِنْ ذَلِكَ التَّشْبِيهِ تَهْوِيلُ الْقَتْلِ وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ أَنَّهُ قَدْ قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا"[3].

05- قال ابن عاشور –مبيّنا الحكمة من قبول العفو من أولياء الدّم-:"عَلَى أَنَّ فِيهِ مَعْنًى نَفْسَانِيًّا جَلِيلًا، وَهُوَ أَنَّ الدَّاعِيَ الَّذِي يَقْدُمُ بِالْقَاتِلِ عَلَى الْقَتْلِ يَرْجِعُ إِلَى تَرْجِيحِ إِرْضَاءِ الدَّاعِي النَّفْسَانِيِّ النَّاشِئِ عَنِ الْغَضَبِ وَحُبِّ الِانْتِقَامِ عَلَى دَوَاعِي احْتِرَامِ الْحَقِّ وَزَجْرِ النَّفْسِ وَالنَّظَرِ فِي عَوَاقِبِ الْفِعْلِ مِنْ نُظُمِ الْعَالَمِ، فَالَّذِي كَانَ مِنْ حِيلَتِهِ تَرْجِيحُ ذَلِكَ الدَّاعِي الطَّفِيفِ عَلَى جُمْلَةِ

[1] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج6، ص177.
[2] – المرجع نفسه، ج6، ص177-178.
[3] – المرجع نفسه، ج6، ص178.

هَذِهِ الْمَعَانِي الشَّرِيفَةِ فَذَلِكَ ذُو نَفْسٍ يُوشِكُ أَنْ تَدْعُوَهُ دَوْمًا إِلَى هَضْمِ الْحُقُوقِ، فَكُلَّمَا سَنَحَتْ لَهُ الْفُرْصَةُ قَتَلَ، وَلَوْ دَعَتْهُ أَنْ يَقْتُلَ النَّاسَ جَمِيعًا لَفَعَلَ"[1].

06- قال ابن عاشور: "وَلَكَ أَنْ تَجْعَلَ الْمَقْصِدَ مِنَ التَّشْبِيهِ تَوْجِيهَ حُكْمِ الْقِصَاصِ وَحَقِّيَّتِهِ، وَأَنَّهُ مَنْظُورٌ فِيهِ لِحَقِّ الْمَقْتُولِ بِحَيْثُ لَوْ تَمَكَّنَ لَمَا رَضِيَ إِلَّا بِجَزَاءِ قَاتِلِهِ بِمِثْلِ جُرْمِهِ"[2].

وبعد ذكر هذه الحكم والفوائد والأسرار، ختم ابن عاشور كلامه بقوله: "فَلَا يَتَعَجَّبُ أَحَدٌ مِنْ حُكْمِ الْقِصَاصِ قَائِلًا: كَيْفَ نُصْلِحُ الْعَالَمَ بِمِثْلِ مَا فَسَدَ بِهِ، وَكَيْفَ نُدَاوِي الدَّاءَ بِدَاءٍ آخَرَ"[3].

المطلب الخامس: أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّمَا ٱلۡأٓيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِۖ وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ 110﴾ [الأنعام: 110]

تناولنا في هذا المطلب نوع الوقف عند أهل الاختصاص وعند ابن عاشور، ثم بيان أثر اختلاف الوقف على معنى الآية، ثم ألحقنا آخر المطلب علوما أخرى ارتبطت بالآية، وهي كالآتي:

أولا: نوع الوقف عند أهل الاختصاص:

الوقف في هذه الآية مختلف حسب قراءة "إنّها" أو "أنّها" بالكسر أو بالفتح.

01/ قراءة "إنها" بالكسر، يكون الوقف فيها على "وما يشعركم":

قال ابن الأنباري: "وقوله تعالى: ﴿ وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ ﴾ [الأنعام: 110]، كان مجاهد وابن كثير وأبو عمرو يقرؤونها بالكسر،... فمن قرأ: (إنها) بالكسر وقف على (وما يشعركم) وابتدأ: (إنها)"[4].

قال الدّاني: "ومن قرأ {إنها إذا جاءت} بكسر الهمزة وقف على ((وما يشعركم)) وهو تام. والتقدير: وما يشعركم إيمانكم، ثم ابتدأ فأوجب فقال: ((إنها)) فذاك منقطع مما قبله"[5].

---

[1] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج6، ص178.

[2] – المرجع نفسه، ج6، ص178.

[3] – المرجع نفسه، ج6، ص178.

[4] – إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري، مصدر سابق، ج2 ص642.

[5] – المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الداني، مصدر سابق، ص70.

وذكر الدّاني بسنده إلى قنبل فقال: "... قال قنبل: سمعت أحمد بن مُحَمَّد القواس يقول: نحن نقف حيث انقطع النَّفَس إلا في ثلاثة مواضع نتعمد الوقف عليها تعمداً"[1]، وذكر منها "وفي الأنعام ((وما يشعركم)) ثم نبتدئ ((إنها إذا جاءت)) بكسر الهمزة"[2].

02/ قراءة "أنها" بالفتح؛ فيها مذهبان: التخيير بين الوقف على "وما يشعركم" ووصلها بما بعدها ، أو وصل "وما يشعركم" بما بعدها فقط:

قال ابن الأنباري: "وكان أبو جعفر وشيبة ونافع والأعمش وحمزة يقرؤون: (أنها) بالفتح"[3].

المذهب الأول: التخيير بين الوقف على "وما يشعركم" ووصلها بما بعدها:

قال ابن الأنباري: "ومن قرأ: (أنها) بالفتح كان له مذهبان: أحدهما أن يكون المعنى «وما يشعركم بأنهم يؤمنون أولا يؤمنون ونحن نقلب أفئدتهم». فعلى هذا المذهب لا يحسن الوقف على (يشعركم) لأن (أن) متعلقة به، والوجه الآخر أن يكون المعنى «وما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون» فيحسن الوقف على (يشعركم) والابتداء بـ (أن) مفتوحة. حُكي عن العرب: «ما أدري أنك صاحبها» المعنى «لعلك صاحبها "[4].

قال النّحاس: "ومن قرأ (أنها) بالفتح فذهب إلى قول الخليل وجاز الوقف على (وما يشعركم) لأن (أنّها) عندهما بمعنى (لعلها) وحكى الخليل عن العرب - أتيت السوق أنك تشتري لي كذا بمعنى لعلك"[5].

قال الدّاني: "وقد أجاز ابن الأنباري وابن النّحاس الوقف على ما قبلها – أي: أنها- والابتداء بها إذا قدرت بمعنى ((لعلها)) لأن فيها معنى الإيجاب"[6].

---

[1] – المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الداني، مصدر سابق، ص70.

[2] – المصدر نفسه، ص70.

[3] – إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري، مصدر سابق، ج2 ص642.

[4] – المصدر نفسه، ج2 ص642

[5] – القطع والائتناف، النَّحَّاس، مصدر سابق، ص236-237.

[6] – المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الداني، مصدر سابق، ص70.

المذهب الثاني: وصل "وما يشعركم" بما بعدها فقط:

قال الدّاني: "ومن قرأ ((أنه)) بفتح الهمزة لم يقف على ((يشعركم)) سواء قدرت ((أنها)) بـ ((لعلها)) أو قدرت زيادة ((لا)) فيكون التقدير: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون. والمعنى على هذا: أنها لو جاءت لم يؤمنوا، فهي متعلقة بما قبلها في الوجهين فلا تقطع منه"[1].

قال النّحاس: "وعلى قول الكسائي (وما يشعركم) ليس بوقف لأن المعنى عنده وما يشعركم بأنها إذا جاءت لا يؤمنون و (لا) عنده زائدة كما قال:

وما ألوم البيض أن لا تسخرا *** كما رأينا الشمط القفندرا

تريد أن تسخر"[2].

ثانيا: توضيح رأي ابن عاشور في وقف "وما يشعركم":

وقد بيّن ابن عاشور أنّ هذه الآية حيّرت المفسّرين قبله، فقال: "وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ عَقَبَةُ حَيْرَةٍ لِلْمُفَسِّرِينَ فِي الْإِبَانَةِ عَنْ مَعْنَاهَا وَنَظْمِهَا وَلْنَأْتِ عَلَى مَا لَاحَ لَنَا فِي مَوْقِعِهَا وَنَظْمِهَا وَتَفْسِيرِ مَعْنَاهَا، ثُمَّ نَعْقُبُهُ بِأَقْوَالِ الْمُفَسِّرِينَ"[3].

01/ ذكر ابن عاشور الخلاف في قراءة "أنها" بالفتح أو بالكسر وتأويلات كل وجه:

أ- القائلون بفتح "أنها" عند ابن عاشور:

قال ابن عاشور: "وَقَوْلُهُ: وَما يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إِذا جاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ قَرَأَ الْأَكْثَرُ (أَنَّهَا) - بِفَتْحِ هَمْزَةِ «أَنْ» -"[4].

---

[1] - المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الداني، مصدر سابق، ص70.

2 - القطع والائتناف، النَّحَّاس، مصدر سابق، ص236-237، وقد رجح النحاس أن "أنها" معناها "لعلها"، وضعف القول أن "لا" زائدة، فقال: "قال أبو جعفر: وهذا عند البصريين خطأ لا تزاد (لا) في موضع يشكل فيه زيادتها، وكذا لا يقف على (ما يشعركم) على قول الفراء وأصحابه يعبرون عنه أن المعنى: وما يشعركم بأنها إذا جاءت لا يؤمنون أو يؤمنون، والتمام على قول الجماعة (لا يؤمنون) والقول في أن معنى: أنها لعلها قول معروف في اللغة كما قال:

أريني جوادا مات هزلا لأنني = أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا" ينظر: القطع والائتناف، النَّحَّاس، مصدر سابق، ص236-237.

[3] - التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج7، ص436.

[4] - المرجع نفسه، ج7، ص436.

ب-تأويلات "أنها" بالفتح عند ابن عاشور:

أنها: بمعنى (لعل):

قال ابن عاشور: "وَرَوَى سِيبَوَيْهِ عَنِ الْخَلِيلِ: أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: أَنَّهَا مَعْنَاهُ لَعَلَّهَا، أَيْ لَعَلَّ آيَةً إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا"[1].

"لا": زائدة:

قال ابن عاشور: "وَعَنِ الْفَرَّاءِ، وَالْكِسَائِيِّ، وَأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ: أَنَّ لَا زَائِدَةٌ، كَمَا ادَّعَوْا زِيَادَتَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ 94﴾ [الأنبياء: 94]"[2].

"أنها": تعليلا:

قال ابن عاشور: "وَذَكَرَ ابْنُ عَطِيَّةَ: أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيَّ جَعَلَ أَنَّهَا تَعْلِيلًا لِقَوْلِهِ عِنْدَ اللَّهِ أَي لَا تأتيهم بِهَا لِأَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ، أَيْ عَلَى أَنْ يَكُونَ عِنْدَ كِنَايَةً عَنْ مَنْعِهِمْ مِنَ الْإِجَابَةِ لِمَا طَلَبُوهُ"[3].

ج- القائلون بكسر "إنّها" عند ابن عاشور:

قال ابن عاشور: " وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَيَعْقُوبُ، وَخَلَفٌ، وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ فِي إِحْدَى رِوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ- بِكَسْرِ هَمْزَةِ (إِنَّ) —"[4].

د- تأويلات "إنّها" بالكسر عند ابن عاشور:

قال ابن عاشور: "...أَنَّهَا- بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ- يَكُونُ اسْتِئْنَافًا. وَحُذِفَ مُتَعَلِّقُ يُشْعِرُكُمْ لِظُهُورِهِ مِنْ قَوْلِهِ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا. وَالتَّقْدِيرُ: وَمَا يُشْعِرُكُمْ بِإِيمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ إِذَا جَاءَتْ آيَةٌ"[5].

---

[1] - التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج7، ص440.

[2] - المرجع نفسه، ج7، ص440.

[3] - المرجع نفسه، ج7، ص440.

[4] - المرجع نفسه، ج7، ص436.

[5] - المرجع نفسه، ج7، ص440.

02/ هل "ما يشعركم" خطاب للمسلمين أم للمشركين؟

قال الله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لاَ يُومِنُونَ 110﴾ [الأنعام: 110]

أ- إذا قرأت "لا يؤمنون" بياء الغيبة:

إذا قرأت "لا يؤمنون" بياء الغيبة، يكون الخطاب موجّه للرسول ﷺ والمؤمنون، ويكون الاستفهام للتشكيك والإيقاظ.

قال ابن عاشور: "وَالْمُخَاطَبُ بِ (يُشْعِرُكُمْ) الْأَظْهَرُ أَنَّهُ الرَّسُولُ- عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- وَالْمُؤْمِنُونَ، وَذَلِكَ عَلَى قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ قَوْلَهُ: لَا يُؤْمِنُونَ- بِيَاءِ الْغَيْبَةِ-"[1]، وقال عن الاستفهام: "وَمَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي التَّشْكِيكِ وَالْإِيقَاظِ، لِئَلَّا يَغُرَّهُمْ قَسَمُ الْمُشْرِكِينَ وَلَا تُرَوَّجَ عَلَيْهِمْ تُرَّهَاتُهُمْ"[2].

ب- إذا قرأت "لا تؤمنون" بتاء المخاطب:

إذا قرأت "لا تؤمنون" بتاء المخاطب، يكون الخطاب موجّه للمشركين، ويكون الاستفهام للإنكار والتوبيخ.

قال ابن عاشور: "وَالْمُخَاطَبُ بِ (يُشْعِرُكُمْ) الْمُشْرِكُونَ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ، وَحَمْزَةَ، وَخَلَفٍ لَا تُؤْمِنُونَ- بِتَاءِ الْخِطَابِ-، وَتَكُونُ جُمْلَةُ وَما يُشْعِرُكُمْ مِنْ جُمْلَةِ مَا أَمر الرّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَقُولَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: قُلْ إِنَّمَا الْآياتُ عِنْدَ اللَّهِ"[3]، وقال عن الاستفهام: "فَإِذَا جُعِلَ الْخِطَابُ فِي قَوْلِهِ: وَما يُشْعِرُكُمْ خِطَابًا لِلْمُشْرِكِينَ، كَانَ الِاسْتِفْهَامُ لِلْإِنْكَارِ وَالتَّوْبِيخِ وَمُتَعَلِّقُ فِعْلِ يُشْعِرُكُمْ مَحْذُوفًا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: لَئِنْ جاءَتْهُمْ آيَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّنَا نَأْتِيكُمْ بِآيَةٍ كَمَا تُرِيدُونَ"[4].

ج- وهناك فرق يسير عند قراءة "لا تؤمنون" بتاء المخاطب مع كسر "إنها" أو فتحها:

فإذا قرأت "لا تؤمنون" بتاء المخاطب مع كسر "إنها": يكون الخطاب موجها إلى المشركين:

---

[1] - التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج7، ص437.

[2] - المرجع نفسه، ج7، ص437.

[3] - المرجع نفسه، ج7، ص437.

[4] - المرجع نفسه، ج7، ص440.

قال ابن عاشور: "وَعَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ، وَحَمْزَةَ، وَخَلَفٍ- بِتَاءِ الْمُخَاطَبِ-. فَتَوْجِيهُ قِرَاءَةِ خَلَفٍ الَّذِي قَرَأَ إِنَّهَا- بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ-، أَنْ تَكُونَ جُمْلَةُ أَنَّهَا إِذا جاءَتْ إِلَخْ خِطَابًا مُوَجَّهًا إِلَى الْمُشْرِكِينَ"[1].

وإذا قرأت "لا تؤمنون" بتاء المخاطب مع فتح "أنها": يكون الخطاب موجها إلى المشركين على طريقة الالتفات:

قال ابن عاشور: "وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ وَحَمْزَةَ اللَّذَيْنِ قَرَآ أَنَّهَا- بِفَتْحِ الْهمزَة- فَأن يُجْعَلَ ضَمِيرُ الْخِطَابِ فِي قَوْلِهِ: وَما يُشْعِرُكُمْ مُوَجَّهًا إِلَى الْمُشْرِكِينَ عَلَى طَرِيقَةِ الِالْتِفَاتِ عَلَى اعْتِبَارِ الْوَقْفِ على يُشْعِرُكُمْ.[110]"[2].

ثالثا: أثر الوقف في قوله تعالى: "وما يشعركم" عند أهل الاختصاص وابن عاشور: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَاۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْأَيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ 110﴾ [الأنعام: 110]

01/ الوقف على "وما يشعركم" واستئناف الكلام بما بعدها، وقد يكون الاستئناف بـ "إنّها" أو "أنّها":

أ- عند الوقف على "وما يشعركم" والاستئناف بـ "إنها" بكسر الهمزة، يكون للآية معنيان:

المعنى الأول: وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها، قل إنما الآيات عند الله وما يشعركم إيمانكم؛ أي: وما يشعركم إيمانكم أيها المشركون (الخطاب للمشركين).

المعنى الثاني: وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها، قل إنما الآيات عند الله وما يشعركم بإيمانهم؛ أي: وما يشعركم بإيمان المشركين أيها المؤمنون (الخطاب للرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين).

ثمّ استأنف الكلام وأوجب عدم إيمانهم بقوله تعالى: "إنها إذا جاءت لا يؤمنون"، فتكون هذه الآية بمعنى الإخبار عن عدم إيمانهم إذا جاءتهم الآيات.

[1] - التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج7، ص440-441.

[2] - المرجع نفسه، ج7، ص441.

وإلى المعنى الأول أشار الدّاني، وإلى المعنى الثّاني أشار ابن عاشور، قال الدّاني :"ومن قرأ {إنها إذا جاءت} بكسر الهمزة وقف على ((وما يشعركم)) وهو تام. والتقدير: وما يشعركم إيمانكم، ثم ابتدأ فأوجب فقال: ((إنها)) فذاك منقطع مما قبله"[1]، وقال ابن عاشور: "...أَنَّهَا- بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ- يَكُونُ اسْتِئْنَافًا. وَحُذِفَ مُتَعَلِّقُ يُشْعِرُكُمْ لِظُهُورِهِ مِنْ قَوْلِهِ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا. وَالتَّقْدِيرُ: وَمَا يُشْعِرُكُمْ بِإِيمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ إِذَا جَاءَتْ آيَةٌ"[2].

ب- عند الوقف على "وما يشعركم" والاستئناف بـ "أنها" بفتح الهمزة، تكون "أنها" بمعنى "لعلها" ويكون معنى الآية:

وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها، قل إنما الآيات عند الله وما يشعركم، لعلها إذا جاءت لا يؤمنون.

قال ابن الأنباري: "ومن قرأ: (أنها) بالفتح كان له مذهبان: ...والوجه الآخر أن يكون المعنى «وما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون» فيحسن الوقف على (يشعركم) والابتداء بـ (أن) مفتوحة. حُكي عن العرب: «ما أدري أنك صاحبها» المعنى «لعلك صاحبها "[3].

قال النّحاس: "ومن قرأ (أنها) بالفتح فذهب إلى قول الخليل وجاز الوقف على (وما يشعركم) لأن (أنها) عندهما بمعنى (لعلها) وحكى الخليل عن العرب - أتيت السّوق أنك تشتري لي كذا بمعنى لعلك"[4].

قال الدّاني: "وقد أجاز ابن الأنباري وابن النحاس الوقف على ما قبلها – أي: أنها- والابتداء بها إذا قدرت بمعنى ((لعلها)) لأن فيها معنى الإيجاب"[5].

02/ وصل "وما يشعركم" بما بعدها، و يكون وصلها بـ "أنّها" بفتح الهمزة فقط:

ووصل "وما يشعركم" بما بعدها لا يكون إلا مع "أنها" بفتح الهمزة، وعلى هذا يكون للآية معنيان:

---

[1] - المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الداني، مصدر سابق، ص70.

[2] - التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج7، ص440.

[3] - إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري، مصدر سابق، ج2 ص642.

[4] - القطع والائتناف، النَّحَّاس، مصدر سابق، ص236-237.

[5] - المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الداني، مصدر سابق، ص70.

المعنى الأوّل: وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها، قل إنما الآيات عند الله وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون، وهذا المعنى ذكره الداني فقال: "ومن قرأ ((أنه)) بفتح الهمزة لم يقف على ((يشعركم))... فيكون التقدير: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون"[1].

المعنى الثّاني: وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها، قل إنما الآيات عند الله وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون، وإلى المعنى الثاني أشار النّحاس، حيث قال: "وعلى قول الكسائي (وما يشعركم) ليس بوقف لأن المعنى عنده وما يشعركم بأنها إذا جاءت لا يؤمنون و(لا) عنده زائدة كما قال:

وما ألوم البيض أن لا تسخرا *** كما رأينا الشمط القفندرا

تريد أن تسخر"[2].

والمعنيان ذكرهما ابن عاشور؛ فقال عن المعنى الأول: "وَهَمْزَةُ (أَنَّ) مَفْتُوحَةٌ فِي قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ. وَالْمَعْنَى أَمُشْعِرٌ يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ، أَيْ بِعَدَمِ إِيمَانِهِمْ"[3]، وقال عن المعنى الأول والثاني معًا: "فَكَانَ الْمُتَكَلِّمُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ، وَأَنْ يَقُولَ: إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ يُؤْمِنُونَ"[4].

ونقل ابن عاشور معنى ثالثا للآية؛ وهو أن تكون "أنها" بمعنى "لأنها" فتكون تعليلا لما قبلها، وتقدير الكلام: قل إنما الآيات عند الله لا تأتيهم بها؛ لأنها إذا جاءت لا يؤمنون، قال ابن عاشور: "وَذَكَرَ ابْنُ عَطِيَّةَ: أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيَّ جَعَلَ أَنَّهَا تَعْلِيلًا لِقَوْلِهِ عِنْدَ اللَّهِ أَي لَا

---

[1] – المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الداني، مصدر سابق، ص70.

2 – القطع والائتناف، النَّحَّاس، مصدر سابق، ص236-237، وقد رجح النحاس أن "أنها" معناها "لعلها"، وضعف القول أن "لا" زائدة، فقال: "قال أبو جعفر: وهذا عند البصريين خطأ لا تزاد (لا) في موضع يشكل فيه زيادتها، وكذا لا يقف على (ما يشعركم) على قول الفراء وأصحابه يعبرون عنه أن المعنى: وما يشعركم بأنها إذا جاءت لا يؤمنون أو يؤمنون، والتمام على قول الجماعة (لا يؤمنون) والقول في أن معنى: أنها لعلها قول معروف في اللغة كما قال:

أريني جوادا مات هزلا لأنني = أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا" ينظر: القطع والائتناف، النَّحَّاس، مصدر سابق، ص236-237.

[3] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج7، ص437.

[4] – المرجع نفسه، ج7، ص439.

تأتيهم بِهَا لِأَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ، أَيْ عَلَى أَنْ يَكُونَ عِنْدَ كِنَايَةً عَنْ مَنْعِهِمْ مِنَ الْإِجَابَةِ لِمَا طَلَبُوهُ"[1].

03/ فائدتان:

01- ذكر ابن عاشور معنى آخر قريب من المعنى الأول، فقال: وما يشعركم بأنها إذا جاءت لا يؤمنون، قال ابن عاشور: "فَالْفِعْلُ يَقْتَضِي مُتَعَلِّقًا بِهِ بَعْدَ مَفْعُولِهِ وَيَتَعَيَّنُ أَنَّ قَوْلَهُ: أَنَّهَا إِذا جاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ هُوَ الْمُتَعَلِّقُ بِهِ، فَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ بَاءِ الْجَرِّ. وَالتَّقْدِيرُ: بِأَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ، فَحَذْفُ الْجَارِّ مَعَ (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةِ حَذْفٌ مُطَّرِدٌ"[2].

02- أشار ابن عاشور إلى لطيفة نفيسة في إضافة "لا" النفي في "يؤمنون" فقال: "فَكَانَ الْمُتَكَلِّمُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ، وَأَنْ يَقُولَ: إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ يُؤْمِنُونَ. وَإِنَّمَا أُوثِرَ جَانِبُ النَّفْيِ لِلْإِيمَاءِ إِلَى أَنَّهُ الطَّرَفُ الرَّاجِحُ الَّذِي يَنْبَغِي اعْتِمَادُهُ فِي هَذَا الظَّنِّ"[3].

رابعا: علوم أخرى ارتبطت بهذه الآية ذكرها ابن عاشور:

01/ القراءات:

في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لاَ يُومِنُونَ 110﴾ [الأنعام: 110]، اختلف القرّاء في كلمة "أنّها"؛ منهم من قرأها بالفتح، ومنهم من قرأها بالكسر، واختلفوا أيضا في كلمة "يؤمنون"؛ منهم من قرأها "يؤمنون" بضمير الغائب، ومنهم من قرأها "تؤمنون" بضمير المخاطب، قال ابن عاشور: "وَقَوْلُهُ: وَما يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إِذا جاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ قَرَأَ الْأَكْثَرُ (أَنَّهَا) - بِفَتْحِ هَمْزَةِ «أَنْ» -. وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَيَعْقُوبُ، وَخَلَفٌ، وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ فِي إِحْدَى رِوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ- بِكَسْرِ هَمْزَةِ (إِنَّ) -، وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ لَا يُؤْمِنُونَ- بِيَاءِ الْغَيْبَةِ-. وَقَرَأَهُ ابْنُ عَامِرٍ، وَحَمْزَةُ، وَخَلَفٌ- بِتَاءِ الْخِطَابِ-"[4].

---

[1] - التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج7، ص440.

[2] - المرجع نفسه، ج7، ص437.

[3] - المرجع نفسه، ج7، ص439.

[4] - المرجع نفسه، ج7، ص436.

02/ النحو:

أ- العقدة في وجود "لا" في قوله تعالى: "وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون":

ذكر ابن عاشور أن وجود "لا" النفي في "يؤمنون" شكلت حيرة للمفسرين، وذكر أن سبب الحيرة حين قاسوا "وما يشعركم" على قولهم "وما يدريك"؛ فالمعروف أن ما يأتي بعد "وما يدريك" هو ما يظن المخاطب وقوعه، وعكس هذا وقع مع آية "وما يشعركم" فما يظن المخاطب وقوعه هو إيمان المشركين إذا جاءتهم آية وليس نفي الإيمان، وهذا ما جعل العقدة في وجود حرف النفي.

وقد أجاب ابن عاشور عن هذه العقدة وفك هذه الحيرة؛ إذ بيّن أن قياس "ما يشعركم" على "ما يدريك" قياس مع الفارق؛ لأن "ما يدريك" تركيب جرى مجرى المثل باستعمال خاص به، أما "ما يشعركم" فالمناسب أن تعامل بما تسمح به قواعد اللغة وأن تعامل معاملة أفعال العلم، وعلى هذا الاعتبار يكون الإثبات والنفي كلاهما صحيح، ويكون المتكلم بالخيار؛ أن يقول: "وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون" أو "وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون".

قال ابن عاشور محرّرا العقدة: "وَإِنَّمَا الْعُقْدَةُ فِي وُجُودِ حَرْفِ النَّفْيِ مِنْ قَوْلِهِ: لَا يُؤْمِنُونَ لِأَنَّ مَا يُشْعِرُكُمْ بِمَعْنَى قَوْلِهِمْ: مَا يُدْرِيكُمْ، وَمُعْتَادُ الْكَلَامِ فِي نَظِيرِ هَذَا التَّرْكِيبِ أَنْ يُجْعَلَ مُتَعَلَّقُ فِعْلِ الدِّرَايَةِ فِيهِ هُوَ الشَّيْءُ الَّذِي شَأْنُهُ أَنْ يَظُنَّ الْمُخَاطَبُ وُقُوعَهُ، وَالشَّيْءُ الَّذِي يُظَنُّ وُقُوعُهُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ هُوَ أَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ لِأَنَّهُ الَّذِي يَقْتَضِيهِ قَسَمُهُمْ لَئِنْ جاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ فَلَمَّا جعل متعلّق فعل الشُّعُورِ نَفْيَ إِيمَانِهِمْ كَانَ مُتَعَلَّقًا غَرِيبًا بِحَسَبِ الْعُرْفِ فِي اسْتِعْمَالِ نَظِيرِ هَذَا التَّرْكِيبِ"[1].

وقال ابن عاشور مجيبا ومزيلا للحيرة: "وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ النَّظَرُ فِي خَصَائِصِ الْكَلَامِ الْبَلِيغِ وَفُرُوقِهِ أَنْ لَا يُقَاسَ قَوْلُهُ: وَما يُشْعِرُكُمْ عَلَى مَا شَاعَ مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ مَا يُدْرِيكَ، لِأَنَّ تَرْكِيبَ مَا يُدْرِيكَ شَاعَ فِي الْكَلَامِ حَتَّى جَرَى مَجْرَى الْمَثَلِ بِاسْتِعْمَالٍ خَاصٍّ لَا يَكَادُونَ يُخَالِفُونَهُ كَمَا هِيَ سُنَّةُ الْأَمْثَالِ أَنْ لَا تُغَيَّرَ عَمَّا اسْتُعْمِلَتْ فِيهِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ اسْمُ (مَا) فِيهِ اسْتِفْهَامًا إِنْكَارِيًّا، وَأَنْ يَكُونَ مُتَعَلَّقُ يُدْرِيكَ هُوَ الْأَمْرُ الَّذِي يُنْكِرُهُ الْمُتَكَلِّمُ عَلَى الْمُخَاطَبِ. فَلَوْ قِسْنَا اسْتِعْمَالَ

[1] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج7، ص438.

مَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذا جاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ عَلَى اسْتِعْمَالِ (مَا يُدْرِيكُمْ) لَكَانَ وُجُودُ حَرْفِ النَّفْيِ مُنَافِيًا لِلْمَقْصُودِ، وَذَلِكَ مُثَارُ تَرَدُّدِ عُلَمَاءِ التَّفْسِيرِ وَالْعَرَبِيَّةِ فِي مَحْمَلِ لَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ. فَأَمَّا حِينَ نَتَطَلَّبُ وَجْهَ الْعُدُولِ فِي الْآيَةِ عَنِ اسْتِعْمَالِ تَرْكِيبِ (مَا يُدْرِيكُمْ) وَإِلَى إِيثَارِ تَرْكِيبِ مَا يُشْعِرُكُمْ فَإِنَّنَا نَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ الْعُدُولَ لِمُرَاعَاةِ خُصُوصِيَّةٍ فِي الْمَعْدُولِ إِلَيْهِ بِأَنَّهُ تَرْكِيبٌ لَيْسَ مُتَّبَعًا فِيهِ طَرِيقٌ مَخْصُوصٌ فِي الِاسْتِعْمَالِ، فَلِذَلِكَ فَهُوَ جَارٍ عَلَى مَا يَسْمَحُ بِهِ الْوَضْعُ وَالنَّظْمُ فِي اسْتِعْمَالِ الأدوات وَالْأَفْعَال ومفاعليها وَمُتَعَلِّقَاتِهَا.

فَلْنَحْمِلِ اسْمَ الِاسْتِفْهَامِ هُنَا عَلَى مَعْنَى التَّنْبِيهِ وَالتَّشْكِيكِ فِي الظَّنِّ، وَنَحْمِلْ فِعْلَ يُشْعِرُكُمْ عَلَى أَصْلِ مُقْتَضَى أَمْثَالِهِ مِنْ أَفْعَالِ الْعِلْمِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ نَفْيُ إِيمَانِ الْمُشْرِكِينَ بِإِتْيَانِ آيَةٍ وَإِثْبَاتِهِ سَوَاءً فِي الْفَرْضِ الَّذِي اقْتَضَاهُ الِاسْتِفْهَامُ، فَكَانَ الْمُتَكَلِّمُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ، وَأَنْ يَقُولَ: إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ يُؤْمِنُونَ. وَإِنَّمَا أُوثِرَ جَانِبُ النَّفْيِ لِلْإِيمَاءِ إِلَى أَنَّهُ الطَّرَفُ الرَّاجِحُ الَّذِي يَنْبَغِي اعْتِمَادُهُ فِي هَذَا الظَّنِّ. هَذَا وَجْهُ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّرْكِيبَيْنِ"[1].

﴿وَأَقْسَمُواْ بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ 110﴾ [الأنعام: 110]

ب- فائدة الحصر في آية ﴿ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [الأنعام: 110]

من بلاغة الأسلوب القرآني أن ورد الحصر في هذه الآية، ويكون معنى الكلام أن الآيات التي طلبها المشركون من النبي ﷺ لإثبات نبوته، هي عند الله لا عند الرّسول ﷺ، فلا حجّة لكم إذا لم يظهرها لكم الرسول ﷺ؛ فالآيات آيات الله يظهرها متى شاء إن شاء، قال ابن عاشور: "وَالْحَصْرُ بِـ إِنَّمَا رَدٌّ عَلَى الْمُشْرِكِينَ ظَنَّهُمْ بِأَنَّ الْآيَاتِ فِي مَقْدُورِ النَّبِيءِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ كَانَ نَبِيئًا فَجَعَلُوا عَدَمَ إِجَابَةِ النَّبِيءِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اقْتِرَاحَهُمْ آيَةً أَمَارَةً عَلَى انْتِفَاءِ نُبُوءَتِهِ، فَأَمَرَهُ اللَّهُ أَنْ يُجِيبَ بِأَنَّ الْآيَاتِ عِنْدَ اللَّهِ لَا عِنْدَ الرَّسُولِ- عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُظْهِرُهُ مِنَ الْآيَاتِ"[2].

[1] - التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج7، ص438-439.

[2] - المرجع نفسه، ج7، ص436.

ج- هل الواو في قوله "وما يشعركم" للعطف أو للحال:

قد تكون الواو في قوله "وما يشعركم" واو العطف[1] وقد تكون واو الحال؛

فإذا كانت واو العطف كانت جملة "وما يشعركم" معطوفة على جملة "إنما الآيات عند الله"، وإذا كانت واو الحال تكون "ما" من قوله "وما يشعركم" نكرة موصوفة، بجملة "يشعركم"، وتقدير الكلام: شيءٌ أَشْعَرَكُمْ بِكَذِبِهِمْ فَلَا تَطْمَعُوا فِي إِيمَانِهِمْ لَوْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ وَلَا فِي صِدْقِ أَيْمَانِهِمْ (وهذا الشيء هو: الْقُرْآنَ وَالِاسْتِقْرَاءَ).

قال ابن عاشور: "فَالَّذِي يَلُوحُ لِي أَنَّ الْجُمْلَةَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ فِيهَا وَاوَ الْعَطْفِ وَأَنْ تَكُونَ وَاوَ الْحَالِ. فَأَمَّا وَجْهُ كَوْنِهَا وَاوَ الْعَطْفِ فَأَنْ تَكُونَ مَعْطُوفَةً عَلَى جُمْلَةِ: إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ كَلَامٍ مُسْتَقِلٍّ، وَهِيَ كَلَامٌ مُسْتَقِلٌّ وَجَّهَهُ اللَّهُ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَيْسَتْ مِنَ الْقَوْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ النَّبِيءُ- عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- بِقَوْلِهِ تَعَالَى: قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ"[2].

وَأَمَّا وَجْهُ كَوْنِ الْوَاوِ فِي قَوْلِهِ: وَما يُشْعِرُكُمْ وَاوَ الْحَالِ فَتَكُونُ «مَا» نَكِرَةً مَوْصُوفَةً بِجُمْلَةِ يُشْعِرُكُمْ. وَمَعْنَاهَا شَيْءٌ مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ. وَهَذَا الشَّيْءُ هُوَ مَا سَبَقَ نُزُولُهُ مِنَ الْقُرْآنِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لاَ يُومِنُونَ 96 وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ ﴾ [يونس: 96-97]، وَكَذَلِكَ مَا جَرَّبُوهُ مِنْ تَلَوُّنِ الْمُشْرِكِينَ فِي التَّفَصِّي مِنْ تَرْكِ دِينِ آبَائِهِمْ، فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ حَالًا، أَيْ وَالْحَالُ أَنَّ الْقُرْآنَ وَالِاسْتِقْرَاءَ أَشْعَرَكُمْ بِكَذِبِهِمْ فَلَا تَطْمَعُوا فِي إِيمَانِهِمْ لَوْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ وَلَا فِي صِدْقِ أَيْمَانِهِمْ، **قَالَ تَعَالَى**: ﴿ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ ﴾ [التوبة: 12]، وَإِنِّي لَأَعْجَبُ كَيْفَ غَابَ عَنِ الْمُفَسِّرِينَ هَذَا الْوَجْهُ مِنْ جَعْلِ «مَا» نَكِرَةً مَوْصُوفَةً فِي حِينِ إِنَّهُمْ تَطَرَّقُوا إِلَى مَا هُوَ أَغْرَبُ مِنْ ذَلِكَ"[3].

---

1 - والذي يظهر أن الواو هنا واو الاستئناف وليست واو العطف؛ فالمعطوف يعطى حكم المعطوف عليه، وهنا ذكر أن كل جملة مستقلة عن الأخرى، والمتأمل لكلام ابن عاشور يرى ذلك جليّا.

2 - التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج7، ص436.

3 - التحرير والتنوير، ابن عاشور، المرجع نفسه، ج7، ص439.

المطلب السّادس: أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: 24]

تناولنا في هذا المطلب نوع الوقف عند أهل الاختصاص وعند ابن عاشور، ثم بيان أثر اختلاف الوقف على معنى الآية، ثم ألحقنا آخر المطلب علوما أخرى ارتبطت بالآية، وهي كالآتي:

أولا: نوع الوقف عند أهل الاختصاص:

القول الأول:

قال الدّاني: "{ولقد همّت به} كاف، وقيل: تام على مذهب أبي عبيدة ومن زعم أن الأنبياء عليهم السّلام معصومون، وقدر ذلك على التّقديم والتأخير أي: لولا أن رأى برهان ربه لَهَمَّ بها. وجمهور أهل العلم على خلاف ذلك"[1].

قال عبد الكريم إبراهيم عوض صالح: "أنّ الوقف على "ولقد همّت به" وهو وقف كاف، ويبتدأ بقوله: "وهمَّ بها لولا أن رءا..."وذلك للفصل بين الخبرين، وبهذا الوقف يتخلص القارئ من شيء لا يليق بنبي معصوم أن يهمَّ بامرأة، وينفصل من حكم القسم قبله في قوله: "ولقد همّت به" ويصير قوله: "وهمَّ بها..."مستأنفا؛ إذ الهمُّ من نبيّ الله يوسف عليه السّلام منفيّ؛ لوجود رؤية البرهان، ويكون الوقف على قوله: "برهان ربه" ويبتدأ بقوله: "كذلك لنصرف عنه..." فالهمُّ الثّاني غير الأوّل"[2].

القول الثاني:

قال الدّاني: "حدثنا أحمد بن فراس قال: ثنا الديبلي قال: ثنا سعيد قال: ثنا سفيان عن عبيد الله بن أبي يزيد قال: سئل ابن عباس عن قوله تعالى {ولقد همّت به وهمّ بها} قال: حل الهميان وجلس منها مجلس الخاتن"[3].

---

[1] – المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الداني، مصدر سابق، ص103.

[2] – الوقف والابتداء، عبد الكريم إبراهيم عوض صالح، مرجع سابق، ص186.

[3] – المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الداني، مصدر سابق، ص103-104.

قال عبد الكريم إبراهيم عوض صالح: "ويرى البعض: أن جملة "وهمّ بها " معطوفة على جملة " ولقد همّت به" كلها ، وليست معطوفة على جملة (همّت) التي هي جواب القسم المدلول عليه باللّام... فتعيّن أنّ الثانية مستقلة؛ لاختصاص شرطها بحال المسند إليه فيها وجواب "لولا" محذوف يفسّره الكلام قبله أي: لولا أن رأى برهان ربه لهمَّ بها، فكان موجد الهمّ على تقدير رؤية البرهان، لكنه وجد رؤية البرهان فانتفى الهمّ، وبذلك يظهر أنّ يوسف عليه السّلام لم يخالطه همّ بامرأة العزيز ولم يقع منه البتّة، لأن الله تعالى عصمه من الهمّ بالمعصية بما أراه من البرهان.

وعلى كل: فينبغي الوقف على قوله :"ولقد همّت به" ، والابتداء بقوله "وهمّ بها" للفصل بين الخبرين كما تقرر"[1].

تعقيب الباحث:

وهذان القولان وإن اختلفا في مدلول الآية فهما متفقان على أن الوقف يكون على جملة "ولقد همّت به" ويستأنف الكلام بجملة "وهمّ بها".

ثانيا: توضيح رأي ابن عاشور في وقف "ولقد همّت به وهمَّ بها".

القول الأول: أنّ الوقف على "ولقد همّت به" وجملة "وهمّ بها لولا أن رأى برهان ربه" معطوفة كلّها على جملة " ولقد همّت به".

قال ابن عاشور: "وَجُمْلَةُ وَهَمَّ بِها لَوْلا أَنْ رَأى بُرْهانَ رَبِّهِ مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةِ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ كُلِّهَا. وَلَيْسَتْ مَعْطُوفَةً عَلَى جُمْلَةِ هَمَّتْ الَّتِي هِيَ جَوَابُ الْقَسَمِ الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ بِاللَّامِ،... فَتَعَيَّنَ أَنَّ الثَّانِيَةَ مُسْتَقِلَّةٌ لِاخْتِصَاصِ شَرْطِهَا بِحَالِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِيهَا. فَالتَّقْدِيرُ: وَلَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ لَهَمَّ بِهَا، فَقَدَّمَ الْجَوَابَ عَلَى شَرْطِهِ لِلِاهْتِمَامِ بِهِ... فَيَحْسُنُ الْوَقْفُ عَلَى قَوْلِهِ: وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ لِيَظْهَرَ مَعْنَى الِابْتِدَاءِ بِجُمْلَةِ وَهَمَّ بِها وَاضِحًا، وَبِذَلِكَ يَظْهَرُ أَنَّ يُوسُفَ- عَلَيْهِ السَّلَامُ- لَمْ يُخَالِطْهُ هَمٌّ بِامْرَأَةِ الْعَزِيزِ لِأَنَّ اللَّهَ عَصَمَهُ مِنَ الْهَمِّ بِالْمَعْصِيَةِ بِمَا أَرَاهُ مِنَ الْبُرْهَانِ"[2].

[1] – الوقف والابتداء، عبد الكريم إبراهيم عوض صالح، مرجع سابق، ص186-187.

[2] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج12، ص252-253.

القول الثاني: أنّ الوقف على "وهمَّ بها" وهي معطوفة على جملة " ولقد همّت به".

قال ابن عاشور: "قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَقَتَادَةُ، وَابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، وَثَعْلَبٌ"[1]، ومعنى الآية على هذا الوقف عند ابن عاشور، قوله: "وَقَالَ جَمَاعَةٌ: هَمَّ يُوسُفُ بِأَنْ يُجِيبَهَا لِمَا دَعَتْهُ إِلَيْهِ ثُمَّ ارْعَوى وَانْكَفَّ عَلَى ذَلِكَ لَمَّا رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ"[2].

وقال أيضا: "وَبَيَانُ هَذَا أَنَّهُ انْصَرَفَ عَمَّا هَمَّ بِهِ بِحِفْظِ اللَّهِ أَوْ بِعِصْمَتِهِ، وَالْهَمُّ بِالسَّيِّئَةِ مَعَ الْكَفِّ عَنْ إِيقَاعِهَا لَيْسَ بِكَبِيرَةٍ فَلَا يُنَافِي عِصْمَةَ الْأَنْبِيَاءِ مِنَ الْكَبَائِرِ قَبْلَ النُّبُوءَةِ عَلَى قَوْلِ مَنْ رَأَى عِصْمَتَهُمْ مِنْهَا قَبْلَ النُّبُوءَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَفِيهِ خِلَافٌ، وَلِذَلِكَ جَوَّزَ ابْنُ عَبَّاسٍ ذَلِكَ عَلَى يُوسُفَ"[3].

وهناك قول آخر يشبه القول الثّاني، قال ابن عاشور: "وَقَالَ جَمَاعَةٌ: هَمَّ يُوسُفُ وَأَخَذَ فِي التَّهَيُّؤِ لِذَلِكَ فَرَأَى بُرْهَانًا صَرَفَهُ عَنْ ذَلِكَ فَأَقْلَعَ عَنْ ذَلِكَ. وَهَذَا قَوْلُ السُّدِّيِّ، وَرِوَايَةٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَهُوَ يَرْجِعُ إِلَى مَا بَيَّنَاهُ فِي الْقَوْلِ الَّذِي قَبْلَهُ"[4].

الترجيح بين القولين عند ابن عاشور:

والذي يظهر أن ابن عاشور يميل إلى القول الأول، حيث احتج لما يؤيده على خلاف القول الثّاني اكتفى بسرده فقط، فقال مرجّحا للقول الأول: "فَيَحْسُنُ الْوَقْفُ عَلَى قَوْلِهِ: وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ لِيَظْهَرَ مَعْنَى الِابْتِدَاءِ بِجُمْلَةِ وَهَمَّ بِها وَاضِحًا"[5].

ثالثا: أثر الوقف في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: 24]

ويظهر أثر اختلاف الوقف في هذه الآية في اختلاف معناها وتأويلاتها:

فعلى القول أنّ جملة "وهمّ بها لولا أن رأى برهان ربه" مستقلة ويُستأنف بها الكلام، يكون معنى الآية، أن يوسف عليه السلام لم يهمّ بالمعصية إطلاقا، قال ابن عاشور: "وَبِذَلِكَ يَظْهَرُ أَنَّ

[1] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج12، ص253.
[2] – المرجع نفسه، ج12، ص253.
[3] – المرجع نفسه، ج12، ص253-254.
[4] – المرجع نفسه، ج12، ص254.
[5] – المرجع نفسه، ج12، ص253.

يُوسُفَ- عَلَيْهِ السَّلَامُ- لَمْ يُخَالِطْهُ هَمٌّ بِامْرَأَةِ الْعَزِيزِ لِأَنَّ اللَّهَ عَصَمَهُ مِنَ الْهَمِّ بِالْمَعْصِيَةِ بِمَا أَرَاهُ مِنَ الْبُرْهَانِ"[1].

وعلى القول بأنّ جملة "وهمّ بها" معطوفة على "ولقد همّت به" أنّ يوسف عليه السّلام همّ بالسّيئة إلا أنه كفّ عن إيقاعها، قال ابن عاشور: "وَبَيَانُ هَذَا أَنَّهُ انْصَرَفَ عَمَّا هَمَّ بِهِ بِحِفْظِ اللَّهِ أَوْ بِعِصْمَتِهِ، وَالْهَمُّ بِالسَّيِّئَةِ مَعَ الْكَفِّ عَنْ إِيقَاعِهَا لَيْسَ بِكَبِيرَةٍ فَلَا يُنَافِي عِصْمَةَ الْأَنْبِيَاءِ مِنَ الْكَبَائِرِ قَبْلَ النُّبُوءَةِ عَلَى قَوْلِ مَنْ رَأَى عِصْمَتَهُمْ مِنْهَا قَبْلَ النُّبُوءَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ"[2]، وقال أيضا: "وَقَالَ جَمَاعَةٌ: هَمَّ يُوسُفُ وَأَخَذَ فِي التَّهَيُّؤِ"[3].

رابعا: علوم أخرى ارتبطت بهذه الآية ذكرها ابن عاشور:

01/ رده على من سبقه من المفسرين:

انتقد ابن عاشور صاحب الكشّاف حين اتهم أصحاب القول الثاني وسمّاهم بالحشوية والمجبرة حيث قال: "وَقَدْ خَبَطَ صَاحِبُ «الْكَشَّافِ» فِي إِلْصَاقِ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ بِمَنْ يُسَمِّيهِمُ الْحَشْوِيَّةَ وَالْمُجَبِّرَةَ، وَهُوَ يَعْنِي الْأَشَاعِرَةَ، وَغَضَّ بَصَرَهُ عَنْ أَسْمَاءِ مَنْ عُزِيَتْ إِلَيْهِمْ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتُ (رَمَتْنِي بِدَائِهَا وَانْسَلَّتْ) وَلَمْ يَتَعَجَّبْ مِنْ إِجْمَاعِ الْجَمِيعِ عَلَى مُحَاوَلَةِ إِخْوَةِ يُوسُفَ- عَلَيْهِ السَّلَامُ- قَتْلَهُ وَالْقَتْلُ أَشَدُّ"[4].

02/ النحو:

ذكر ابن عاشور أن جملة "وهمّ بها لولا أن رأى برهان ربه" تقدّم فيها الجواب على شرطه؛ فالشرط: هو "لولا أن رأى برهان ربه" والجواب هو: "همّ بها" على خلاف الأصل؛ فالأصل تقدم الشّرط على الجواب لا العكس، وإنما وقع تقديم الجواب على الشرط ليفيد الاهتمام به، قال ابن عاشور: "فَالتَّقْدِيرُ: وَلَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ لَهَمَّ بِهَا، فَقُدِّمَ الْجَوَابُ عَلَى شَرْطِهِ لِلِاهْتِمَامِ بِهِ"[5].

---

[1] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج12، ص253.
[2] – المرجع نفسه، ج12، ص253.
[3] – المرجع نفسه، ج12، ص254.
[4] – المرجع نفسه، ج12، ص254.
[5] – المرجع نفسه، ج12، ص253.

ذكر ابن عاشور فائدة في عدم اقتران جواب الشّرط باللّام رغم أنّ الأصل اقترانه بها، قال ابن عاشور: "وَلَمْ يَقْرِنِ الْجَوَابَ بِاللَّامِ الَّتِي يَكْثُرُ اقْتِرَانُ جَوَابِ لَوْلا بِهَا لِأَنَّهُ لَيْسَ لَازِمًا وَلِأَنَّهُ لَمَّا قُدِّمَ عَلَى لَوْلا كُرِهَ قَرْنُهُ بِاللَّامِ قَبْلَ ذِكْرِ حَرْفِ الشَّرْطِ"[1].

المطلب السّابع: أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقاً أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا 27﴾ [النازعات: 27]

تناولنا في هذا المطلب نوع الوقف عند أهل الاختصاص وعند ابن عاشور، ثم بيان أثر اختلاف الوقف على معنى الآية، ثم ألحقنا آخر المطلب علوما أخرى ارتبطت بالآية، وهي كالآتي:

أولا: نوع الوقف عند أهل الاختصاص:

ذكر أهل الاختصاص أن كلا الوقفين كافن سواء وقفنا على كلمة "السماء" أم كلمة "بناها" قال الدّاني: "{السماء} كاف، ثم فسّر أمرها فقال: {بناها. رفع سمكها فسواها}. {بناها} كاف"[2].

قال عبد الكريم إبراهيم عوض صالح: "فالوقف على قوله "أم السماء" وقف كاف؛ لأنّ جملة بناها ليست صفة للسماء؛ وذلك لأن الجملة لا تكون صفة للمعرفة إلّا بواسطة "الذي"؛ لذا فكانت كلمة بناها مستأنفة... فكأنه قال: أأنتم أشد خلقا أم التي بناها؟... ويرى أبو حاتم: الوقف على "بناها" دون "السماء" لأنّ "بناها" صلة للسماء، وعلل لهذا الرأي بقوله: (إن لم تكن صلة لكانت صفة)"[3].

ورجّح عبد الكريم إبراهيم عوض صالح الوقف على "بناها" فقال: "ولكن أرى أنه ينبغي أن يكون على بناها "وقفا"؛ وذلك لأنه لو كان قوله: "بناها" صلة لـ "السماء" لكان التقدير: أم السماء التي بناها، وعلى هذا يقتضي وجود سماء ما بناها الله، وذلك باطل"[4].

---

[1] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج12، ص253.

[2] – المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الداني، مصدر سابق، ص230.

[3] – الوقف والابتداء، عبد الكريم إبراهيم عوض صالح، مرجع سابق، ص199.

[4] – المرجع نفسه، ص199.

ثانيا: توضيح رأي ابن عاشور في وقف "أم السماء بناها".

ذكر ابن عاشور أن الوقف يكون على "السماء" ويكون على "بناها" ولا إشكال فيهما البتّة، فقال: "وَجُمْلَةُ بَناها يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً... وَقَدْ جُعِلَتْ كَلِمَةُ بَناها فَاصِلَةً فَيَكُونُ الْوَقْفُ عِنْدَهَا وَلَا ضَيْرَ فِي ذَلِكَ؛ إِذْ لَا لَبْسَ فِي الْمَعْنَى لِأَنَّ بَناها جُمْلَةٌ وأَمِ الْمُعَادِلَةُ لَا يَقَعُ بَعْدَهَا إِلَّا اسْمٌ مُفْرَدٌ"[1].

فيكون ابن عاشور قد وافق الدّاني في قبول الوجهين، على خلاف ما ذكره صاحب الوقف والابتداء عبد الكريم إبراهيم عوض صالح من أنّ الراجح الوقف على "بناها".

ثالثا: أثر الوقف في قوله تعالى: ﴿ءَآنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا 27﴾ [النازعات: 27] **عند ابن عاشور:**

01/ إذا وقفنا على كلمة (السماء):

ومعنى الآية عند ابن عاشور أي: مَنْ أشدّ من جهة خلق الله، أخلق السّماء أشدّ أم خلقكم أنتم أيها المشركون، قال ابن عاشور مشيرا إلى هذا المعنى: "مِنْ جِهَةِ خَلْقِ اللَّهِ إِيَّاكُمْ أَشُدُّ أَمْ خَلْقُهُ السَّمَاءَ"[2]، وقال أيضا في حقّ المشركين: "إِذْ قَالُوا: ﴿ أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ ﴾ [النازعات: 10]، جَاءَ إِبْطَالُ شُبْهَتِهِمْ بِقِيَاسِ خَلْقِ أَجْسَادِهِمْ عَلَى خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَقِيلَ لَهُمْ: أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمِ السَّماءُ"[3]. وأشار أيضا إلى هذا المعنى بقوله: "وَالِاسْتِفْهَامُ تَقْرِيرِيٌّ، وَالْمَقْصُودُ مِنَ التَّقْرِيرِ إِلْجَاؤُهُمْ إِلَى الْإِقْرَارِ بِأَنَّ خَلْقَ السَّمَاءِ أَعْظَمُ مِنْ خَلْقِهِمْ، أَيْ مِنْ خَلْقِ نَوْعِهِمْ وَهُوَ نَوْعُ الْإِنْسَانِ"[4].

وأشار إلى معنى آخر متعلق باستئناف الكلام بجملة "بناها" عبد الكريم إبراهيم عوض صالح فقال: "لذا فكانت كلمة "بناها" مستأنفة للتنبيه على التدبر في لطائف الصنع"[5].

---

[1] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج30، ص84.

[2] – المرجع نفسه، ج30، ص84.

[3] – المرجع نفسه، ج30، ص83.

[4] – المرجع نفسه، ج30، ص83.

[5] – الوقف والابتداء، عبد الكريم إبراهيم عوض صالح، مرجع سابق، ص199.

02/ إذا وصلنا كلمة (السّماء) بكلمة (بناها):

وعلى هذا الوقف يكون معنى الآية: أأنتم أشد خلقا أم السماء التي بناها؛ حيث تكون جملة "بناها" صلة للسّماء، واسم الموصول "التي" محذوفة، وقد نقل هذا المعنى عبد الكريم إبراهيم عوض صالح فقال: "ويرى أبو حاتم: الوقف على "بناها" دون "السّماء"؛ لأنّ "بناها" صلة للسّماء"[1].

ولم يصرّح ابن عاشور بهذا المعنى، ولعلّه اقتصر عمّا يراه راجحًا.

رابعا: علوم أخرى ارتبطت بهذه الآية ذكرها ابن عاشور:

01/ النحو:

أ-تمييز محوّل عن المبتدأ:

في الآية نوع من أنواع التمييز، وهو التمييز المحوّل عن المبتدأ، فمعنى الآية: خَلْقُ الله إياكم أشدّ أم خَلْقُه السّماء، وعلى هذا التقدير تكون كلمة "خَلْقُ" مبتدأ، إلا أنّها وردت في قوله تعالى: "أأنتم أشد خلقا" وردت خلقا منصوبة على التمييز، فكانت من التمييز المحوّل عن المبتدأ، قال ابن عاشور: "وخَلْقاً مَصْدَرٌ مُنْتَصِبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ...، أَيْ أَشَدُّ مِنْ جِهَةِ خَلْقِ اللَّهِ إِيَّاكُمْ أَشُدُّ أَمْ خَلْقُهُ السَّمَاءَ، فَالتَّمْيِيزُ مُحَوَّلٌ عَنِ الْمُبْتَدَأِ"[2].

ب-الاستفهام التقريري:

في الآية استفهام تقريري في قوله: "أأنتم أشد خلقا أم السّماء بناها" قال ابن عاشور: "وَالِاسْتِفْهَامُ تَقْرِيرِيٌّ، وَالْمَقْصُودُ مِنَ التَّقْرِيرِ إِلْجَاؤُهُمْ إِلَى الْإِقْرَارِ بِأَنَّ خَلْقَ السَّمَاءِ أَعْظَمُ مِنْ خَلْقِهِمْ، أَيْ مِنْ خَلْقِ نَوْعِهِمْ وَهُوَ نَوْعُ الْإِنْسَانِ"[3].

ج-جملة "بناها" قد تكون استئنافا بيانيا، وقد تكون بدل اشتمال:

قال ابن عاشور: "وَجُمْلَةُ بَناها يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً اسْتِئْنَافًا بَيَانِيًّا لِبَيَانِ شِدَّةِ خَلْقِ السَّمَاءِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بَدَلَ اشْتِمَالٍ فِي قَوْلِهِ: أَمِ السَّماءُ، لِأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ: أَمِ السَّمَاءُ أَشَدُّ خَلْقًا"[1].

---

[1] - الوقف والابتداء، عبد الكريم إبراهيم عوض صالح، مرجع سابق، ص199.

[2] - التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج30، ص84.

[3] - المرجع نفسه، ج30، ص83.

02/ البلاغة:

*التفات من الغيبة إلى الخطاب:

في الآية أسلوب بلاغي وهو الالتفات من الغيبة إلى الخطاب حيث انتقل الكلام من الغيبة من قوله تعالى: "يقولون أءنا لمردودون في الحافرة" إلى قوله: "فإذا هم بالسّاهرة" إلى الخطاب في قوله تعالى: أأنتم أشد خلقا أم السماء بناها"، قال ابن عاشور: "فَالْخِطَابُ مُوَجَّهٌ إِلَى الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ عُبِّرَ عَنْهُمْ آنِفًا بِضَمَائِرِ الْغَيْبَةِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿يَقُولُونَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا هُم بِالسَّاهِرَةِ 14﴾ [النازعات: 10-14]، وَهُوَ الْتِفَاتٌ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الْخِطَابِ"[2].

[1] – التحرير والتنوير، ابن عاشور، مرجع سابق، ج30، ص84.

[2] – المرجع نفسه، ج30، ص83.

الخاتمة

وفي الختام أحمد الله تعالى على إتمام هذا البحث، بعد صولات وجولات في كتابه "التحرير والتنوير" وكتب الوقف والابتداء، وقد كان البحث في مبحث تمهيدي ومبحثين رئيسين، حاولنا جاهدين تحقيق الهدف من هذا البحث، والإجابة عن الإشكالية التي كنّا قد طرحناها، وقد خلص البحث إلى النتائج الآتية:

01/ مكانة الشيخ الطاهر بن عاشور وموسوعيّته العلميّة، سيّما في زمن غلب فيه التخصص وقلّ فيه الموسوعيّون.

02/ رسوخ قدم الطّاهر بن عاشور في العلم، وما أَلّفه من كُتُبٍ، ومَن تخرّج على يده من التلاميذ خير شاهد ودليل.

03/ مكانة الطّاهر بن عاشور من بين علماء المغاربة عموما، وعلماء تونس على وجه الخصوص، وخيرُ دليل بلوغُه المراتب العالية في جامع الزيتونة.

04/ مكانة كتاب تفسير "التحرير والتنوير"؛ إذ يعدّ أكبر كتاب احتوى آراء واجتهادات الطاهر بن عاشور.

05/ القوّة اللّغوية للطاهر بن عاشور، واضطلاعه في كافة فنون اللغة؛ من نحو وصرف وبلاغة وشعر...إلخ.

06/ يعتبر كتاب "التحرير والتنوير" من الإضافات الحسنة للمكتبة الإسلامية؛ فقلّما نجد من ركز على الجوانب البلاغية في تفسيره للقرآن الكريم من المعاصرين سواه، ولا تَكادُ تُذكر اللغة والبلاغة في تفسير القرآن الكريم، إلا ويتبادر إلى الذهن الطاهر بن عاشور أو كتابه "التحرير والتنوير".

07/ يعتبر الطاهر بن عاشور الحلقة الواصلة بين المهتمين ببلاغة القرآن الكريم من المتقدمين كالزمخشري والجرجاني وبين المعاصرين؛ إذ نقل علومهم بأبسط عبارة وأوضح بيان.

08/ الطاهر بن عاشور من الشخصيّات المستقلة، ومن مجتهدي العصر الحديث، مما أضفى على كتاباته التّجديد، وحسن العرض والإبداع دون خروج عن قواعد العلم.

09/ ولوع الطاهر بن عاشور بالنقد؛ إذ لا يسلّم لكل فكرة تمر، ولا لكل رأي يجده، بل تراه يناقش الآراء ويعرضها ويرجّح فيما بينها، وبل وينتقد من سبق من الفِرق والمؤلفين؛ حيث تراه ينتقد الشيعة والصوفيّة والمعتزلة وغيرها من الفرق، وكثيرا ما ينتقد الزّمخشري رغم تأثره به، وهذا إن دلّ فإنما يدل على بلوغه مراتب الاجتهاد وتحكمه في آليات العلم.

10/ عدم تحرّج الطاهر بن عاشور من مخالفة مذهبه المالكي، أو نقل أقوال غيره من المذاهب.

11/ قلة اهتمام ابن عاشور بالتفسير بالمأثور، وذلك لكونه في كتب المتقدمين من المفسرين، وفي هذا الباب غُنية، ولا حاجة لتكرار ما كتبوه، وإنما كان يتشوّف للفوائد التي لم يذكرها الأولون، وللفرائد التي لم تحظ بذكر عندهم.

12/ رغم اعتقاد ابن عاشور لمذهب الأشاعرة على تأويل الأسماء والصفات، إلا أنّ له احترام كبير لأقوال السلف، ومكانة جمّة لسلف هذه الأمة في نفسه، و تحريره لقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَاوِيلَهُۥٓ إِلاَّ ٱللَّهُۗ وَالرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَاۗ ﴾ [آل عمران: 7]، خير دليل على سلامة صدرة تجاه سلف هذه الأمّة من الصّحابة والتابعين، رغم تأثّره بما عليه الأشاعرة من تأويل الأسماء والصّفات، وتأثره بالمنحى الكلامي في تقرير ذلك.

13/ أهمية المقدّمات العشر التي وضعها الطاهر بن عاشور، وكانت بمثابة الإطار العام لتفسيره، وقد التزم ابن عاشور بما وضعه في المقدّمات أثناء تفسيره إلى حدّ كبير.

14/ اهتمام الطّاهر بن عاشور بالجوانب القرائية أثناء تفسيره، كاختلاف الروايات في قراءة الآية الواحدة، وكذا الوقف والابتداء وما ينجرّ عنه من تحديد لمعنى الآية.

15/ تناول ابن عاشور العديد من الآيات المختلف في الوقف عليها، مبينا أثر ذلك الاختلاف على اختلاف أو تعدّد معاني الآيات، ولعل هذه النقطة هي صلب الموضوع البحث حولها يدور، وقد تناولنا عدّة نماذج للآيات المختلف فيها وذكرها ابن عاشور في تفسيره، ملتمسين منهجه في التعامل معها، وذلك في المبحث الثاني أثناء ذكر نماذج للآيات التي تناولها ابن عاشور.

وبعد ذكر نتائج البحث نقترح على طلاب العلم والباحثين، ومن له اهتمام بهذا الشّأن التّوصيات الآتية:

01/ العناية أكثر بتفسير "التحرير والتنوير"؛ إذ فيه من الدرر والفوائد الشيء الكثير.

02/ العناية بتناول مباحث القراءات، وعلاقتها بالتفسير وإسقاطها على كتب المفسرين.

03/ العناية بالوقف والابتداء في بقيّة كتب التفسير الأخرى، ومعرفة آراء مؤلفيها في الوقف والابتداء.

04/ العناية بكل ماله تأثير على معاني آيات القرآن الكريم، لمعرفة أسباب اختلاف المفسرين وسبب اختيار كل مفسّر لمعنى دون آخر.

05/ الاهتمام بالوقف والابتداء أكثر عند الطاهر بن عاشور من خلال استقراء تفسير التحرير والتنوير كاملا.

وما كان من توفيق فمن الله وحده، وما كان من خطأ أو زلل أو سهو أو نسيان فمنّا ومن الشيطان.

وصلى الله على سيدنا مُحَمَّد وعلى الله وصحبه وسلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهارس العامّة

وتحتوي على:

01/ فهرس الآيات القرآنية.

02/ فهرس الآثار.

03/ فهرس الأعلام.

04/ فهرس المصادر والمراجع.

05/ فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

طرف الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ 6 ﴾	[الفاتحة: 6]	45، 49
﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِ ﴾	[البقرة: 1]	62، 65
﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ 4﴾	[البقرة: 4]	32
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ 10﴾	[البقرة: 10]	30
﴿مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا﴾	[البقرة: 16]	31
﴿ثُمَّ قَسَتۡ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ﴾	[البقرة: 73]	52
﴿وَدَّ كَثِيرٞ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ﴾	[البقرة: 108]	76
﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ لَيۡسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيۡءٖ﴾	[البقرة: 112]	21
﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾	[البقرة: 122]	21
﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ إِلَّا دُعَآءٗ وَنِدَآءٗۚ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ 170﴾	[البقرة: 170]	31
﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ 178﴾	[البقرة: 178]	81
﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾	[البقرة: 208]	73
﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّكُمۡ تَتَفَكَّرُونَ 217﴾	[البقرة: 217]	44
﴿فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ﴾	[البقرة: 218]	44
﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا﴾	[البقرة: 285]	11
﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾	[آل عمران: 7]	46، 61، 62، 68
﴿فَقَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٞ﴾	[آل عمران: 146]	55، 61، 62، 74

﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيراً وَنِسَآءً﴾	[النساء: 1]	76
﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾	[النساء: 31]	09
﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾	[النساء: 41]	50
﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ﴾	[النساء: 42]	50
﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ﴾	[النساء: 43]	50
﴿ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾	[النساء: 49]	21
﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَآءِيلَ﴾	[المائدة: 34]	46، 77
﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ 83﴾	[الأنعام: 83]	27
﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْساً إِيمَـٰنُهَا﴾	[الأنعام: 159]	09
﴿وَأَقْسَمُواْ بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾	[الأنعام: 110]	46، 82
﴿وَاذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾	[الأنفال: 26]	76
﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾	[الأنفال: 44]	76
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	[يونس: 96-97]	93
﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ﴾	[يوسف: 24]	94
﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْداً مَّمْلُوكاً لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾	[النحل: 75]	21
﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾	[النحل: 103]	46
﴿وَلَتَعْلُنَّ عُلُوّاً كَبِيراً 4﴾	[الإسراء: 4]	26
﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيّاً 46﴾	[مريم: 46]	62
﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ 4﴾	[طه: 4]	73
﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ 94﴾	[الأنبياء: 94]	85
﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾	[الحج: 76]	52

﴿ٱلزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾	[النور: 2]	27
﴿وَالذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَاتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾	[النور: 4-5]	53
﴿أَلاَّ تَعْلُواْ عَلَىَّ وَاتُونِي مُسْلِمِينَ 31﴾	[النمل: 31]	26
﴿قَالَتِ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا﴾	[النمل: 35]	51
﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾	[القصص: 4]	26
﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿٣١﴾﴾	[الدخان: 31]	26
﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَوَٰتِ وَالاَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾	[ق: 38]	20
﴿بَنَيْنَهَا بِأَيْيْدٍ﴾	[الذاريات: 47]	73
﴿وَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾	[الطور: 46]	73
﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ 24﴾	[الرحمن: 24]	44
﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَالِاكْرَامِ 25﴾	[الرحمن: 25]	44
﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُومِنُواْ بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾	[الممتحنة: 1]	59
﴿وَالِيْ يَيِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآيِكُمْ﴾	[الطلاق: 4]	61
﴿وَلاَ تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ 6﴾	[المدثر: 6]	22
﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِئَانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيراً﴾	[الإنسان: 15-16]	55، 61
﴿هَلَ اَتِيكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ 15 إِذْ نَادِيهُ رَبُّهُۥ بِالْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى 16﴾	[النازعات:15-16]	57
﴿ءَانتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً اَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَيهَا 27﴾	[النازعات: 27]	59، 98
﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ 14﴾	[التكوير: 14]	44

فهرس الآثار

طرف الأثر	القائل	الصفحة
لقد عشنا برهه من دهرنا وأن أحدنا ليؤتي الإيمان قبل القرآن...	عبد الله بن عمر	39
قِرَاءَة رسول الله ﷺ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً.	أُمّ سَلَمَةَ	43، 56

فهرس الأبيات الشعرية

الأبيات	البحر	الصفحة
وما ألوم البيض أن لا تسخرا *** كما رأينا الشمط القفندرا	الرجز	84، 89
أريني جوادا مات هزلا لأنني *** أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا	الطويل	84، 89
وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبْ *** وَلاَ حَرَامٌ غَيْرَ مَا لَهُ سبب	الرجز	59

فهرس الأعلام

الترجمة	الصفحة
أ	
أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، أبو الحسين.....	36
أحمد بن مُحَمَّد بن إسماعيل، ابن النحاس، المصري، أبو جعفر.....	38
ح	
الحسن بن مُحَمَّد بن الحسن، رضيّ الدين، الصاغاني.....	38
الحسين بن الحسن بن مُحَمَّد، الحليمي، أبو عبد الله.....	45
ز	

زبان بن العلاء، التميمي المازني البصري، أبو العلاء.....	46
س	
سهل بن مُحَمَّد بن عثمان بن يزيد، السجستاني، أبو حاتم.....	41
ع	
عاصم بن أبي النجود، أبو بكر الأسدي مولاهم، الكوفي.....	46
عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الله بن عمر، معين الدين، النكزاوي، الإسكندري، أبو مُحَمَّد.....	40
عثمان بن سعيد بن عثمان، أَبُو عمرو الداني.....	41
علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، الكِسَائِي، أبو الحسن.....	46
علي بن مُحَمَّد بن عبد الصمد الهمدانيّ المصري السخاوي، أبو الحسن.....	40
م	
مُحَمَّد بن أبي جمعة الهبطي، أبو عبد الله.....	60
مُحَمَّد بن القاسم بن مُحَمَّد بن بشار، أبو بكر الأنباري.....	41
مُحَمَّد بن طيفور الغزنوي السجاوندي، أبو عبد الله.....	41
مُحَمَّد بن عبد الله بن بهادر، بدر الدين، المصري، الزركشيّ، أبو عبد الله.....	40
مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن علي بن يُوسُف الدمشقي، الْمَعْرُوف بِابْن الجزري.	37
ن	
نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني.....	46

فهرس المصادر والمراجع:

01/ القرآن الكريم.

أ

02/ الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/ 1974م.

03/ إعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي، تحقيق عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، المؤسسة السعودية بمصر، ط1: 1413هـ، 1992م.

04/ الأعلام، خير الدين بن محمود بن مُحَمَّد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002م.

05/ إمتاَعُ الفُضَلاء بتَراجِم القرّاء فِيما بَعدَ القَرن الثامِن الهِجري، إلياس بن أحمد حسين - الشهير بالساعاتي - بن سليمان بن مقبول علي البرماوي، تقديم: فَضيلة المقرئ الشيخ محمَّد تميم الزّعبي، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م.

06/ إنباء الغمر بأبناء العمر، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، 1389هـ، 1969م.

07/ إيضاح الوقف والابتداء، مُحَمَّد بن القاسم بن مُحَمَّد بن بشار، أبو بكر الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1390هـ - 1971م.

ب

08/ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار المعرفة — بيروت.

09/ البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين مُحَمَّد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، 1376 هـ - 1957م.

ت

10/ التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، مُحَمَّد الطاهر بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر – تونس، 1984هـ.

11/ تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، 1419هـ- 1998م.

12/ تراجم المؤلفين التونسيين، مُحَمَّد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، 1994م.

13/ تفسير القرطبي، أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964م.

14/ التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا، مُحَمَّد بن رزق بن عبد الناصر بن طرهوني الكعبي السلمي أبو الأرقم المصري المدني، (أصل الكتاب: رسالة دكتوراة)، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1426هـ.

15/ توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح (أو مُحَمَّد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الأولى، 1416هـ - 1995م.

ج

16/ الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ.

17/ جمال القراء وكمال الإقراء، علي بن مُحَمَّد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي، تحقيق: د. مروان العطيَّة – د. محسن خرابة، دار المأمون للتراث – دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى 1418 هـ - 1997م.

د

18/ الدر المنثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار الفكر – بيروت.

ز

19/ زاد المعاد في هدي خير العباد، مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون ، 1415هـ /1994م.

س

20/ سنن أبي داود، أبو داود السِّجِسْتاني

21/ السنن الكبير، أبو بكر أحمد بن الحُسَين بن عليٍّ البيهقي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، الطبعة: الأولى، 1432 هـ - 2011م.

22/ سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1405هـ - 1985م.

ش

23/ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003م.

24/ شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2003م.

ط

25/ طبقات المفسرين للداوودي، مُحَمَّد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي، دار الكتب العلمية – بيروت.

ع

26/ العباب الزاخر واللباب الفاخر، رضي الدين الحسن بن مُحَمَّد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني الحنفي.

غ

27/ غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يوسف، مكتبة ابن تيمية.

ق

28/ القطع والائتناف، أبو جعفر أحمد بن مُحَمَّد بن إسماعيل النَّحَّاس، تحقيق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م.

م

29/ مُحَمَّد الطاهر بن عاشور علامة الفقه وأصوله والتفسير وعلومه، إياد خالد الطّبّاع، دار القلم، دمشق، ط1، 1426هـ-2005م.

30/ مُحَمَّد الطاهر بن عاشور، مذهبه وآراؤه العقدية، حجيبة أحمد شيدخ، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي، الجزائر، 2021.

31/ المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1411هـ.

32/ مُعجَمُ أعلام الجزائِر – مِن صَدر الإسلام حَتّى العَصر الحَاضِر، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، 1400هـ – 1980م.

33/ معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

34/ معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

35/ المكتفى في الوقف والابتدا، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، الطبعة: الأولى 1422 هـ - 2001م.

36/ من أعلام الزيتونة: شيخ الجامع الأعظم مُحَمَّد الطاهر ابن عاشور، حياته وآثاره، بلقاسم الغالي، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط1: 1417هـ، 1996م.

37/ منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد بن عبد الكريم بن مُحَمَّد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث - القاهرة، مصر: 2008.

38/ منظومة المقدمة فيما يجب على القارئ أن يعلمه (الجزرية)، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يوسف، دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.

39/ المنهاج في شعب الإيمان، الحسين بن الحسن بن مُحَمَّد بن حليم البخاري الجرجاني، أبو عبد الله الحَلِيمي، تحقيق: حلمي مُحَمَّد فودة، دار الفكر، الطبعة: الأولى، 1399 هـ - 1979 م.

40/ موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مُحَمَّد بن علي ابن القاضي مُحَمَّد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د.جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة: الأولى – 1996م.

ن

41/ النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يوسف، تحقيق: علي مُحَمَّد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.

هـ

42/ الهادي في معرفة المقاطع والمبادي، أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطار، دراسة وتحقيق: سليمان لن حمد الصقري، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1411هـ.

43/ هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد العسس المرصفي المصري الشافعي، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، الطبعة: الثانية.

و

44/ الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، عبد الكريم إبراهيم عوض صالح، دار السلام، جمهورية مصر العربية، ط01، 1427هـ-2006م.

45/ الوقف والابتداء، أبو الحسن علي بن أحمد الغزال، دراسة وتحقيق (من أوله إلى نهاية سورة الكهف)، إعداد: عبد الكريم بن مُحَمَّد العثمان (رسالة دكتوراه)، 1409هـ، المملكة العربية السّعوديّة.

46/ وقوف القرآن وأثرها في التفسير، دراسة نظرية مع تطبيق على الوقف واللازم والمتعانق والممنوع، مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، مجمع الملك فهد، طباعة المصحف الشريف، 1431هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع ..... **الصفحة**

المقدمة ..... أ

المبحث التمهيدي:

التعريف بالطاهر بن عاشور وتفسيره "التحرير والتنوير" 01

المطلب الأول: التعريف بالطاهر ابن عاشور 02

الفرع الأول: نشأته وبيئته العلمية 02

01/ اسمه ونسبه 02

02/ مولده 02

03/ نشأته 02

04/ مسيرته العلمية والعملية 03

05/ شيوخه وعلماء عصره 04

06/ تلامذته 06

الفرع الثاني: مذهبه الفقهي والعقدي ومؤلفاته ووفاته 08

01/ مذهبه الفقهي 08

02/ منهجه في العقيدة 09

03/ كتاباته ومؤلفاته 11

04/ وفاته 13

المطلب الثاني: التعريف بتفسير "التحرير والتنوير" 14

الفرع الأول: طبعات الكتاب وتسميته، وسبب التأليف والتحديات التي واجهت المؤلِّف 14

01/ طبعاته وتسميته 14

02/ سبب تأليفه، والتحديات التي واجهت ابن عاشور 14

الفرع الثاني: موضوع الكتاب والمقدمات العشر 16
01/ موضوع الكتاب 16
02/ المقدمات العشر 17
الفرع الثالث: المنهج العام لتفسير "التحرير والتنوير"، ومنهج ابن عاشور في إيراد المعلومات 18
01/ المنهج العام لتفسير "التحرير والتّنوير" 18
02/ منهج ابن عاشور في إيراد المعلومات 19
الفرع الرابع: مصادر ابن عاشور في تفسيره 22
1 – التفسير وعلوم القرآن 23
2– في القراءات 24
3 – الحديث النبوي 24
4 – الفقه والأصول 24
5– العقيدة وعلم الكلام 24
6 – اللغة والنحو 25
المطلب الثالث: منهج ابن عاشور في تفسيره "التحرير والتنوير" 25
01/ منهجه في ذكر أسماء السّور وبيان المناسبات والمكي والمدني وعدد الآيات . 25
02/ موقفه من تفسير القرآن بالقرآن 26
03/ موقفه من تفسير القرآن بالسنة 26
04/ موقفه من تفسير القرآن بأقوال السلف 28
05/ موقفه من السيرة والتاريخ وذكر الغزوات 28
06/ موقفه من الإسرائيليات 29
07/ موقفه من اللغة 29
08/ موقفه من القراءات 32
09/ موقفه من الفقه والأصول 33

المبحث الأول:

الوقف والابتداء بين أهل الاختصاص والطاهر بن عاشور.

35

المطلب الأول: الوقف والابتداء عند أهل الاختصاص 35

الفرع الأول: تعريف الوقف والابتداء وأهميته 36

01/ تعريف الوقف والابتداء 36

أ-تعريف الوقف 36

ب-تعريف الابتداء 38

ج-تعريف علم الوقف والابتداء 38

02/ أهمية الوقف والابتداء 38

الفرع الثاني: أنواع الوقف وحكمه 41

01/ أنواع الوقف 41

02/ حكم الوقف 42

الحالة الأولى: الوقف قبل رأس الآية 42

الحالة الثانية: الوقف على رؤوس الآي 43

الفرع الثالث: صلة الوقف بالابتداء وعلاقتهما بالتفسير 50

01/ صلة الوقف بالابتداء 50

02/ علاقة الوقف والابتداء بالتفسير 51

المطلب الثاني: الوقف والابتداء عند الطّاهر بن عاشور 54

الفرع الأول: تعريف الوقف وأهميّته عند ابن عاشور 54

01/ تعريف الوقف عند ابن عاشور 54

02/ أهمية الوقف عند ابن عاشور 55

الفرع الثاني: مواضع الوقف وحكمه عند ابن عاشور 56

01/ مواضع الوقف 56

أ-الوقف على رؤوس الآية 56

ب-الوقف على غير رؤوس الآية 57
02/ حكم الوقف 57
أ-حكم الوقف على رؤوس الآي 57
ب-حكم الوقف على غير رؤوس الآي 58
الفرع الثالث: علاقة الوقف والابتداء بالتّفسير عند ابن عاشور 60

المبحث الثاني:

نماذج من اختيارات ابن عاشور في الوقف والابتداء وأثرهما في التفسير 64

المطلب الأول: أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿ لاَ رَيْبَۛ فِيهِ ﴾ [البقرة: 1] 65
أولا: نوع الوقف عند أهل الاختصاص 65
01/ القائلون: أنّ الوقف كافٍ 65
02/ القائلون: أنّ الوقف تام 65
03/ مَن سمّى الوقف بالمتعانق 66
ثانيا: توضيح رأي ابن عاشور في وقف "لا ريب فيه هدى للمتقين" 66
ثالثا: أثر الوقف في قوله تعالى: "لا ريب فيه هدى للمتقين" عند ابن عاشور 66
01/ إذا وقفنا على قوله تعالى "لا ريب"، واستأنفنا الكلام بقوله "فيه هدى للمتقين" 66
02/ إذا وقفنا على قوله: "لا ريب فيه" واستأنفنا الكلام بقوله "هدى للمتقين" 67
رابعا: علوم أخرى ارتبطت بهذه الآية ذكرها ابن عاشور 67
01/ علم النحو 67
02/ علم البلاغة 68
المطلب الثاني: أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ ٱللَّهُۗ 68

وَالرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ ﴾ [آل عمران: 7] .....
أولا: نوع الوقف عند أهل الاختصاص 68
ثانيا: توضيح رأي ابن عاشور في وقف "وما يعلم تأويله إلّا الله والرّاسخون في العلم" 69
01/ معنى الراسخون في العلم عند ابن عاشور 69
02/ القائلون أن جملة "والراسخون في العلم" معطوفة على ما قبلها عند ابن عاشور 69
03/ القائلون أنّ الوقف على قوله "إلا الله"، وأنّ جملة "والرّاسخون في العلم" مستأنفة 70
04/ ترجيح ابن عاشور للقول الأوّل، أن جملة "والرّاسخون في العلم" معطوفة على ما قبلها 71
ثالثا: أثر الوقف في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾ [آل عمران: 7] عند ابن عاشور 72
رابعا: علوم أخرى ارتبطت بهذه الآية ذكرها ابن عاشور 73
01/ علم العقيدة 73
02/ علم الأصول 73
03/ علم النحو 73
المطلب الثّالث: أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٞ ﴾ [آل عمران: 146] 74
أولا: نوع الوقف عند أهل الاختصاص 74
01/ القائلون بالوقف على "قُتِل" أو "قاتل" 74
02/ القائلون بوصل "قُتِل" أو "قاتل" بـ "معه ربيون كثير" 74
ثانيا: توضيح رأي ابن عاشور في وقف ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيّٖ قَٰتَلَ مَعَهُۥ 75

﴿ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ [آل عمران: 146] .....
ثالثا: أثر الوقف على قوله تعالى: ﴿ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ عند ابن عاشور 75
رابعا: علوم أخرى ارتبطت بهذه الآية ذكرها ابن عاشور 76
01/ اللغة 76
02/ النحو 76
03/ القراءات 77
المطلب الرّابع: أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَۛ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ... ﴾ [المائدة: 34] 77
أولا: نوع الوقف عند أهل الاختصاص 78
01/ القائلون بوصل "من أجل ذلك" بما بعدها 78
02/ القائلون بالوقف على "من أجل ذلك" 78
03/ الترجيح بين القولين 79
ثانيا: توضيح رأي ابن عاشور في وقف "من أجل ذلك" 79
ثالثا: علوم أخرى ارتبطت بهذه الآية ذكرها ابن عاشور 80
01/ القراءات 80
02/ حِكَم وفوائد من وصل "من أجل ذلك" بـ "كتبنا على بني إسرائيل" 80
المطلب الخامس: أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّمَا ٱلۡأٓيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِۖ وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ 110﴾ [الأنعام: 110] 82
أولا: نوع الوقف عند أهل الاختصاص 82
01/ قراءة "إنّها" بالكسر، يكون الوقف فيها على "وما يشعركم" 82
02/ قراءة "أنها" بالفتح؛ فيها مذهبان: التخيير بين الوقف على "وما يشعركم" 83

ووصلها بما بعدها ، أو وصل "وما يشعركم" بما بعدها فقط .....
المذهب الأول: التخيير بين الوقف على "وما يشعركم" ووصلها بما بعدها 83
المذهب الثاني: وصل "وما يشعركم" بما بعدها فقط 84
ثانيا: توضيح رأي ابن عاشور في وقف "وما يشعركم" 84
01/ ذكر ابن عاشور الخلاف في قراءة "أنّها" بالفتح أو بالكسر، وتأويلات كلّ وجه 84
أ- القائلون بفتح "أنها" عند ابن عاشور 84
ب-تأويلات "أنها" بالفتح عند ابن عاشور 85
ج- القائلون بكسر "إنّها" عند ابن عاشور 85
د- تأويلات "إنّها" بالكسر عند ابن عاشور 85
02/ هل "ما يشعركم" خطاب للمسلمين أم للمشركين؟ 86
أ- إذا قرأت "لا يؤمنون" بياء الغيبة 86
ب- إذا قرأت "لا تؤمنون" بتاء المخاطب 86
ثالثا: أثر الوقف في قوله تعالى: "وما يشعركم" عند أهل الاختصاص وابن عاشور 87
01/ الوقف على "وما يشعركم"، واستئناف الكلام بما بعدها، وقد يكون الاستئناف بـ "إنّها" أو "أنّها" 87
02/ وصل "وما يشعركم" بما بعدها، و يكون وصلها بـ "أنّها" بفتح الهمزة فقط . 88
رابعا: علوم أخرى ارتبطت بهذه الآية ذكرها ابن عاشور 90
01/ القراءات 90
02/ النّحو 91
أ- العقدة في وجود "لا" في قوله تعالى: "وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون" 91
ب- فائدة الحصر في آية ﴿ قُلْ إِنَّمَا ٱلْآيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [الأنعام: 109] ... 92
ج- هل الواو في قوله "وما يشعركم" للعطف أو للحال؟ 93

المطلب السّادس: أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: 24] 94

أولا: نوع الوقف عند أهل الاختصاص 94

ثانيا: توضيح رأي ابن عاشور في وقف "ولقد همّت به وهمَّ بها" 95

القول الأول: أنّ الوقف على "ولقد همّت به"، وجملة "وهمّ بها لولا أن رأى برهان ربه" معطوفة كلّها على جملة " ولقد همّت به" 95

القول الثاني: أنّ الوقف على "وهمَّ بها"، وهي معطوفة على جملة "ولقد همّت به" 96

الترجيح بين القولين عند ابن عاشور 96

ثالثا: أثر الوقف في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: 24] 96

رابعا: علوم أخرى ارتبطت بهذه الآية ذكرها ابن عاشور 97

01/ ردّ ابن عاشور على من سبقه من المفسّرين 97

02/ النحو 97

المطلب السّابع: أثر اختلاف الوقف في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا 27﴾ [النازعات: 27] 98

أولا: نوع الوقف عند أهل الاختصاص 98

ثانيا: توضيح رأي ابن عاشور في وقف "أم السّماء بناها" 99

ثالثا: أثر الوقف في قوله تعالى: ﴿ ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾ ﴾ [النازعات: 27] عند ابن عاشور 99

01/ إذا وقفنا على كلمة (السّماء) 99

02/ إذا وصلنا كلمة (السّماء) بكلمة (بناها) 100

رابعا: علوم أخرى ارتبطت بهذه الآية ذكرها ابن عاشور 100

01/ النحو 100

02/ البلاغة 101
الخاتمة 102
فهرس الآيات القرآنية 106
فهرس الآثار 109
فهرس الأبيات الشعرية 109
فهرس الأعلام 109
فهرس المصادر والمراجع 111
فهرس الموضوعات 117